عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

تحول الرأي العام الإسرائيلي وتفاعله مع الحكومة الإسرائيلية تجاه عملية السلام منذ بداية الانتفاضة الثانية 2000 إلى استحقاق أيلول 2011

ماهر تيسير محمد داود

رسالة ماجستير

القدس- فلسطين

1434هـ/2013م

تحول الرأي العام الإسرائيلي وتفاعله مع الحكومة الإسرائيلية تجاه عملية السلام منذ بداية الانتفاضة الثانية 2000 إلى استحقاق أيلول 2011

إعداد

ماهر تيسير محمد داود

(الرقم الجامعي 20812118)

بكالوريوس في اللغة العربية-جامعة القدس المفتوحة

إشراف الدكتور أوري ديفيس

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج الدراسات الإسرائيلية من معهد الدراسات الإقليمية بكلية الدراسات العليا- جامعة القدس.

القدس- فلسطين

1434هـ-2013م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا
معهد الدراسات الإقليمية/الدراسات الإسرائيلية

إجازة الرسالة

تحول وتأثير الرأي العام الإسرائيلي وتفاعله مع الحكومة الإسرائيلية تجاه عملية السلام منذ بداية الانتفاضة الثانية2000 إلى استحقاق أيلول 2011

ماهر تيسير محمد داود
الرقم الجامعي: 20812118

إشراف: الدكتور أوري ديفيس

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 5 - 6 - 2013 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1-رئيس لجنة المناقشة..د. أوري ديفيس.....التوقيع.....
2-ممتحناً داخلياً.....التوقيع.....
3-ممتحناً خارجياً.....التوقيع.....

القدس- فلسطين
1434هـ-2013م

الإهداء

إلى المرأة التي هي "أحق الناس بحسن صحبتي"، أمي.

إلى رجل علمني الكثير دون أن ينطق بكلمة واحدة، أبي.

إلى سيدة جعلت من البحث العلمي ومن القراءة متعة، إلى زوجتي الغالية أهدي هذا العمل.

إلى أفراد العائلة الذين منحوني الدعم والتشجيع.

إلى الأصدقاء والزملاء الذين طالما شجعوني ووقفوا بجانبي.

ولا يكتمل الإهداء بدون ذكر الابنتين الغاليتين على القلب: مريم وميرة، حيث مرت شهور من العمل، تطورت فيها فصول الرسالة، وتطورت معها الأسئلة الطفولية التي لا تنتهي والمداخلات والملاحظات... والمفاجآت التي لا تتوقف.

"كل وعاءٍ يضيق بما جُعل فيه، إلا وعاء العلم فإنه يتسع"

حكمة

إقرار

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليـــا لأي جامعة أو معهد آخر.

ماهر تيسير داود

التوقيع:

التاريخ: 20 كانون الأول2013

الشكر

أتقدم بالشكر إلى جامعة القدس، ممثلة بكلية الآداب، ومعهد الدراسات الإقليمية، على الفرصة التي منحوني إياها لمواصلة الدراسة العليا. كما وأشكر الدكتور سامي مسلم مدير معهد الدراسات الإقليمية ومنسق الدراسات الإسرائيلية على كل ما قدمه من دعم وتوجيه ومتابعة. وأتقدم بالشكر إلى مشرفي الأكاديمي الدكتور أوري ديفيس، لقد دفعني لتنمية قدرتي على النقد والتحليل والسؤال، وتعلمت منه الكثير. أشكره على الإشراف والتوجيه، والنصائح القيمة التي قدمها دون تردد، وذلك في ظل الدقة والوضوح والهدوء والعمق الذي عودني عليه في لقاءاتنا، فله جزيل الشكر. كما وأتوجه بالشكر إلى أساتذتي الذين رافقوني في مختلف مساقات البرنامج.

ولا أنسى زوجتي الغالية رولى على ما قدمته من مساعدة، حيث وفرت لي الأجواء المناسبة، وساهمت في الترجمة والإخراج والتصميم لهذه الرسالة التي ما كانت لتتم بدونها.

جدول المحتويات

الملخص ..... أ

Abstract ..... ج

المقدمة ..... ه

مشكلة البحث: ..... س

أسئلة البحث: ..... س

فرضية البحث ..... س

حدود البحث: ..... س

هدف البحث: ..... س

أهمية البحث: ..... ع

منهج البحث ..... ع

إجراءات البحث ..... ع

الأدوات البحثية: ..... ع

الفصل الأول: الرأي العام في الأنظمة الحديثة (الإطار النظري)..... 1

الفصل الثاني: الرأي العام في إسرائيل..... 10

الفصل الثالث: تحول الرأي العام في قضايا الأمن القومي تجاه الفلسطينيين 23

الباب الأول: الأمن القومي 24

الباب الثاني: الأمن القومي الإسرائيلي..... 39

الفصل الرابع: عملية صنع القرار السياسي الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين..... 53

الباب الأول: تعريف عملية صنع القرار السياسي 56

الباب الثاني: تفاعل الرأي العام وأدائه في ظل الحكومات الإسرائيلية: 60

الفصل الخامس: الخاتمة 65

المصادر والمراجع 68

الملاحق..... 73

ملحق رقم 1: ماذا حصل عندما حاولت زيارة الجامعة العبرية في القدس؟ 73

الملخص

تتناول الدراسة تحول الرأي العام الإسرائيلي وتفاعله مع الحكومة الإسرائيلية تجاه عملية السلام منذ بداية الانتفاضة الثانية 2000 إلى استحقاق أيلول 2011، حيث تهدف هذه الدراسة إلى بحث الدينامية التي طرأت على الرأي العام في إسرائيل، وذلك خلال انتفاضة الأقصى، وصولاً إلى العام 2011 وهو عام استحقاق أيلول المتعلق بالحصول على الدولة الفلسطينية كعضو مراقب لدى الجمعية العمومية، إضافة إلى بحث التفاعل المتبادل بين الرأي العام الإسرائيلي وعملية صنع القرار لدى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تجاه عملية السلام وقضايا الأمن المتعلقة الفلسطينيين.

كما ويهدف الباحث من هذه الدراسة إلى تقديم فهم للرأي العام الإسرائيلي بمميزاته وعوامل تشكله وذلك من خلال فحص تحولاته وتأثيراته على المستوى السياسي في إسرائيل، وتأثره بذلك المستوى. ويحاول الباحث الإجابة عن أسئلة مثل: ما هو شكل العلاقة في إسرائيل بين الرأي العام من جهة والمستوى السياسي من الجهة الأخرى؟ كيف يتشكل هذا الرأي؟ وما العوامل المؤثرة في تشكله؟ وما هو دوره في عملية صنع القرار السياسي في إسرائيل.

ويستمد هذه البحث أهميته من كونه يبحث كيفية تشكل الرأي العام الإسرائيلي، وكيف يؤثر ويتأثر بعملية صنع القرار، ومن شأن البحث تقديم إضافة جديدة، وطرح عدة أسئلة لأبحاث لاحقة في المستقبل.

افترض الباحث في هذه الدراسة أن عملية التفاعل بين الرأي العام وبين المستوى السياسي الحاكم في إسرائيل في عملية صنع القرار هي عملية تسير باتجاه واحد، أي الاتفاق والانسجام في مواجهة ما يعتبرونه –حسب فهمهم– خطراً وجودياً. وقد اختار الباحث اتباع المنهج التاريخي الوصفي في هذه الدراسة، إضافة إلى منهج تحليل المحتوى.

ظهر للباحث من خلال فصول البحث أن الرأي العام الإسرائيلي يتأثر بعمق بالعملية السياسية، فعملية التفاعل هنا تسير في اتجاه واحد، علماً أن الرأي العام الإسرائيلي الذي يبدو أنه ضغط على الحكومة وأيد شن الحرب على غزة أواخر العام 2008–على سبيل المثال– قد تأثر بعمق وتشكل على نحو جارف في ظل الدعاية التي قادها المستوى السياسي والمحللون السياسيون والخبراء، والتي كانت تدفع باتجاه الحاجة لشن الحرب.

وقد أظهرت نتائج عدد من استطلاعات الرأي التي أجريت على مدى السنوات التي غطاها البحث، أن المجتمع الإسرائيلي اليهودي قد أصبح مع مرور الوقت متحصناً وراء موقف "انعدام وجود شريك يمكن الوصول معه إلى سلام"، وأن هذا المجتمع يرى نفسه ويعتقد أنه تحت تهديدٍ وجودي، ولا بد له – بالتالي– من تحقيق الردع، ورسم صورة الانتصار دائماً، وذلك مع عدم استثناء ترسيخ فكرة أن إسرائيل لا يمكن هزيمتها بالوسائل العسكرية. وفي هذا السياق تعتبر حكومة إسرائيل وشعبها أن أي تهديد لسياساتها الاقتصادية الاستيطانية– الكولونيالية هو بمثابة تهديد وجودي. ومن هنا فإن المجتمع الإسرائيلي ملتف حول حكومته في حال الخروج للحرب، وذلك بسبب اتفاق الطرفين واجتماعهما حول فكرة التهديد وجودي، وبسبب حاجة المجتمع الاستيطاني– الكولونيالي للأمن واعتقاده بالحاجة لتحقيق الردع والتظاهر بالتميز والتفوق. ومن الجدير بالذكر هنا أن الذكريات المتعلقة بالمحرقة – الهولوكوست– هي القوة التي تقود إلى التفكير بهذه الطريقة.

تظهر نتائج هذه الدراسة حاجةً إلى المزيد من البحث في مجال الرأي العام الإسرائيلي، وإلى فهم الواقع الإسرائيلي بشكل أفضل، وتظهر أيضاً الحاجة إلى مراجعة الرأي العام الفلسطيني وتأثيره على عملية صنع القرار الفلسطيني من جهة، والتعامل مع القادة والمجتمع في إسرائيل من الجهة الأخرى. وطالما يعيش الشعب الفلسطيني في ظل دولة استيطانية احتلالية مدعومة من شعبها القلق المتخوف على "وجوده"، لا بد من المبادرة لإجراء دراسات إضافية للتفكير في كلا الموقفين المتماثلين: الفلسطيني والإسرائيلي من القضايا المتناقضة الغير متكافئة التي تعتبر مهمة لكل جانب. ويمكن لهذا أن يكون وسيلة مفيدة تدعم بقاء الفلسطينيين على أرضهم، وتمنح النخب الفلسطينية المؤثرة هامشاً أكبر للعمل. وذلك بجانب وجود مراكز أبحاث فلسطينية تتناول هذه القضايا، مع التشديد على التوصية بالعمل معها وتعزيز وجودها، وأخذ توصياتها بعين الاعتبار والبناء على أبحاثها.

The Dynamics of the Israeli public opinion and its interaction with the Israeli government towards the peace process: 2000-2011

Prepared by: Maher Tayseer Daoud

Supervised by: Prof. Uri Davis

Abstract

This study aims to examine the dynamics of Israeli public opinion as they unfold in the period between 2000, the year of the Al-Aqsa uprising (Intifada), up to the year 2011, the year of admission of Palestine as an observer-member State with the General Assembly of the United Nations, and examines the mutual interaction between Israeli public opinion and decision-making processes of successive Israeli governments regarding the peace process and security issues relating the Palestinians**.**

The researcher aims in this study to provide an understanding of the Israeli public opinion, its characteristics and shaping factors. It examines its transformations, effects and interaction at the political level in Israel. This study endeavors to answer the following questions: What is the shape of the relationship in Israel between public opinion on the one part and the political level on the second part? How is Israeli public opinion formed? What are the factors affecting its formation? And what is its role in the decision making process? The importance of this study lies in understanding how Israeli public opinion is formed, and how it affects and is affected by the decision-making process. This research provided a new addition to the literature and suggested several future research questions**.**

The researcher hypothesized in this study that the interaction between public opinion and the ruling political level in Israel in the decision making process is going in one direction, namely convergence in the face of what is perceived as existential danger. The researcher followed a descriptive historical approach in this study, in addition to the content analysis approach**.**

The main finding of this research revealed that Israeli public opinion is profoundly affected by the political process. The interaction process is going in one direction. For example, it is worth noting here that Israeli public opinion that pressured Government to attack Gaza and supported the war on Gaza in 2008 has been deeply affected and remains overwhelmingly

affected by propaganda led by the political level and by Israeli politicians and experts, which was pushing for the need to wage war.

Several public opinion polls carried over the study period of this study have shown that the Israelis have become entrenched with time in the position of “There is no a partner for peace”, and that this community perceives itself to believes that under an existential threat, and they must therefore achieve ever-better deterrence, always draw a picture of victory, and without exception establish the idea that Israel cannot be defeated by military means.

In this context, Israeli government and people consider any threat to its economics or settler-colonial policies as an existential threat. Consequently, the Israeli society is with its government in the case of initiating a war, because of the agreement of both sides on the idea of existential threat, and because the society seeks settler-colonial security and believes that it needs to achieve undisputed deterrence and demonstrate excellence. It is worth noting here that the Israeli memories of the holocaust are the main driving power for this way of thinking.

The results of this study highlighted the need for further research in the field of Israeli public opinion, and try to better understand the Israeli situation. It also highlighted the need for reviewing the Palestinian public opinion and its effect on the Palestinian decision making process on one hand, and dealing with the Israeli leaders and community on the other hand. While the Palestinian people are living under an occupying state of Israel supported by its people who are anxious about their presence, we need to conduct further studies to reflect on both a-symmetrical views: the Israeli and the Palestinian, on contradictory- unequal issues which are considered important for each side. This can be a very useful tool that will support the Palestinians to keep their land on one hand, and to give the Palestinian elite larger margin of action. With the presence of centers dealing with such issues in Palestine, it is highly recommended to work with them, take their recommendations and build on their research.

المقدمة

يعتبر مفهوم الرأي العام من المفاهيم الواسعة التي نالت حظاً وافراً من الدراسة، لا سيما الرأي العام في إسرائيل، لما لها من خصوصية نادرة تتمثل في التحديات اليومية، وموضوع الرأي العام الإسرائيلي مرتبط بشكل وثيق بعملية صنع القرار، إذ يتفاعل الرأي العام مع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ويتأثر بها، غير بعيد عن وعي عام مرتبط بالخطر الوجودي، وبالحاجة إلى تأكيد وجود إسرائيل كحقيقة ملموسة.

يتفاعل الرأي العام الإسرائيلي مع الحكومات المتعاقبة فيما يخص صنع القرار تجاه الفلسطينيين، والرأي العام الإسرائيلي يتشكل ويتغير وفق مقومات تخضع لقضايا الأمن القومي، والرغبة في تأكيد الوجود، وإظهار التفوق المادي.

ومن هنا فإن مسائل الرأي العام بتعريفاته وعوامل تشكله غير مستقرة ولا تأخذ شكلاً ثابتاً، شأنها في ذلك شأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وإن عملية صنع القرار تجاه الفلسطينيين تتأثر بعوامل تشكل الرأي العام والمزاج العام، المرتبط بأفكار الحق التاريخي والقلق الوجودي والرغبة في إثبات القدرة على الردع، وإقناع المحيط بحقيقة تتمثل بوجود إسرائيل وفي قدرتها على حماية هذا الوجود.

يغطي هذا البحث الفترة الممتدة من العام 2000 وهو عام اندلاع انتفاضة الأقصى، وصولاً إلى العام 2011 وهو عام استحقاق أيلول. ولكن قبل الدخول في فصول البحث منذ العام 2000 فصاعداً فإنه حريّ تناول الفترة الممتدة بين 1993–2000 أي منذ توقيع اتفاق أوسلو الذي اعتبر احتمالاً جيداً لتسوية سياسية نهائية، وصولاً إلى تفجّر الوضع من خلال انتفاضة الأقصى (28.9.2000)، إذ أن تحول الرأي العام الإسرائيلي وتفاعله مع الحكومة الإسرائيلية في انتفاضة الأقصى مرتبط بشكل كبير بالفترة الممتدة منذ اتفاق أوسلو عام 1993م إلى العام 2000 والذي شهد فشل مؤتمر كامب ديفيد وتفجر انتفاضة الأقصى.

وسيشير الباحث إلى تحوّلات حصلت في الرأي الإسرائيلي وفي المستوى السياسي، وأبرزها انعدام الأمل في شريك يوصل إلى السلام، إذ يتمسك كل طرفٍ بمواقف تمثل خطوطاً لا يمكن تجاوزها.

في تلك البيئة أخذت قضايا القلق الوجودي وأهمية إبراز المناعة الوطنية بعداً إضافياً، تمثل في الانزياح نحو اليمين في ظل فقدان الأمل في إخضاع الفلسطينيين، وتعاظم حجم المعسكر اليميني

الاستيطاني التوسّعي الرافض للسلام. علماً بأن الانزياح نحو اليمين يعني التشدد الذي تظهره استطلاعات الرأي، وتنامي صعود اليمين من خلال صناديق الاقتراع، وليس بالضرورة أن المجتمع اليهودي أو الإسرائيلي كان يسارياً ثم انزاح نحو اليمين، ويقف الباحث عند هذه النقطة في الفصل الثاني من خلال نقاش مواقف آباء الصهيونية العملية والصهيونية التصحيحية، وسياسات المنفذين لها.

وحري بالباحث التساؤل في بداية البحث، ما هي أبرز سمات المزاج العام الإسرائيلي في الفترة التي سبقت انتفاضة الأقصى؟

ظهرت خلال العام 1993 وخلال جلسات مفاوضات مدريد التي سبقت اتفاقيات أوسلو، نتائج استطلاعات الرأي التي كشفت اعتقاد 51% من الإسرائيليين أن حكومة رابين قدّمت للفلسطينيين أكثر من اللازم، وأيد 69% منهم استمرار الولاية القانونية الإسرائيلية على مستوطنات الضفة الغربية، وبالتوازي مع ذلك برز في سنوات الثمانينات والتسعينات تيار، يدعو إلى طرد الفلسطينيين كإجراء للحد من التهديد الديمغرافي، ذلك التهديد الذي ينذر بزيادة مضطردة للعرب مقابل اليهود على أرض فلسطين، إذ حاولت إسرائيل معالجة ذلك بموجات من الهجرة من الاتحاد السوفياتي في الأعوام 1990–1991وما تلاها، رغم ذلك بقي الخطر الديمغرافي قائماً يقلق متخذي القرار في إسرائيل وفي الأحزاب اليمينية على وجه الخصوص (مصالحة، 2001: 284–282).

بَرَزَ في إسرائيل بعد اتفاق أوسلو معسكرٌ معارضٌ لتلك الاتفاقات الموقعة بين الطرفين في أيلول من العام1993م، ومنادياً بفكرة أرض إسرائيل الكبرى، وذلك في ظل تعاطف عام مع الأيديولوجيا القائلة بحق اليهود التاريخي في "أرض إسرائيل"، حتى من أولئك المؤيدين للاتفاق الذين ينادون بترتيبات أمنية تمنح إسرائيل سيادة على مناطق حساسة في الضفة الغربية، في حين يخشى معارضو أوسلو من أن إقامة دولة فلسطينية والانسحاب إلى حدود 1967 سيشكل خطراً على وجود إسرائيل (ياعر، 2002: 65).

ظهر اتفاق أوسلو في عيون الإسرائيليين على أنه خطأ كبير، فبالإضافة إلى معسكر اليمين، أعرب قادة سياسيون وعسكريون سابقون عن خيبتهم من الاتفاق، ومنهم مهندسي الاتفاق (يئير هيرشفيلد)، و(رون بونداك) وغيرهم مثل (داني روتشيلد)، و(دان مريدور) وقد عبّروا عن آرائهم وتحليلاتهم في مقالات تناولت الاتفاق بالمراجعة والتحليل (غنايم، 2002: 9،33،45)، حيث ذهب التيار العام في تلك الآونة إلى أن الاتفاق مع الفلسطينيين غير ممكن، وأن أوسلو كانت مجرد محطة لالتقاط الأنفاس، ولفحص إمكانية إجراء حل نهائي دون مسّ إسرائيل بحقها في الوجود، أو بسيطرتها على

القدس، والحدود، وإبقاء اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود فلسطين، علماً أن أية تنازلات إسرائيلية في هذه الملفات ستلقى معارضة من التيار اليميني المتصاعد، ولأن التيار اليميني هو في الشارع أقوى منه في الحكومة[1] فإن أي احتمال للتسوية "السخية" مع الفلسطينيين سيواجه إحباطاً من قبل التيار اليميني.

ومن الجدير التساؤل عن المقومات والمنطلقات الأساسية التي قامت عليها السياسة الإسرائيلية في تلك المرحلة. وفي السياق نفسه وعلى المستوى السياسي يعرض الباحث (يعقوب بار سيمنطوف) منطلقاً أساسياً في السياسة الإسرائيلية إزاء الفلسطينيين بين الأعوام 1993–2000. ففي حين بلور كل من رابين وبيرس مفهوماً ومنطلقاً مفاده إمكانية التسوية مع الفلسطينيين ووضع حدّ (للنزاع) وتسويته، بدلاً من الاكتفاء بإدارته، ظهر تباين لا يمكن تجاهله وهو أن طلب إسرائيل إنهاء النزاع حسب شروطها التي وضعتها تم تفسيره فلسطينياً على أنه محاولة لإخضاع الرواية التاريخية الفلسطينية أمام الرواية التاريخية الإسرائيلية، وهذا الخضوع السياسي لم يكن مقبولاً على قيادة منظمة التحرير التي تفاوض إسرائيل، وهذا التباين نقل الطرفين من نقاش نتائج حرب 1967 إلى نقاش نتائج حرب 1948. ففي حين يعتبرها الفلسطينيون ظلماً تاريخياً لهم، فقد اعتبرتها إسرائيل حرباً عادلة أدّت إلى استعادة حقها التاريخي في أرض "الآباء والأجداد"، ومن هنا فقد كان الاحتقان المتصاعد لدى الطرفين رسمياً وشعبياً، والذي انطلق مع أوسلو وانتهى بالإنفجار في أيلول 2000، كان وليد أزمة سياسية حادة تمثلت في التصادم بين الروايتين التاريخيتين القوميتين، الذي سرعان ما انتقل من أروقة المفاوضات المغلقة إلى النقاش الجماهيري، ما أفضى بدوره إلى تعزيز تحوّل الرأي العام الإسرائيلي باتجاه التشدد، وصولاً إلى المفاهيم التي وضعها باراك قبل وبعد كامب ديفيد حول انعدام الشريك وعدم إمكانية التسوية مع الفلسطينيين (بارسمنطوف، 2005: 19–23).

يقوم ادعاء باراك على أنه ليس في الجانب الفلسطيني من يمكن التفاوض معه، بالضرورة حسب الشروط الإسرائيلية، حيث قال في الخطاب الذي ألقاه عقب فوزه في انتخابات 1999 أنه سيحافظ على أربعة من الخطوط الحمراء، وهي: بقاء القدس تحت السيادة الأبدية لدولة إسرائيل، ولا عودة إلى حدود عام 1967 مهما كانت الظروف، وثالثاً إبقاء مستوطني الضفة الغربية الذين يعيشون في كتل استيطانية تحت السيادة الإسرائيلية، وإضافة إلى ذلك وعد ناخبيه بإخضاع نتائج مفاوضات الوضع النهائي إلى استفتاء شعبي (مصالحة، 2001: 295). ويعني ذلك منح الحق للجمهور

[1] يقصد الباحث من مصطلح "الحكومة الإسرائيلية" في فصول البحث مؤسسة الحكومة وليست الحكومة في فترة ولاية محددة.

الإسرائيلي في إبطال أي اتفاق قد يُحقق للفلسطينيين بعضاً من الإنجازات إذا ما تعارضت مع المصالح الإسرائيلية.

وبالعودة قليلاً إلى حكومة نتنياهو الأولى (1996–1999) يمكن من هناك مراقبة التحول المشير إلى انتقال المجتمع الإسرائيلي أكثر فأكثر نحو اليمين.

ذكر الباحث في صفحة سابقة نتائج الاستطلاعات التي تعارض التنازل لصالح الفلسطينيين في فترة ولاية رابين الثانية، وصولاً إلى تحريض اليمين ضد حكومة رابين وشخصه. والدعوات إلى محاكمة من سماهم اليمين "مجرمي أوسلو" كانت تملأ الشوارع والميادين. أشار اغتيال رابين وفوز اليمين بقيادة الليكود إلى (صقورية) المجتمع الإسرائيلي، وعدم رغبته في السلام، وتأكيده على يهودية الدولة والحق في أرض إسرائيل الكبرى، ورفع قادة الليكود شعارات تدعو إلى اعتبار الأردن وطناً للفلسطينيين، علماً أن هذا الخيار لا يزال يبرز ويخضع للنقاش الجماهيري بين الحين والآخر.

وهنا من الجدير التساؤل: هل أثرت سياسات السلطة الفلسطينية في تكوين الرأي العام الإسرائيلي في تلك الفترة؟

طالما عملت السلطة الفلسطينية على تنفيذ الالتزامات والتعهدات التي أوجبتها الاتفاقات الموقعة بينها وبين إسرائيل، وأبرزها اتفاق واي ريفر 1998. بموجب هذا الاتفاق التزمت السلطة "بواجبات" محددة بجدول زمني، وبإشراف الإدارة الأمريكية، حيث قدمت السلطة خطة لمكافحة ما يسمى "الإرهاب" واستئناف التنسيق الأمني الكامل مع إسرائيل، إضافة إلى اعتبار الأجنحة والتنظيمات التي "تحرّض" على العنف خارجة على القانون واعتقال الأشخاص المشتبه بتنفيذهم هجمات، وكذلك تقوم السلطة بجمع السلاح غير الشرعي، وإصدار قانون يمنع (التحريض) ضد إسرائيل، إضافة إلى ذلك، تقدم السلطة قائمة بأسماء أفراد الشرطة الفلسطينية، وكل ذلك انسجاماً مع الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، ذلك بالإضافة إلى إلغاء بنود من الميثاق الوطني تتعلق "بإبادة" إسرائيل وحث قادة السلطة ووزرائها وأعضاء منظمة التحرير والمجلس الوطني على التوقيع على تعديل ذلك الاتفاق، كما تم الاتفاق على استئناف مفاوضات الوضع النهائي وعدم اتخاذ خطوات أحادية الجانب.

إلى جانب ذلك فقد حرصت السلطة الفلسطينية على الالتزام بكل الاتفاقيات والشروط وقطعت شوطاً طويلاً في تنفيذ الاتفاقات على الأرض، ومع ذلك أجّل نتنياهو مصادقة الحكومة والكنيست على اتفاق واي ريفر بحجة عدم التزام السلطة بالاتفاقيات الأمنية، وفي هذه الأثناء شرع نتنياهو بتوسيع

الاستيطان (مصالحة، 2001: 130–131). وفي ظل عرقلة الاتفاقات والمماطلة في تنفيذها، دخلت عملية السلام في مرحلة الجمود، وبدأ التفكك في حكومة اليمين، الحكومة التي طالما أعلنت تأييدها للسلام، ذلك أن عوامل مثل التناقضات والنزاعات الداخلية في حزب الليكود ومع أحزاب الائتلاف، والتشدد الذي ميز إدارة نتنياهو للقضايا جعلت صدقيته ممزقة، وتضررت قدرته على الإمساك بخيوط الائتلاف، فاضطر إلى الخضوع لضغوط المعارضة، وقبِل بحل الكنيست وأيّد الدعوة إلى انتخابات مبكرة تجري في أيار 1999، أي بعد عامين ونصف من ترأسه للحكومة.

لقد كان من المستحيل قيادة ائتلاف يميني يعلن من جهة التزامه بعملية السلام، ومن الجهة الأخرى يعارضها أعضاء هذا الائتلاف. وكما يبدو للباحث فقد كانت أحزاب الائتلاف هي العامل الرئيس على إسقاط الحكومة وليست المعارضة من أسقطها، ومن هنا فالائتلاف المكوّن لحكومة نتنياهو الأولى قد عكس إلى حد كبير المزاج العام في المجتمع الإسرائيلي، وكان صورة مصغرة في الشكل والمضمون عن توجهات المجتمع الإسرائيلي في تلك الفترة التي سبقت انفجار أيلول من العام 2000م.

إلى أي حدٍ تغيرت الأوضاع بتغير الحكومة وصعود حزب العمل بقيادة باراك إلى سدة الحكم؟

بحسب رؤية رون بونداك – أحد أبرز المشاركين في مفاوضات أوسلو السرية، ومن مهندسي الاتفاق–، لم يكن بمقدور باراك العمل بعيداً عن هذا المزاج العام الإسرائيلي، حتى رغم سقوط حكومة اليمين ونجاح حزب العمل بقيادة باراك في انتخابات 1999، ولم تكن الخطوط الحمراء في خطاب باراك إلا ترجمة لرغبة المزاج الإسرائيلي العام، ولكن هذه المرة بوجه جديد في ظل التشديد على وضع القدس كعاصمة أبدية موحدة لإسرائيل، ولاعودة إلى حدود العام 1967، لاعودة للاجئين، وعدم السماح بقوات أجنبية غرب نهر الأردن، والإبقاء على الكتل الاستيطانية تحت سيطرة إسرائيل.

سرعان ما تبددت الآمال من سياسة أيهود باراك الذي وصل سدة الحكم بعد عامين ونصف من انتخاب نتنياهو، لم يعمل باراك ما يكفي وذلك بحسب رأي بونداك، فالواقع البائس لازال على الأرض حتى بعد سقوط نتنياهو واليمين، فقد استمر توسيع المستوطنات والعيش في ظل الحواجز. إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية المتردّية، هذه الظروف أوصلت الجمهور الفلسطيني وقيادة الشارع إلى استنتاج بأن إسرائيل ليست راغبة بالتوصل إلى اتفاق عادل يؤدي إلى إنهاء الاحتلال، وإحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومع مرور الوقت وانقضاء فترة المرحلة الانتقالية دون أن تلوح في الأفق أية إمكانية لاتفاق دائم، أخذت ساعة القنبلة تدق (بونداك،2002: 11).

وبعد مضي ست سنوات على توقيع أوسلو، ارتفع مستوى الغضب واليأس بين أوساط الفلسطينيين موجهاً نحو إسرائيل، وبقدر معين نحو السلطة الفلسطينية، لم تكن إسرائيل بحاجة إلى مبررات لتعطيل عملية السلام، أو إلى المماطلة في تطبيق بنود الاتفاقيات وصولاً إلى حل، ولكنها وجدت تلك المبررات، إذ يشير بونداك في سياق مقالته أن السلطة، ومعها الفلسطينيين، أخطأوا في عرض مشاكلهم ومعاناتهم أمام الجمهور الإسرائيلي، فلم يعرضوا المعاناة الإنسانية والأوضاع المعيشية الصعبة الناجمة عن وجود الاحتلال. وبدل ذلك تلقى الجمهور الإسرائيلي ضربات وعمليات عسكرية وتحريض، الأمر الذي أدى إلى فهم مغلوط بأن الفلسطينيين لا يريدون السلام، وبالتالي – يضيف بونداك– لم يصنع الفلسطينيون شيئاً يدفع الجمهور الإسرائيلي الموجود في الوسط ويسار الوسط لأن يكون حليفاً لهم. والسؤال هنا: هل عملت اسرائيل في ظل نتنياهو وباراك على زيادة الاحتقان والتوتر؟

تجدر الإشارة إلى أن الفلسطينيين سلطةً وشعباً، تعرضوا لحملات التهميش ونزع الشرعية من قبل حكومتي نتنياهو وباراك على حد سواء رغم التزاماتهم تجاه الاتفاقيات وتطبيقهم لبنودها، وفي ظل التوجه نحو استراتيجية إدارة النزاع بدل تسويته، وفي ظل سياسة الاحتلال الاستيطاني الإقصائي المطبقة على الفلسطينيين.

يمكن فهم الظروف التي أوصلت الأمور إلى الانفجار وفقدان الثقة المتبادلة، فليست الهجمات والعمليات هي التي أدّت إلى التأزم والاحتقان عشية أيلول من العام 2000، لأن انقسام المجتمع الإسرائيلي حول أوسلو ورفضه لمنح الفلسطينيين حقوقاً قد بدأ منذ أوسلو وقبلها، وربما يدعم رون بونداك هذا الإدعاء بأن الطرف الإسرائيلي يتحمل مسؤولية التأزم الذي قاد إلى انهيار عملية أوسلو وجعل انفجار أيلول مسألة وقت. فيقول أنه برغم توقيع الاتفاقات ونقل صلاحيات كثيرة إلى أيدي الفلسطينيين، إلا أن إسرائيل استمرت في التعالي على الفلسطينيين، ومعاملتهم والنظر إليهم على أساس الشك والريبة، وبدل الانتقال إلى علاقات متساوية مع شريك سياسي جديد في طريقٍ تاريخي، أبقت إسرائيل على علاقات يهيمن فيها المحتل على الواقع تحت الاحتلال.

بقيت نقطة أخيرة تحتاج إلى الوقوف عندها في مقالة رون بونداك، وتتمثل في الإجابة على السؤال: هل العملية المتمثلة باتفاق أوسلو وبرنامج تطبيقه كانت فاشلةً من الأساس؟ هل حدثت أخطاء في التطبيق؟ أم أن اللحظة المناسبة لم تحن بعد لتوقيع اتفاقٍ نهائي؟ يعتقد بونداك في هذا السياق أن عملية أوسلو فشلت بسبب سوء الإدارة وسوء التطبيق، هو يرى أن الفرصة للحل موجودة وأن

اللحظة التاريخية قد نضجت، ولكن القراءة المغلوطة من كل طرف للمصالح الحقيقية للطرف الآخر كانت هي المشكلة.

يعتقد الباحث أن إسرائيل، ربما، لم تخطئ في قراءة المصالح الحقيقية للطرف الفلسطيني، ولم تتوقع منه المفاجآت؛ فقد حضرت السلطة إلى الأراضي الفلسطينية في إطار اتفاق أوسلو، وأقيمت السلطة في ظل إشراف ومراقبة إسرائيلية كاملة، فقد رأت إسرائيل في السلطة الفلسطينية، ومنذ اليوم الأول ممثلاً للفلسطينيين، ومقبولاً عليها، ومراعياً لاحتياجاتها الأمنية والسياسية، ومن خلال أوسلو نظرت إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية كوسيط يأخذ على نفسه مسؤولية حل النزاع واحتواء الفلسطينيين. أرادت إسرائيل التخلص من أعباء الاحتلال ومن الأضرار السياسية والأخلاقية المترتبة على ممارسة الاحتلال، لم تعامل إسرائيل السلطة الفلسطينية معاملة الشريك الذي ستصل معه إلى اتفاق سلام تاريخي، بل معاملة دولة سيادية لكيان ناشئ أقل شأناً، معاملةً قائمة على الازدراء والشك، والريبة والتعالي، رغم قيام السلطة بكل واجباتها التي نصت عليها الاتفاقات.

أحرجت هذه السياسة الإسرائيلية السلطة أمام الشعب الفلسطيني وأمام نفسها، وأثارت استياء المواطن الفلسطيني، وزادت حدة الاحتقان وفقدان الأمل لديه بسبب سياسة الازدراء والاستعباد، تلك التي تناوبت على تطبيقها حكومتي نتنياهو وباراك، هذا في محاولة لتهميش الفلسطينيين ولتقزيم مطالبهم، وهذه السياسة المحبطة هي محاولة لإفهام الفلسطينيين بأنهم لن يحققوا شيئاً من أهدافهم عن طريق العنف و"الإرهاب"، وهذه الرسالة لم تصل إلى الفلسطينيين كما أرادتها إسرائيل أن تصل، حتى في ظل الإفراط في استعمال القوة العسكرية، وقد بدا ذلك (الحوار) متعذراً، فما تراه إسرائيل إرهاباً يعتبره الفلسطينيون مقاومة مشروعة كفلتها القوانين الدولية، ومن هنا كانت المقاومة تقابل العمليات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالمزيد من الهجمات والعمليات الاستشهادية، في محاولة لخلق توازن في الدماء والخسائر، وإيجاد توازن في الرعب، لا سيما وأن المسار السياسي مغلق.

يتفق معسكر اليمين ومعسكر اليسار على ضرورة الحفاظ على الطابع اليهودي لإسرائيل، وقد ترجم ذلك على شكل إجماع واضح للرأي العام الإسرائيلي ضد مطلب الفلسطينيين بتطبيق حق العودة (ياعر، 2000: 66)، وفي ولاية باراك وخلال مفاوضات كامب ديفيد نشر المستوى السياسي في أوساط الرأي العام الإسرائيلي ادعاءً بأن الخلاف الرئيسي في المفاوضات كان حول إصرار الفلسطينيين على تطبيق حق العودة. وفسرت أوساط إسرائيلية هذا الإصرار كما لو أنه عدم رغبة في التوصل إلى اتفاق سلام، محملين الفلسطينيين مسؤولية جمود العملية السياسية، إضافة إلى ذلك

ربط مستشارو باراك هذا التفسير لإصرار الفلسطينيين على حق العودة، بتمسك عرفات بنظرية المراحل وبمبدأ خذ وطالب. ومن هنا تم استخلاص نتيجة بأن المواجهة في أيلول شيء مدبّر أعده الفلسطينيون، وهي بمثابة حرب وجودية شاملة (بارسيمانطوف،2005: 22).

وبحسب سيمانطوف فلقد أخفى المستوى السياسي في إسرائيل –إدارة باراك– عن الرأي العام مدى الفشل في إدارة العملية السياسية التي أبدى فيها الفلسطينيون مرونة عالية، وألقى باراك بكامل المسؤولية على عرفات، واستمر بادعائه حول "غياب شريك" فلسطيني يمكن التوصل معه إلى تسوية، وصوّر الإصرار على تطبيق حق العودة كخطرٍ وجودي وتهديد ديمغرافي. والجدير بالذكر أن المجتمع الإسرائيلي يتلقى الرسائل المتعلقة بالهواجس الأمنية وبالتهديد الوجودي على محمل الجدّ، كونه مجتمع استيطاني، وكون حقه في الوجود هو ليس بالأمر المفهوم ضمناً من وجهة نظر الشعب الفلسطيني، وبوصول المفاوضات إلى هذه النقطة، فإن المفهوم الإسرائيلي القائل بإمكانية تسوية النزاع مع الفلسطينيين قد انتكس.

وتجدر الإشارة أنه ومنذ ولاية رابين، طوّر الجانب الإسرائيلي وبمبادرة من اسحق رابين وشمعون بيرس مفهوماً يمكن بموجبه في ظروف معينة تسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني بدل التمسك بإدارة هذا النزاع فقط، بكونه نزاع تستحيل السيطرة عليه، وغير قابل للحسم بالوسائل العسكرية. وكما سبق وذكر فإن مفعول هذا المفهوم قد تلاشى على نطاق كبير بعد قمة كامب ديفيد، وذلك بسبب تفسير إسرائيل لمطلب حق العودة على أنه تهديد وجودي (بارسيمانطوف،2005: 19).

وهذا التفسير قد تبناه أيضاً اليسار الصهيوني، وهنا تجدر الإشارة إلى المقارنة التي يعقدها (نيف جوردن) بين اليسار وبين اليسار الصهيوني، ففي رده على سؤال لمجلة قضايا إسرائيلية: هل يرى اليسار الإسرائيلي أن الحل الذي سيطبق هو حل الدولة الواحدة ثانية القومية؟ يجيب رئيس دائرة العلوم السياسية في جامعة بن غوريون: أن كل شخص ثانٍ في إسرائيل يعرف نفسه كيساري إذا كان يصوت لصالح كاديما أو لصالح حزب العمل، علماً أن الحزبين هما صهيونيان، الأول شن الحرب على غزة أواخر 2008 وعلى لبنان 2006، والثاني أسس الكيان الإسرائيلي وبادر إلى معظم حروب إسرائيل. ويضيف غوردن: "إن الأمر الأول الذي ينبغي القيام به هو هذا التمييز بين اليسار غير الصهيوني وبين الذين يدعون أنهم يساريون صهيونيون.

وأنا أعتقد –يضيف غوردن– أن اليسار غير الصهيوني هو مجموعة مؤلفة من ألفين أو ثلاثة آلاف شخص، وربما أكثر قليلاً، وهم يفكرون ويميلون إلى أن الحل هو الدولة ثنائية القومية" (ضاهر،75:2009). مع العلم بأن الذين يصوتون لكاديما والعمل معتبرين أنفسهم يساراً بهذا

التصويت، هم في الحقيقة يصوتون لحزبين يمينيين إذا ما نظرنا إلى السياسات المطبقة على الأرض، ففي عهد حزب العمل خرجت إسرائيل لمعظم حروبها وأقامت الدولة، وفي عهد كاديما لم تتقدم المسيرة السلمية. ومن الصعب التفريق هنا بين اليمين واليسار سواء في نوايا المصوتين أو في سياسة الحزب على الأرض لحظة استلامه الحكم.

يقف الباحث في الفصل الأول من هذه الدراسة عند الرأي العام بمعناه العام، ويناقش عوامل تشكله، وأهم تعريفاته، كما يتطرق في الفصل الثاني إلى الرأي العام الإسرائيلي تحديداً، حيث يتأثر تشكل الرأي العام بقضايا تتمثل بالقلق الوجودي، وأهمية تحقيق الردع وإخضاع الخصم، والخيال القومي المتعلق بالحق الإسرائيلي التاريخي في أرض فلسطين بعد تشرد دام آلاف السنين حسب الرواية الإسرائيلية.

يتناول الباحث في الفصل الثالث من البحث مفهوم الأمن القومي في الباب الأول، والأمن القومي الإسرائيلي في الباب الثاني، ويناقش النظرية الأمنية الإسرائيلية وعوامل تشكلها ومقوماتها، ويلخص الفصل بالمبدأ القائم على تحقيق الردع كأمر حيوي لدولة تتعرض لتهديد وجودي، ومحاولة إسرائيل إثبات وجودها، وأن هذا الوجود غير قابل للقضاء عليه بالوسائل العسكرية، وذلك باللجوء في كل مواجهة إلى ما يسمونه "كي الوعي". لا سيما أن موضوعي صنع القرار والتأثير المتبادل بين الحكومة والرأي العام يرتبطان ارتباطاً جذرياً بموضوع الأمن الذي يفرض نفسه في عملية صنع القرار.

وأما الفصل الرابع من البحث، فيناقش عملية صنع القرار والتي هي عملية يشترك فيها عدة أطراف وإن كان القرار يصدر في النهاية عن شخص واحد أو دائرة من عدة أشخاص، كما تتفاعل عملية صنع القرار مع الرأي العام بشكل متبادل في سياق مبدأ تحقيق الردع وإخضاع الخصم وتأكيد الوجود. كما يتناول الباحث في الباب الثاني من الفصل مجموعة من استطلاعات الرأي التي تغطي فترة كل حكومة إسرائيلية في فترة البحث، ويتناولها الباحث بالنقاش والتحليل في محاولة لرسم صورة تصف دينامية الرأي العام وتأثيره وتأثره بالمستوى السياسي .

تفاعلت الحكومة الإسرائيلية مع الرأي العام فيما يسمى عملية السور الواقي عام 2002م، والحرب على غزة بما يسمى الرصاص المصبوب أواخر العام 2008م. ويعود ذلك برأي الباحث إلى الواقع الإسرائيلي الذي يعتبر هزيمة الدولة في الحرب تهديداً وجودياً بحد ذاته. وعليه فلم تجد الحكومة الإسرائيلية صعوبة في تجنيد الرأي العام لدعم الخروج إلى الحرب، حيث يترتب على ذلك أيضاً رسم صورة الانتصار.

يتفق المجتمع الإسرائيلي العبري بكافة شرائحه ومستوياته من جهة والحكومات الإسرائيلية من جهة ثانية على خطورة حق إسرائيل في الوجود، والدفاع عن النفس، وإخضاع الخصوم الذين يشكلون تهديداً، وكذلك يتضح الميل إلى إخضاع النزاع بالقوة في تعبير عن عسكرة العقل الجماعي الإسرائيلي، وإبراز أهمية الردع لمجتمع استيطاني في جوهره. ومن هنا، فعملية صنع القرار وتشكل الرأي العام والمزاج العام في إسرائيل لا تخرج عن تلك المسلمات.

لا شك في أن المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع احتلالي استيطاني، ويعي أن مسألة وجوده وحقه في البقاء بأمان هي ليست مسألةً مفهومةً ضمناً. لذلك فإن قضايا القلق الوجودي والجاهزية لتحقيق الردع ورسم صورة الانتصار وإخضاع الخصم هي قضايا حيوية تحظى باهتمام بالغ على المستوى القومي، وتفرض نفسها في مراحل تشكل الوعي القومي، وتلعب الدور الحاسم في دينامية تفاعل الرأي العام الإسرائيلي مع المستوى السياسي وفي عملية صنع القرار.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة هذا البحث في تحول الرأي العام الإسرائيلي، وتفاعله مع المستوى السياسي وتأثيره على اتخاذ القرار السياسي في إسرائيل، وذلك بين الأعوام 2000– 2011.

أسئلة البحث:

– ما هو شكل العلاقة بين الرأي العام وبين المستوى السياسي في إسرائيل؟

– ما هي حدود الرأي العام وأبعاده ومزاياه؟ ماهي العوامل والمتغيرات التي تؤثر في الرأي العام في إسرائيلي؟

– ما مدى تأثيره وتأثره بعملية صنع القرار؟

فرضية البحث:

إن عملية التفاعل بين الرأي العام والمستوى السياسي في عملية صنع القرار في إسرائيل هي عملية تسير باتجاه واحد.

حدود البحث:

سيغطي البحث الفترة الواقعة بين الأعوام 2000 – 2011، ولكن ربما يلجأ الباحث لإلقاء المزيد من الضوء على الموضوع إن لزم الأمر، وذلك بتناول فترة زمنية إضافية سبقت تلك المحددة في البحث.

هدف البحث:

تقديم فهم للرأي العام الإسرائيلي بمميزاته وعوامل تشكله، وذلك من خلال فحص تحولاته وتأثيراته على المستوى السياسي في إسرائيل، وتأثره بذلك المستوى، وذلك بين الأعوام 2000–2011.

أهمية البحث:

دراسة كيفية تشكل الرأي العام في إسرائيل، لما له من أهمية في القرارات السياسية. ومحاولة البحث في تأثير القيادات السياسية على الرأي العام وكذلك العكس، أي، محاولة دراسة مدى تأثير الرأي العام وتأثره بالقرار السياسي. إن بحث الموضوع المقترح من شأنه تقديم إضافة جديدة، وطرح أسئلة لأبحاث لاحقة في الستقبل.

منهج البحث:

سوف يتبع الباحث المنهج التاريخي الوصفي، إضافة إلى منهج تحليل المحتوى.

إجراءات البحث:

الملاحظة والوصف والتحليل، وذلك من خلال مراجعة الوثائق والمنشورات، والكتابات ذات الصلة بالموضوع، التركيز على بحث الرأي العام. دراسة استطلاعات الرأي التي نشرت في الفترة الزمنية المذكورة، والاطلاع على الدراسات التي اهتمت بتحليل الرأي العام في إسرائيل، وذلك في حدود رسالة الماجستير والأطر المتاحة لي كباحث، ذلك بالإضافة إلى وضع قائمة أولية بأهم المراجع ذات الصلة، المتوفرة في مكتبات الجامعات الفلسطينية والمواقع الإلكترونية لوسائل الإعلام، والمؤسسات الفلسطينية المختلفة ذات الصلة بالموضوع.

الأدوات البحثية:

من خلال استعراض ما كتب في هذا المجال. ودراسة وتحليل استطلاعات الرأي العام التي نشرت، ومسح الدراسات التي اعتنت بتحليل الرأي العام. والجدير بالذكر أن عدد المراجع باللغة العبرية قليل جداً ويعود السبب إلى عدم توفرها في مكتبات الجامعات الفلسطينية، في حين توجد مراجع عبرية مترجمة إلى اللغة العربية. ومن الجهة الثانية كان صعباً الحصول على مراجع مكتوبة بالعبرية، إذ حاولت الحصول عليها من مكتبة الجامعة العبرية وتعرضت بذلك إلى الإحراج والمنع، إضافة إلى المعاملة المهينة على مدخل الجامعة، وللتوضيح أرجو الاطلاع على الملحق رقم (1).

الفصل الأول: الرأي العام في الأنظمة الحديثة (الإطار النظري)

يناقش هذا الإطار النظري الرأي العام في الدول الديمقراطية، وفي الأنظمة السياسية الحديثة من حيث آلية عمله وطبيعته، ودوره في تبلور المواقف حول القضايا الهامة، إضافة إلى تأثيره وتأثره بالمستوى السياسي في هذه الدولة أو تلك، ويحاول الباحث أيضاً معرفة عوامل تحول الرأي العام في قضايا الأمن القومي، وتأثيره على اتخاذ القرار السياسي في الدولة.

ويحاول الباحث من خلال هذا الفصل طرح عدد من الأسئلة، وأهمها: ما هو الرأي العام؟ وكيف يتبلور؟ في هذا السياق يتم عرض بعض التعريفات التي تقرب مفهوم الرأي العام، ويحاول الباحث التعرف على عناصر الرأي العام وأشكاله، وكذلك على مراحل بناء الرأي العام وتكوينه حول قضية معينة، ويحاول الباحث من خلال هذا العرض أيضاً التركيز على تفاعل الرأي العام مع النظام السياسي، مع استعراض أهميته في صنع القرار.

"يبدو من نظرة أولية، أن العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة يجب أن تكون بسيطة وواضحة في المجتمع الديمقراطي. تدار الديمقراطية من قبل الشعب، وعليه فإن ما يفكر به الشعب ينبغي أن يكون في الواقع هو ما تقوم به الحكومة" (هانيسي، 1970: 34).

يتناول أوغل في كتاب الرأي العام والتفاعلات السياسية ويشرح تحت عنوان "معنى الرأي العام"، النقاط الآتية:

"تعتمد الحكومات على الآراء المفضلة عند الشعب المحكوم" (أوغل، 1950 :39)، يقول في موضع آخر "إن عشرة أشخاص ينتظرون الحافلة في أول الشارع هم يشكلون جمهور"، وإنه "لو اجتمع أكثر من اثنين فيمكن اعتبارهم جمهور أيضاً ولا يلزم وجود تواصل مادي جسدي حتى نسميهم جمهور" (المرجع السابق:42)، ويفهم من كلامه أن مجموعة من الناس يمكن أن تشكل رأياً عاماً وهي ليست بالضرورة في منطقة جغرافية واحدة. ويضيف في موضع آخر: "الجمهور هم مجموعة من اثنين أو أكثر تجمعهم ظروف واحدة ومصالح واحدة" (السابق:44). أما مفهوم كلمة رأي عنده فهو:

"اجتماع لأكثر من وجهة نظر بحيث يقبلها العقل ويعتبرها حقيقة". ويضيف أوغل تعريفاً آخر للرأي العام هو بمعنى أن تتبنى مجموعة من الناس ذات الآراء التي تعبر عن تطلعاتها" (أوغل،1950: 45)

يحتل موضوع الرأي العام وصنع القرار مكانة مرموقة في الدراسات العلمية التي تتناول التطور الديمقراطي والمشاركة السياسية، وكذلك تلك التي تتعلق بالاتصال والاجتماع السياسي والرأي العام، وأيضاً صنع القرار السياسي ونظام الحكم (حمادة،2002: 3) ويشير إبراهيم حمادة إلى ثلاث اتجاهات حول تطور مفهوم الرأي العام، فالاتجاه الأول لا يعترف أصلاً بما يسمى الرأي العام، أما الثاني فإنه يقر بوجود الرأي العام، إلا أنه يعترف صراحةً بصعوبة تقديم تعريف واضح للرأي العام، أما الاتجاه الثالث، فلم يصل أنصاره إلى تعريف واحد رغم اعترافهم بوجوده وبأهميته، كما أن العناصر والمقومات الأساسية التي يقوم عليها الرأي العام لا تضم عملية القياس العلمي، أي "التحديد العلمي الدقيق المبني على الأساليب المتعارف عليها في الاستقصاء والمسوح العلمية"، لذلك فهي لا تبين الاتجاهات وما إذا كانت تؤيد أو تعارض أو تحايد حول مواقف معينة، ولا تكشف عن عمق التأييد والمعارضة والدوافع الكامنة وراء ذلك التأييد أو تلك المعارضة، استناداً إلى عينات تمثل الجمهور الخاضع للدراسة (حمادة، 2002: 8-13).

أما محمد الدجاني، فيعرف الرأْي العام في كتابه مقدمة في العلوم السياسية على أنه "وجهات النظر والسلوك حول الأفعال والمسائل الداخلية أو الخارجية التي يحملها شعب أو مجتمع أو جماعة "، كما يعرض بعض التعريفات لعدد من الباحثين، ومنها: تعريف (ليوناردو دوب) وهو: "سلوك الناس حول مسألة معينة عندما يكونون أعضاء جماعة اجتماعية متماثلة"، وتعريف آخر لديفيد ترومن: "آراء جماعة من الأفراد يشكلون لهم أساليبهم عند المناقشة "، ولا تتضمن كافة آراء هؤلاء بل تلك المتعلقة بالمسألة أو الوضع الذي يميزهم كعامة، وتعريف ثالث لآرثر كورنهاوسر: " آراء منتشرة ومشاعر شائعة بين مجموعات محددة من الشعب، في فترة زمنية معينة تتعلق بأية قضية ذات اهتمام شعبي" (الدجاني، 2009: 184). ويعرف دافيسون الرأي العام بأنه: "مجموعة من آراء الأفراد حول قضية ذات اهتمامات – مصالح – عامة، وغالباً ما تمارس هذه الآراء تأثيرها على سلوك الفرد والجماعة وسياسة الحكومة". كما تعرف الموسوعة البريطانية الرأي العام على أنه: "حصيلة الآراء والمواقف والمعتقدات التي تعكس اتجاه نسبة مؤثرة من أفراد المجتمع الواحد أو مجتمع ما إزاء موضوع معين". (أبو أصبع، 2004: 285-286)

وعند استعراض تعريفات الرأي العام السالفة الذكر، يمكن للباحث الخروج بقاسم مشترك بينها، وهو كونها آراء لمجموعة محددة من الناس حول قضية معينة في فترة زمنية معينة، ولا بد للجماعة أن تكون متقاربة ومتجانسة، وتحمل ذات الاهتمام. فالرأي العام هو إذن ظاهرة صاحبت وجود المجتمعات البشرية منذ الأزل، وإن اختلفت الصور والدرجات في التعبير عنها، وأصبحت مع مرور الوقت أكثر بروزاً لما لها من تأثير على مجريات الحياة السياسية.

وما هي أهمية مشاركة الرأي العام في صنع القرار؟ وعلام يدل ذلك؟ يقول بسيوني: "إن المشاركة الحقيقية للرأي العام في صنع القرار هي المظهر الأهم للتعبير عن الممارسة الديمقراطية في المجتمع" (حمادة،2002: 3)، وقد خلق انتشار وسائل الإعلام والثورة في مجال الاتصالات والتكنولوجيا الحديثة الأثر الأكبر في تبلور هذه الظاهرة .

هل ينقسم الرأي العام إلى أنواع؟ أومستويات؟ يعرض صالح أبو اصبع ثلاثة أنواع رئيسة أولها: هو الرأي العام المنقاد، والذي يمثل السواد الأعظم من الناس من ذوي التحصيل العلمي القليل، وثانيها: الرأي العام القارئ، وهي فئة تتمتع بتحصيل علمي متوسط، ويحصرهم في فئة موظفي المكاتب ومدرسي المدارس وغيرها، وأما الثالث فهو الرأي العام النابه، وهي الفئة ذات التحصيل العلمي الأفضل مثل أساتذة الجامعات والأطباء والمحامين وخريجي الجامعات بوجه عام (أبو اصبع، 2004: 289). ولكن الرأي العام ومهما اختلفت أنواعه، فإنه يبقى عرضةً للتأثر بعملية صنع القرار حتى عند الفئة صاحبة التحصيل العلمي الأعلى، وهذا الافتراض يدعمه الرأي التالي: "فمتى اتخذ القرار، يتم تسويقه للرأي العام وحثه على قبوله، ومن ثم يصبح جزءاً من اهتماماته "(حمادة،2002: 32). وعليه فإن علاقة الرأي العام بالمستوى السياسي تتسم بالتفاعل معه وليس بالضرورة التأثير فيه.

ومن أهم المقومات التي يستخلصها الباحث من تعريف الرأي العام لدى خليل أبو اصبع: وجود قضية أو مسألة مع احتمال عدم الاتفاق حولها، إضافة إلى طبيعة الجمهور، وهي الجماعة المعينة المهتمة بقضية بعينها، كما أن الأفضليات لدى الجمهور تعتبر عنصراً هاماً، فلا تقتصر على الرأي وكثافته فقط، بل جميع الآراء الفردية المتخيلة أو المقاسة التي يحملها الجمهور صاحب العلاقة حول موضوع تجمعوا حوله، ويعد التعبير عن الرأي – كتابة أو تعبيراً شفوياً– عنصراً هاماً من عناصر الرأي العام، وهو أكثرها شيوعاً، إضافة إلى عدد الأفراد المشتركين في العملية، وتجدر الإشارة إلى تأثير الرأي العام في مستويات الفرد والجماعة والحكومة والمجتمع المحلي والمجتمع الإقليمي والمجتمع الدولي، فيؤثر الرأي العام في سلوك الأفراد والجماعات والنخب، وصولاً إلى صانعي القرار والسياسة، والحكومة والمشرعين فيها (أبو اصبع، 2004: 286).

ما هي المراحل التي تمر فيها عملية صنع القرار؟ يذكر الدجاني مراحل أربع لعملية صنع الرأي العام، أولها بروز القضية أو المشكلة التي يهتم بها عدد كبير من الناس، والمرحلة الثانية مناقشة القضية أو المشكلة مما يتسبب عنها زيادة في الاهتمام، وثالثاً صياغة حلول متعددة وبدائل مختلفة، وصولا إلى المرحلة الرابعة المتمثلة في تعبئة الآراء لصياغة قرار جماعي، وذلك بتصويت

الأغلبية أو الاستفتاء. علما أن الرأي العام يتأثر بالدوافع التي تعمل على التأثير عليه في البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (الدجاني، 2009: 186). فالقرار السياسي يؤثر ويتأثر بالرأي العام، فقد أثر المستوى السياسي عندما خلق إجماعاً حول ضرورة الخروج إلى الحرب على غزة أواخر العام 2008، وقد تأثر القرار السياسي بالرأي العام مراراً، ولعل أبرز الأمثلة هي دفع كل من نتنياهو عام1999 وباراك عام 2001 إلى ترك الحكومة، والذهاب إلى انتخابات مبكرة قبل انتهاء فترة ولاية كل منهما، وذلك على خلفية انعدام الأفق السياسي، وتعذر الوصول إلى تسوية نهائية. ويمر تكوين الرأي العام عند الدجاني في المراحل ذاتها عند كيم بول ينغ وهي: بروز القضية، والنقاش حولها، واقتراح حلول مؤيدة ومعارضة، والوصول إلى الإجماع أو الأغلبية.

ولا بد من التساؤل هنا: هل يقدم التاريخ الإسرائيلي لنا أحداثاً تثبت تأثير الرأي العام على قرارات الحكومة؟ وهل تستجيب الحكومة لرغبة الجمهور في سياقات محددة؟ وما هو مدى استجابة الحكومة لضغط الشارع عشية الانتخابات مثلاً؟ قام جاد برزيلاي ببحث الموضوع من خلال كتابه اتجاهات في المجتمع الإسرائيلي، حيث ذكر أن الانسحاب الإسرائيلي الأول من لبنان عام 1985 قد تأثر بسبب رغبة التيار العام المعادي للحرب على لبنان، حيث أدت المظاهرات الواسعة والمتواصلة في نهاية المطاف إلى قرار الحكومة بالانسحاب. كما ويضيف أن حكومة ليفي اشكول تأثرت بالرأي العام وخاضت حرب عام 1967 في أعقاب ذلك، ويخرج برزيلاي باستنتاج أن تأثير الرأي العام على الحكومات يكون أكبر عندما تقترب الحكومات من الحملات الانتخابية، حيث تصبح الحكومات أكثر إصغاءً لتطلعات الجمهور وأكثر استجابةً لضغوطه (برزيلاي، 2003: 779).

وبناءً على المصدر السابق فإن تأثير الرأي العام في قضايا الحرب والسلام لم يثبت بشكل تام من خلال تحليل أحداث التاريخ، حيث يعتقد برزيلاي أن استجابة مناحيم بيجن لإرادة أنور السادات وإعادة سيناء للمصريين تمت بالتناقض مع المزاج العام الإسرائيلي الذي كان يعارض إعادة سيناء في تلك الفترة، علماً أن غالبية الجمهور أيدت الاتفاق بعد عرضه ومصادقة الحكومة عليه، وذلك يشير إلى إمكانية استجابة الحكومة لميول الرأي العام في سياقات محددة (السابق، 779).

يمكن ضرب مثال آخر على تأثر الرأي العام بتوجهات صناع القرار–القادة، والمثال هو اتفاق أوسلو، حيث أن المحادثات التي قادت إلى الاتفاق كانت سرية، وخاصة في المراحل الأولى، لقد اعتقد السياسيون الإسرائيليون أن إعلام الجمهور الإسرائيلي بوجود محادثات سيؤدي إلى خلق مناخ عام معارض، والذي من شأنه أن يشكل خطراً على نجاح المحادثات، ولا سيما أن الجمهور

الإسرائيلي عاش أجواءً من رفض الاعتراف بمنظمة التحرير ورفض الحديث معها، ويضيف برزيلاي كذلك ان توقيع الاتفاق في أيلول من العام 1993 أدى إلى تحول في الرأي العام بشكل ملحوظ، حيث بدأ الرأي العام يمنح الشرعية للاتفاقات وللاعتراف المباشر والمتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير، ويخلص برزيلاي إلى أن تأثير الرأي العام على الحكومة لا يمكن أن يكون مطلقاً، لأن الحكومة في نهاية الأمر هي من يرسم المسارات الأساسية للمجتمع والدولة (المرجع السابق، 780).

هنالك ادعاء بناءً على ما تقدم وهو أن الرأي العام يبدو قادراً على فرض أجندته على الحكومة، ولو أخذنا تفاعل الرأي العام البريطاني مع حكومته عشية غزو العراق عام 2003 لتبين أن الحكومة خرجت للحرب ولم ترضخ لمظاهرات شارك فيها مآت الآلاف من البريطانيين الرافضين للحرب (**aljazeera.com**).

يبدو للباحث من خلال ما تم استعراضه في هذا الفصل أن القيادة السياسية تتمتع بقدرة كبيرة على التأثير وعلى تصميم الرأي العام، كما وتستطيع النخبة السياسية الحاكمة رسم الحدود الأساسية لجدول الأعمال القومي الذي يهم الرأي العام، ولعل من أمثلة ذلك أن التأييد الجارف لما عرف بعملية السور الواقي التي شنتها إسرائيل على المدن الفلسطينية، قد ظهر من خلال شعارات مثل:" الحرب من أجل الوطن"، و"دعوا الجيش ينتصر"، هذا التأييد الجارف للحرب تبلور إلى حد كبير في ظل البيئة الداعمة التي خلقها الإعلام الإسرائيلي، وتبلور كذلك في ظل التقديرات الأمنية والتحليلات التي يقدمها الخبراء والمراسلون العسكريون، إضافة إلى قادة الأجهزة الأمنية الذين يتبعون القيادة السياسية في الشكل والمضمون.

وتخضع عملية تكوين الرأي العام لمؤثرات تكمن في طبيعة الفرد –وذلك بحسب خليل أبو اصبع– وفي صبغة الجماعة التي يتعايش معها، إضافة إلى الثقافة والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكلها مجتمعة تشكل ما يسمى قيم الفرد وأنماط سلوكه، كما يبين لنا نموذجاً آخر لمراحل تكوين الرأي العام وهي على النحو الآتي: مرحلة الإحساس بالمؤثرات الخارجية وإدراكها، ثم مرحلة الرأي الفردي حيث يعبر الفرد عن رأيه في موضوع ما، وتبرز هنا اتجاهاته وقيمه الشخصية بما يتفق أو يتعارض مع آراء الآخرين، ثم تأتي مرحلة صراع رأي الفرد مع آراء المجموعة، حيث يمكن أن يلقى معارضة من الآخرين فيحاول دعم رأيه بالأدلة والبراهين؛ لكسب الطرف الآخر لصفه، وصولا إلى مرحلة تتحول فيها آراء الأفراد إلى رأي الجماعة (الرأي العام).

وذلك بعد عملية تقريب لوجهات النظر، فنحصل على ما يسمى رأي الأغلبية (أبو اصبع، 2004: 298).

وبما أن المشاركة الحقيقية للرأي العام في صنع القرار هي من أهم مظاهر الممارسة الديمقراطية، فإن رأي الأغلبية (الرأي العام) لا يقضي على آراء الأقلية المتباينة؛ ففي الأنظمة الحديثة وفي الديمقراطيات النيابية لا يوجد رأي عام واحد، ولكن تتوفر آراء عامة متعددة حول المواضيع المختلفة، ويمكن أن تتم معرفة الرأي العام وقياسه بدرجات متفاوتة من الصحة في الانتخابات والاستفتاءات العامة.

أما في الأنظمة الشمولية فإن النخبة الحاكمة تسيطر على الرأي العام وتصيغه، وتعمل على استغلاله عن طريق استخدام وسائل الإعلام والرقابة، وتصفية المعارضة، والدعاية والتحريض. (الدجاني، 2009: 187)

وأما عن تأثير الرأي العام و تأثره بالقرار السياسي، فإن النظام السياسي والقرار السياسي في الدولة يؤثران في الرأي العام، فمتى يتخذ القرار يتم تسويقه للرأي العام وحثه على قبوله وتبنيه، حتى يصبح جزءاً من اهتمامات الجمهور، ويظهر ذلك من خلال التهيئة التي تصنعها الدولة للمزاج العام للجمهور، وذلك قبل الشروع في تطبيق قانون أو إطلاق مبادرة سياسية، أوتنفيذ إجراءات تتعلق بالمصالح الحيوية للجمهور، كما أن درجة مساهمة الرأي العام في صنع القرار تعتمد أساساً على احترام حقوق الفرد وحقه في الاختلاف، وأن يكون له رأيه المؤثر في صنع الحياة من حوله، ولكي يتحقق ذلك لا بد من وجود حقوق للمجتمع المدني، ونشر روح الاعتدال والاعتراف بحق الآخرين في المشاركة، فالرأي العام يشارك في صنع القرار، عندما يستشعر فاعليته السياسة وقدرته على التغيير، وفي ظل إحساسه بأنه يمكن أن يؤثر، وأن هنالك صدى لصوته.

أما إذا شعر الرأي العام بأن القرارات تتخذ من حوله دون أن يكون له القدرة على التحكم فيها؛ فانه "ينفصل عن عالم السياسة و يتحول إلى كائن مغلوب على أمره مما يخلق الشعور بالإحباط والاغتراب والعزلة" (حمادة، 2002: 30-33). ومن هنا يفترض في النظام الديمقراطي أن يكون متجاوباً مع إرادة الشعب، "لكن الحكومة الديمقراطية تقوم على فرضية أن للمسؤولين المنتخبين الحق في محاولة إقناع الرأي العام بتبيين وجهات نظرهم، وأن يمارسوا ما يرونه مناسباً فيما يتعلق بشؤون السياسة العامة، ولو أدى ذلك في بعض الأحيان إلى تأييد قرارات لا تتفق مع الرأي العام." (الدجاني، 2009: 190).

تركز الأنظمة في الدول الديمقراطية على المبدأ "التمثيلي" أي وضع السلطة السياسية في يد المسؤول المنتخب، وهنا لا يأخذ عامة الناس قرارات حكومية مباشرة، ويقول جان جاك روسو في هذا الجانب: "من المؤكد أن جميع الشعوب يصبحون على المدى البعيد كما تصنعهم حكوماتهم: فهم محاربون أو مواطنون أو رجال أعمال، عندما ترغب بذلك، أو مجرد عامة وغوغائيين إن اختارت أن يصبحوا كذلك" (الدجاني، 2009: 185). وهذا القول يدعم رأي الباحث، بأن النظام على نحو جارف يصمم ويشكل الرأي العام الذي بدوره يعمل على فرض أجندته وميوله ورغباته على ذلك النظام. بمعنى أن المزاج العام الإسرائيلي الذي دعم التوجه إلى الحرب على غزة، قد تشكل في ظل الخطاب الإعلامي الرسمي، وفي ظل تقدير الموقف الذي يقدمه السياسيون وقادة الجيش للجمهور.

من ناحية أخرى، لا بد من فحص العلاقة بين التقدير الذي يمنحه النظام للرأي العام، وبين إطالة عمر النظام مع ضمان ثباته واستقراره.

ما هو دور الرأي العام في تثبيت دعائم النظام؟ قد نجد للرأي العام في الأنظمة الحديثة، وفي الديمقراطيات النيابية، تأثيراً بارزاً على المستوى السياسي وعلى عملية صنع القرار السياسي في الدولة. وتبرز أهمية الرأي العام في دعم النظام السياسي وضمان استقراره وأمنه، ويعبر عن نفسه في الأنظمة الديمقراطية من خلال الانتخابات العامة، مما يضمن المشاركة الشعبية غير المباشرة في صنع القرارات العامة. فلا يمكن لأي فئة سياسية عامة أن تحقق أية درجة من النجاح ما لم تنجح في حشد نسبة من التأييد الشعبي، وقد يواجه الرأي العام بعض التضارب والتناقضات، وأهمها: "جهل المواطنين بالعديد من القضايا المطروحة والمتعلقة بالسياسة العامة للدولة"، إضافة إلى مشكلة تتعلق بالأخلاقيات وهي: "هل يجعل العدد الكبير من الناس الموضوع صوابا؟" (الدجاني،2009: 188). فمثلاً نرى أغلبية تعارض زيادة الضرائب أو حتى فرضها على الناس، فهل يعني هذا أن على الحكومة عدم فرض الضرائب على الناس؟

أحيانا يصعب على الرأي العام لعب دور أساسي في عملية صنع القرار، "ذلك لغياب المؤسسات التي تقيس الرأي العام والتي تتعرف على اهتماماته الحقيقية" (حمادة، 2002: 32). ومن ناحية أخرى لا بد من التفريق بين قياس النوايا التصويتية للجمهور، وبين قياس رأيه حول القضايا الهامة التي تبرز بوضوح خاصة في الانتخابات، فهل يفترض أن يكون تصويت الناس في الانتخابات وإجاباتهم على أسئلة الاستطلاعات ترجمة دقيقة وحقيقية لقناعاتهم؟

يبدو أنه باستطاعة الفرد في الأنظمة الديمقراطية أن يعتنق آراء واضحة وراسخة حول قضية معينة دون أن يشعر أنه ملزم بالتصرف وفقاً لتلك الآراء، فالآراء كما يقول ايرفنغ كريسبي هي: "أحكام على قضية ما وليست بيانات عن نوايا من أجل التصرف الفعلي" (كريسبي، 1998: 84). فقد يرى شخص أن الرئيس، أو رئيس الوزراء المنتخب يقوم بعمله على أكمل وجه، ولكنه ولأسبابه الخاصة تراه غير ملزم بإعادة انتخاب ذلك الرئيس، وبالعكس، يمكن أن يكره مسؤولاً معيناً ولكنه بسبب ولائه للحزب، فسوف يصوت لإعادة انتخاب ذلك المسؤول، وهذه المفارقة تدل على مدى قدرة المستوى السياسي في التأثير على اختيار الجمهور له، فالتصويت هنا يعكس التبعية للحزب، وليس بالضرورة الرضا عن صانع القرار.

يرتبط تأثير الرأي العام ومساهمته في صنع القرار باحترام الدولة لحقوق الإنسان، ولحقه في الاختلاف والاختيار والمعارضة، والسؤال هنا: هل دور الرأي العام في صنع القرار في دولة تحترم الحقوق كدوره في دولة لا تحترم الحقوق؟ وهل يتساوى الناس في الدولتين في شعورهم بالرضا وبالسلام الداخلي؟

تبدو فرصة المواطن في الدول الديمقراطية للتأثير أكبر من غيرها في الدول ذات الأنظمة الشمولية الدكتاتورية، لعل نظرة عامة إلى أوضاع الشعوب في أوروبا وأمريكا، تظهر أن توفير العدل والمساواة والأمن والرفاه بنسب معقولة، يخلق حالة من التسامح والرضا والثقة بين الحكومات والشعوب هناك.

ويعرض بسيوني النظام الذي يعمل من خلاله كل من الرأي العام والسلطة السياسية والإعلام كالآتي: "يعمل الرأي العام والإعلام وصناع القرار في النظم الديمقراطية كنظم مفتوحة متوازية، فالإعلام يراقب السلطة، والرأي العام يراقب الإعلام، والسلطة تراقبهما معا، وتخضع في الوقت ذاته لمراقبتهما، أما في الأنظمة غير الديمقراطية فيتدفق تأثير السلطة إلى الإعلام ومنه إلى الرأي العام دون أن تأخذ مساراً معاكساً (حمادة، 2002: 28-29).

وفي ضوء ما عرض الباحث من اقتباسات، يمكن الملاحظة بأن للرأي العام في الدولة الحديثة وزن لا يستهان به، وذلك في ظل استلام السلطة وتسليمها بناءً على نتائج الانتخابات، على العكس من الأنظمة غير الديمقراطية، التي تسيطر على الحكم بالقوة لسنوات طويلة، ولا تقيم وزناً لرأي الشارع، كما تستخدم الإعلام الرسمي الموجه كسلاح لخلق رأي عام، ليترك انطباعاً بأن القرارات المتخذة توافق رغبة الشارع.

حاول الباحث من خلال ما سبق طرح أسئلة وتقديم الإجابة عليها، ولعل أبرزها: ما هو الرأي العام؟ كيف يتشكل؟ وماهي مراحل تشكل الرأي العام حول قضية من القضايا؟ كما تم طرح فرضيات حول تأثر الرأي العام بالقرار السياسي، وتأثيره فيه، كما تناول الباحث فرضيات وادعاءات حول أثر سياسة الدولة إيجاباً وسلباً على ولاء المواطن، بوصفه نواة الرأي العام، ودور الرأي العام في صنع القرار وفي تثبيت دعائم الدولة؟ حاول الباحث طرح الأسئلة والفرضيات ومعالجتها من خلال عرض وتحليل آراء بعض المختصين والباحثين في المجال. ويبدو للباحث من خلال ما عرض أن الرأي العام يؤثر في صنع القرار ويتأثر بالسياسات وبالخطاب الرسمي للدولة، ويلعب الإعلام دور قناة اتصال باتجاهين، ووسيلة مراقبة ومحاسبة أيضاً.

يؤثر الرأي العام في عملية صنع القرار، في ظل أجندة واهتمامات وميول هي ذاتها التي كان صانع القرار قد عمل على تشكيلها. ذلك أن الرأي العام بحسب مجمل التعريفات سالفة الذكر هو: آراء مجموعة من الناس في منطقة محددة، وفترة زمنية محددة حول قضية من القضايا تشكل محور اهتمامهم، بحيث تجمع بينهم ميول وآراء واهتمامات مشتركة واحدة.

يطرح الباحث سؤالاً في ختام الفصل، فهل الرأي العام بمفهومه ومضامينه هو ذاته تحت كل الظروف؟ بمعنى آخر، هل هنالك أثر للتاريخ؟ ولمكونات الثقافة والفكر والعقيدة؟ أم ليس هنالك من أثر لتلك العوامل والمكونات؟

يتعين إبراز الخصوصية وفهم التمايز بين رأي عام وآخر، وذلك بالنظر إلى تكوين الرأي العام وبيئته الجغرافية، وتكوينه التاريخي والثقافي والفكري، ولهذه العناصر تأثير حاسم في طبيعة الرأي العام المتلقي للرسالة الإعلامية، وخاصة في إسرائيل، وهي موضوع البحث هنا، حيث يرى بعض علماء الاجتماع بأن المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع تصدعات مركزية، وقسموها إلى خمسة تصدعات مركزية أساسية:" دينية، قومية، طائفية، طبقية، وأيديولوجية" (دبوق، 2003: 142).

ومن أجل فهم تشكل الاتجاهات لدى الرأي العام داخل إسرائيل، لا بد من التعرف على الرأي العام الإسرائيلي، وعلى الخصائص التي تميزه عن غيره، وهذا ما سيتناوله الباحث في الفصل الثاني من البحث.

الفصل الثاني: الرأي العام في إسرائيل

يتناول الفصل الثاني من البحث الرأي العام داخل إسرائيل، وذلك من خلال بعض الأسئلة، مثل: ما تعريف الرأي العام الإسرائيلي؟ وما هي خصائصه؟ ماهي أبرز اتجاهات الرأي العام؟ وما العوامل المؤثرة في تشكله؟

يقدّم الجزء الأوّل استعراضاً لتعريفات الرأي العام الإسرائيلي وخصائصه، علماً أن الرأي العام الإسرائيلي في البحث لا يقتصر على اليهود فقط، بمعنى أنه يشمل إسرائيليين من أصول روسية وأثيوبية مثلاً والذين لا تعتبرهم المؤسسة الدينية يهوداً، ثم يتطرّق إلى وصف طبيعة الرأي العام، إضافة إلى وصف وتبيان اتجاهات الرأي العام داخل المجتمع الإسرائيلي، مروراً بعوامل تشكله وبماذا يتأثّر، وقبل ذلك لا بد من عرض وتحليل لخصائص المجتمع الإسرائيلي ولطبيعته، وهذا يتطلب المرور على المخاوف والمشاعر السائدة، ومنها: الشعور بالتهديد الوجودي، وعقدة الضحيّة التي تبقى صاحبها في حالة تأهب ودفاع عن النفس، التي يحاول الباحث مناقشتها من خلال استعراض بعض مواقف القادة الأوائل والحاليين للصهيونية من الفلسطينيين، والتي يفترض الباحث أن تعكس مواقف التيار العام في إسرائيل من العرب والفلسطينيين، خاصة وأننا نتحدث عن الرأي العام في قضايا الأمن القومي تحديداً، يحتاج الباحث إلى استعراض تلك المواقف، وذلك للتمهيد والدخول في المباحث المتعلقة بالأمن القومي في ظل التهديد الوجودي، والتي تتصل بهذا الفصل وتليه مباشرة.

ومن أجل أن ينظر الباحث إلى الرأي العام الإسرائيلي بخصائصه، وعوامل تشكله، ولكي يحاول تحديد أبعاده؛ فإنه لا يكفي التوقف عند أحداث معينة في زمن معين بالنظر إلى رأي الجمهور فحسب، بل لابد من مناقشة جملة من الآراء والأفكار والمواقف، التي تشكل موقفاً أيديولوجياً وترسم صوراً يفترض الباحث أنها نمطية، وأحياناً تتصف بالقولبة وتتأثر–حسب ادعاء الباحث– بالآراء المسبقة، وأحياناً أخرى تتأثر بالخوف وبالقلق الوجودي.

وفي هذا السياق يتناول الباحث مواقف لأربع شخصيات وهي: جابوتنسكي باعتباره منظر الصهيونية السياسية التصحيحية ومناحم بيجن كمنفذ لها، ثم بيرل كاتسنلسن كمنظر للصهيونية السياسية العملية وبن غوريون كمنفذ لها، وقد تمحور الخلاف بين التيارين التصحيحي والعملي حول" سلم الأولويات في النضال من أجل تحقيق المشروع الصهيوني" وذلك بحسب عبد الحفيظ محارب الذي يبين أن الجانب العملي يركز على طرح فكرة الهجرة والاستيطان مدعومين بقوة عسكرية على شكل منظمة عسكرية دون انتظار تصريح رسمي بذلك، في حين أن التيار

التصحيحي بزعامة جابوتنسكي يفضل العامل السياسي وذلك بضرورة الحصول على اعتراف بريطاني بالقوة اليهودية (محارب، 1981: 30).

فلو أخذنا بدايةً جابوتنسكي –من القادة الأوائل للصهيونية– فنجد أنه قد بدأ نشاطه الاستيطاني في فلسطين في بداية القرن العشرين وذلك في ظل الانتداب البريطاني على فلسطين، حيث أخذت تصوراته للمشروع الصهيوني تتبلور قبل قيام دولة إسرائيل بسنوات، وبحسب عبد الحفيظ محارب فقد أسس جابوتنسكي حركة بيتار التي ترعرعت على الروح العسكرية منذ تأسيسها، وذلك كأساس صالح للإسراع في تحقيق المشروع الصهيوني، حيث توج جابوتنسكي نشاطه هذا بتأسيس اتحاد الصهيونيين التصحيحيين وذلك بهدف تصحيح المسار الصهيوني، وقد كان الحزب يهدف إلى إقامة المشروع الصهيوني على ضفتي نهر الأردن بتأسيس دولة يهودية وبأكثرية يهودية (المرجع السابق:31).

وقد نستنتج من مقالته على الجدار الحديدي (جابوتنسكي، 1990: 57). مدى القلق الذي يعبّر عنه بصراحة، فأرض فلسطين للفلسطينيين حسب الرواية التاريخية الفلسطينية، ومن الطبيعي أن يرفض الفلسطينيون أي احتلال أجنبي يسعى لاقتسام الأرض معهم، ويذهب جابوتنسكي إلى ضرورة تجاهل الموقف الفلسطيني وأخذ زمام المبادرة وفرض الأمر الواقع، وهو الاستيطان، فيقول: "إن الاتفاق الاختياري بيننا وبين عرب أرض إسرائيل، لا يمكن الحلم به ليس الآن، وليس أيضًا في المستقبل المنظور في الأفق" ويضيف: "لا أمل مهما كان ضعيفاً الحصول على موافقة عرب أرض إسرائيل حول قلب "فلسطين" إلى بلاد ذات أغلبية يهودية"، فالكاتب يعتبر فلسطين ضمناً أرضاً إسرائيلية، ويحسم الجدل، وذلك قبل عقود من إعلان قيام إسرائيل عام 1948، ويدعو إلى ما أسماه انتزاع حق الشعب اليهودي في "أرض إسرائيل" بالقوة وفرض الأمر الواقع على الأرض، مؤكداً أنه لم يحصل في التاريخ أن تم استيطان بلاد بموافقة مواطنيها الأصليين، ويضيف "مثال كهذا غير موجود. المواطنون الأصليون (سواء كانوا متحضّرين أو متوحشين) دوماً حاربوا بعناد ضد المستوطنين (سواءً كانوا متحضرين أو متوحشين) ومع هذا، فإن عمل وتصرف المستوطِنْ لم يؤثر قيد أنملة على مواقف المواطن الأصلي منه".

يمضي جابوتنسكي في مقالته إلى القول بأن الصهيونية هي خيار إيجابي وأخلاقي، ومن هنا يدعو إلى انتزاع وطن للشعب اليهودي على أرض فلسطين، متجاهلاً موقف أصحاب الأرض الأصليين وداعياً إلى إعادة تقسيم فلسطين بشكل يضمن إقامة دولة يهودية.

هذا بالنسبة لجابوتنسكي كمنظر للصهيونية السياسية التصحيحية، وأما مناحيم بيغن كمنفذ لهذا التيار أو هذه السياسة، فقد أعلن بعد قيام إسرائيل وبعد أن بدأ الاعتراف الدولي بها بأن إسرائيل أقيمت ولكن لم يحرر الوطن كله، وذلك في إشارة منه إلى فكرة إسرائيل الكبرى التي تمتد بين نهري النيل والفرات، والجدير بالذكر هنا أن بيجن وبمجرد وصوله إلى الحكم على رأس حزب الليكود عام 1977، بدأ بتنفيذ سياساته التوسعية على الأرض، حيث توسعت في فترة حكمه حركة الاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية المحتلة (منصور، 2009: 126). وكان بيجن قد أعلن في العشرين من أكتوبر عام 1948عن تشكيل حركة سياسية جديدة بإسم (حيروت) أي الحرية، حيث طالب بإلغاء قرار التقسيم، وطالب بشن هجوم شامل على الدول العربية المشاركة في الحرب وذلك على كل الجبهات، وكان موقفه يتمثل بعدم جواز توقيع اتفاق سلام مع الملك عبد الله وعدم فتح حوار مع الدول العربية إلى حين انسحابها بشكل أحادي الجانب من (أرض إسرائيل) حسب تسميته (شيف،1997). ويبدو للباحث هنا أن لغة التحريض والتصعيد التي يتخذها السياسي المعارض تتبدل حال تسلمه للسلطة إلى حد ما، ذلك أن الوجود في الحكم يفرض التزامات وقيود على المسؤول الذي يعمل في بيئة سياسية دولية وإقليمية ليس هو اللاعب الوحيد فيها، حيث كان بيجن أول رئيس وزراء إسرائيلي يوقع اتفاق سلام مع دولة عربية وهي مصر.

وأما التيار الآخر الذي يتناوله الباحث هنا، فهو تيار الصهيونية السياسية العملية، والذي يعتبر كاتسنلسن منظراً له، في حين أن بن غوريون يعتبر المنفذ.

بدأ كاتسنلسن نشاطه في أوساط اشتراكية يهودية في روسيا، هاجر إلى فلسطين عام 1909م، وانضم إلى الكتائب العبرية في الجيش البريطاني، وذلك في الحرب العالمية الأولى. تقرب من بن غوريون في حين أن الأخير تأثر به، وتعاون الإثنان على إقامة حزب(أحدوت هعفوداة) الذي عمل برئاسة وقيادة الاثنين إلى حين وفاة بيرل، وتطور التعاون بينهما حيث أقاما حزب مباي، ومنظمة العمال العامة(الهستدروت) وصندوق المرضى العام. وكانت المهام والنشاطات تتوزع بين الاثنين، بحيث اهتم بيرل بوضع الأفكار والرؤى التربوية والأخلاقية للعمل السياسي، أما بن غوريون فلجأ إلى الممارسة السياسية من حيث التطبيق والتأثير، حيث أصبح شريكاً في كل القرارات المصيرية المتعلقة بالشعب اليهودي (منصور، 2009 :356). وعلى العكس من جابوتنسكي، فقد آمن بيرل بضرورة العمل تدريجياً لخلق أمر واقع في فلسطين دون انتظار الحصول على موافقة بريطانية رسمية للوجود اليهودي في فلسطين.

وأما المنفذ الأبرز لسياسة تيار الصهيونية العملية في فلسطين فهو دافيد بن غوريون، أول رئيس وزراء لإسرائيل. أبدى بن غوريون نشاطاً زائداً في أوساط الحركة الصهيونية، ما حدا بالمنظمة الصهيونية إلى اختياره مسؤولاً عن نشاطاتها في فلسطين عام 1922م، وكان قد هاجر إلى فلسطين عام 1906م وعمل في الزراعة في مدينة يافا، عمل من خلال كونه منفذاً لتيار الصهيونية السياسية العملية على إقامة دولة إسرائيل وتدعيم أركانها وفرضها كأمر واقع، حيث آمن بالتدرج في تحقيق الحلم الصهيوني، حيث دعا في سبيل ذلك إلى إقامة كومنولث يهودي فلسطيني على أرض فلسطين، وذلك في المؤتمر الصهيوني الذي عقد في الولايات المتحدة عام 1942م (الجزيرة نت، المعرفة، ملفات خاصة، دافيد بن غوريون، 23-04-2013).

عارض بن غوريون الخط المتشدد للصهيونية التصحيحية الممثلة بجابوتنسكي، وبذلك قبل أن تقام دولة يهودية على جزء من فلسطين، ومن مظاهر التيار العملي الذي انتهجه أنه عارض الكتاب الأبيض الذي يحد من هجرة اليهود إلى فلسطين، وعمل على تنظيم مكثف للهجرة اليهودية إلى فلسطين بدون تصاريح رسمية من الحكومة البريطانية، وسعى كذلك-في إطار فرض الأمر الواقع- إلى إقامة مستوطنات في المناطق التي منع اليهود من الوصول إليها. وقبل قيام الدولة عينه المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين وزيراً للدفاع إلى جانب رئاسته للإدارة الصهيونية، حيث قام بتحضير قوات يهودية للهجوم على العرب الفلسطينيين مباشرة بعد صدور قرار التقسيم، نظم بن غوريون هجرات يهودية متتالية إلى فلسطين وانتهج خطاً متشدداً تجاه العرب، حيث رفض الانسحاب من الأراضي المحتلة، وخاض العدوان الثلاثي على مصر إلى جانب فرنسا وبريطانيا. وأما على الصعيد الداخلي فقد دمج العصابات الصهيونية المسلحة وأنشأ جيش(الدفاع) الإسرائيلي، وعمل على إزالة الفروق والحواجز بين أبناء الشعب اليهودي فيما عرف ببوتقة الصهر (منصور،2009: 107).

وكان بن غوريون يؤمن بفكرة أساسية تقول بأن الدولة العتيدة تعني الهيمنة اليهودية المطلقة، وقد برزت لديه كلمتان سحريتان هما القوة، والفرصة لتحقيق ذلك. فالدولة اليهودية لا يمكن الحصول عليها برأيه إلا بالقوة، ولكن يجب انتظار اللحظة التاريخية المناسبة للتعامل عسكرياً مع الوضع الديمغرافي على الأرض، ألا وهو وجود أغلبية من السكان الأصليين غير اليهود على الأرض. وفي العام 1946 برزت لدى بن غوريون فكرة قديمة جديدة للحركة الصهيونية وهي تقسيم فلسطين: "أعطونا الاستقلال ولو على جزء صغير من البلد". وأدرك بن غوريون في نهاية العام ذاته أن البريطانيين في طريقهم إلى الرحيل عن فلسطين، وعليه فقد عمل مع مساعديه على عمل

خطة استراتيجية عامة يمكن تطبيقها ضد السكان الفلسطينيين لحظة مغادرة البريطانيين للبلد (بابيه،2007: 32–37).

ولا بد أن نذكر هنا أن وضع بن غوريون لسياسة الصهيونية السياسية العملية موضع التنفيذ لم يحدث بعيداً عن الاعتبارات العقائدية، حيث يقول في رسالة وجهها إلى موشيه شاريت عام 1954:" ليس لنا أن نفصل الدين عن الدولة، فهنالك وحدة مصير بين دولة إسرائيل والشعب اليهودي" (بشارة(1)، 2008: 119).

ويستنتج الباحث بالاستناد إلى ما سبق، أن الرأي العام بخصائصه وبمضامينه، لا يتشكل بعيداً عن الموروث الثقافي والفكري للقادة، وللمؤسسين الأوائل في الحركة الصهيونية.

ولربما يمكن فهم المنطق السالف بشكلٍ أكثر وضوحاً في ظل الشعارات التي يرددها إسرائيليون كثر، مثل: "ليس لدينا بلاد أخرى"، و"نحن على حق وسنبقى على حق مهما كلف الأمر".

وفي ظل الموروث الفكري والثقافي الإسرائيلي في موقف الإسرائيليين تجاه الأرض– كاتسنلسن وجابوتنسكي كنموذج– ومن بعدهما بن جوريون وبيجن كمنفذين، يأتي السؤال، وهو: بماذا يمتاز الرأي العام بمعناه الواسع عن الرأي العام الإسرائيلي خاصةً؟

وبعد استعراض المقدمة السابقة للفصل، نعود للوقوف عند الرأي العام الإسرائيلي لطرح السؤال الآتي: ماهي أبرز تعريفاته؟ عرض الباحث في موضع سابق جملة من التعريفات للرأي العام، اتفق معظمها على أنه: الاتجاه بين أفراد مجتمع معين نحو أمر من الأمور يتعلق بهم ويؤثر في حياتهم الخاصة والعامة، وهذا التعريف يمكن إسقاطه على أي مجتمع من المجتمعات، ولكن بالأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المكونة لمجتمعٍ ما، ولكن، وبالنظر إلى المجتمع الإسرائيلي الذي يضم عدداً من الإثنيات، يتساءل الباحث: هل يمكن إسقاط أحد التعريفات العامة للرأي العام على المجتمع الإسرائيلي؟ هل هناك رأي عام إسرائيلي وآخر غير إسرائيلي؟

نستعرض مقالة الكاتب يحيى دبوق، للحصول على إجابة، فيقول في هذا السياق: "إن الرأي العام في مكوناته العامة هو نفسه أينما كان، حيث هو عبارة عن أفراد ضمن بيئةٍ مجتمعيةٍ معينة، يتبنون ذات الاتجاه الفكري والنفسي والانفعالي، نحو القضية ذاتها" (دبوق،2003: 142).

يدل التعريف المقتبس السابق، أن الكلام عن رأيٍ عام إسرائيلي وغير إسرائيلي هو من باب التحديد والتوصيف للبيئة التي ينتمي إليها الأفراد داخل المجتمع. ويعني ذلك حسب رأي الباحث وجود

خصوصية بين رأي عام وآخر، بحيث تستند إلى البيئة الاجتماعية والجغرافية الخاصة ببلد دون آخر، إضافةً إلى أهمية التكوين الفكري والثقافي – في إسرائيل خاصة– في قولبة اتجاهات الرأي العام داخل ذلك المجتمع، والنتيجة أن الرأي العام هو ذاته في كل المجتمعات بشكل عام، ولكن عوامل مثل: البيئة الاجتماعية والتكوين الفكري والثقافي لمجتمعٍ ما، تعطي الرأي العام فيه بعداً خاصاً.

يعتبر الرأي العام في المجتمع الإسرائيلي لاعباً أساسياً في إدارة الحراك السياسي داخل إسرائيل، ويفترض الباحث ارتباطه بعلاقة جدلية بالقادة السياسيين، وذلك منذ أن ولدت فكرة إنشاء وطنٍ قومي لليهود على أرض فلسطين منتصف القرن التاسع عشر. فمن ناحية، يعمل القادة الصهاينة على استمالة الجمهور الإسرائيلي، لنيل دعمه وتأييده في سبيل اتخاذ خطوات نحو إقامة وطن قومي وحمايته والدفاع عنه، ومن جهة أخرى يتبنى الرأي العام توجّه القادة ويمنح الشرعية والغطاء لسياساتهم، فلا تكاد تخرج العلاقة الجدلية عن السعي لتحقيق هدفٍ تجتمع حوله مكونات المجتمع الإسرائيلي، بقادته وعامته.

وهنا يتساءل الباحث عن سر القوة في الرأي العام الإسرائيلي، يرى يحيى دبوق أن قوة الرأي العام الإسرائيلي تنبع من كونه: "الجبهة الخلفية التي تستند إليها المؤسستين الأمنية والسياسية في معاركها التي تخوضها سواء في الداخل أو في الخارج، لذلك تحاول وبشكل دائم بناء الرأي العام الذي يتناسب مع الأهداف المراد تحقيقها، خصوصاً أن مدى صمود المستوى السياسي والعسكري مرهون بمدى صمود الجبهة الخلفيّة، والرأي العام الإسرائيلي مرهون بمدى قدرة المجتمع الإسرائيلي على تحمل ما قد تتسبب به سياسة الحكومة من أضرار للمجتمع (المرجع السابق:141). ومن هنا يتم تحليل معطيات الرأي العام الإسرائيلي، في ضوء الخيارات السياسية، وما يترتب على تنفيذها.

إن من أبرز الخصائص المميزة للرأي العام الإسرائيلي كما يوردها دبوق، هي: عسكرة العقل الجمعي، حيث يسيطر الهاجس الأمني على ما سواه في الحياة اليومية للجمهور الإسرائيلي، كونه مجتمع احتلال استيطاني يقر بأن حقه في الوجود غير مفهوم ضمناً لدى من يعتبرهم أعداءه.

ويضيف: "وهو انعكاس طبيعي للصيرورة التكوينية التي نشأت فيها إسرائيل، حيث أدى قيامها بالقوة على أنقاض شعب آخر إلى استعداء الداخل الذي احتلّته، والمحيط الذي جاورته، كما أنها خاضت –بعد قيامها– ستة حروب ولم تنته بعد، كل ذلك أدى لأن تعيش حالة الاستنفار العسكري بشكل دائم، في الطرقات والأماكن العامة وحافلات النقل وحتى الشواطئ والمتنزهات العامة،

لدرجة أن الانطباعية الذهنية الأولى عند أي زائر أجنبي (إلى إسرائيل) لم يعوّد نفسه على رؤية كل هذه الأسلحة، هي الشعور بأنه في وسط ما، يبدو معسكراً مسلحاً تحت الحصار" (دبــوق، 2003: 42).

والجدير بالذكر أن نتساءل، ما هي أبرز التقاليد التي تعكس عسكرة المجتمع الإســرائيلي؟ لا بــد لأبناء الشعب الإسرائيلي –رجالاً ونساءً– من المرور في الخدمة العسكرية والتي تبدأ من سن 18 سنة إلى سن 21، فالخدمة العسكرية واجبة على الجميع دون استثناء، وبعد ذلك يستمر المواطن في الخدمة العسكرية الدائمة أو يعود لحياته المدنية ويبقى على أهبة الاستعداد كجندي احتيــاط تحــت الطلب، وهنا تجدر الإشارة سريعاً إلى ما يعرف ببوتقة الصهر، وهي الخدمة العسكرية التي يــراد لها أن تزيل الفروق والحواجز بين فئات الشعب وثقافاته المختلفة، لتضع المجتمع الإسرائيلي فــي حال الدفاع عن النفس أمام الأخطار الخارجية التي تواجه الكيان الإسرائيلي.

وفي هذا الصدد يشير بن غوريون إلى ضرورة تكوين "الشعب اليهودي"، وأن لا سبيل إلى ذلك إلاّ الجيش".... وبغير أداة الجيش لن نصبح شعباً بسرعة، ولا نستطيع أن نعتمد على عمليــة بطيئــة وعفوية.... وعلينا أن نوجه العملية التاريخية ... وهذا يتطلب إطاراً إلزامياً للشباب كافة... إطاراً للطاعة القومية ... ولا يمكن فعل هذا إلا في إطار الجيش" (بشارة، 2005: 93). لا يمكن بــرأي بن غوريون الجمع بين مختلف الفئات والإثنيات، من الروس والأشكناز والشرقيين وغيــرهم مــن متدينين وعلمانيين، إلا عن طريق بوتقة الصهر المتمثلة بالجيش، والذي يضع جميــع مــواطني الدولة أمام تحدٍ وجودي، يمكن مواجهته –حسب بن غوريون– بالانخراط في صــفوف الجــيش، والإيمان فقط بالبقاء في حالة قتال واستعدادٍ للقتال، فالوضع القائم في إسرائيل لا يشبه غيره مــن الأوضاع القائمة في العالم، فلا بد لإسرائيل من البقاء في حالة حــرب، فــلا تعــرف الاســتقرار والسلام؛ لأن ذلك يتناقض مع وضعها القائم كدولة يقوم جوهرها على الاحتلال.

هل تعزز التوجه العسكري والتوجه اليميني في المجتمع الإسرائيلي خلال السنوات التــي يغطيهــا البحث؟ وماذا تعكس استطلاعات الرأي في هذا الاتجــاه؟ اســتعرض الباحــث مهنــد مصــطفى استطلاعين للرأي، الأول أجراه معهد ترومان في الجامعة العبرية، والاســتطلاع الثــاني أجرتــه جامعة تل أبيب.

الاستطلاع الذي أجرته جامعة تل أبيب أشار إلى أن 64% من الجمهــور اليهــودي يعارضــون مشروع مبادرة السلام العربية التي أطلقتها القمة العربية في بيروت عام 2000، أجرى الاستطلاع بعد الحرب على غزة، مقارنة مع 61% في شهر كانون الأول 2008 بداية الحرب. ويؤيد المبادرة

نسبة 33% من اليهود بعد الحرب، مقارنة مع 36%أيدوا المبادرة قبل الحرب في كانون الأول 2008 (مصطفى، 2005: 35). ويفهم من النتائج أن الشارع الإسرائيلي أظهر مزيداً من الانزياح نحو الخيار العسكري، ونحو اليمين، وذلك بعد أن استخدم الجيش القوة المفرطة، وأبرز قدرةً على الردع والتحطيم ورسم صورة الانتصار في الحرب التي شنها على قطاع غزة. كما يشير الاستطلاع الذي أجراه معهد ترومان بعد شهرين من انتهاء الحرب على غزة (آذار من العام 2009). إلى ارتفاع نسبة المعارضين لاتفاق تهدئة مع حماس من 39% عام 2008 إلى 47%عام 2009، وفي الوقت ذاته هبطت نسبة المؤيدين لاتفاق تهدئة مع حماس إلى48% عام 2009 بعد أن كانت 55% عام 2008. ويمكن لنتائج هذا الاستطلاع أن تدعم الاستنتاج السابق وهو أن المجتمع الإسرائيلي يميل باتجاه اليمين ويتمسك بالتوجه العسكري، وخاصة في ظل الحروب التي تكشف عن نجاح إعلامي، وعن قدرة على تحقيق الردع ورسم صورة الانتصار بالمفهوم الإسرائيلي.

كما يشير "مقياس الديمقراطية الإسرائيلية" بحسب المرجع السابق إلى أن 35% من الجمهور اليهودي يؤيدون تهجير الفلسطينيين في الداخل، ولا شك أن التوجه العدائي والعسكري للمجتمع اليهودي هو نتاج لتراكم سنوات من التحريض والتجييش تراكمت من اندلاع انتفاضة الأقصى في 28 أيلول من العام 2000 وازدادت بعد العدوان على غزة، حيث أظهرت وسائل الإعلام آنذاك تأييداً جارفاً للحرب على غزة من قبل المستويات السياسية والعسكرية ومن الشارع في ظل انحياز للمؤسسة الإعلامية وراء التيار العام الإسرائيلي المؤيد للحرب وقد ظهر ذلك في عناوين الصحف ونشرات الأخبار وتعليقات المحليين، مثل: الحرب من أجل الوطن، الحرب العادلة، حرب حماية الجنوب، محاربة الإرهاب، حرب اللاخيار، وسيتم في فصل لاحق تناول نماذج من استطلاعات الرأي التي أُجريت خلال الأعوام 2000–2011 مع المناقشة والتحليل.

كما امتاز الرأي العام الإسرائيلي بقدر من الاستعلاء والغرور وصل حد الهيستيريا (شلحت وحليلحل، 2009: 52). مع العلم أن المواقف تصدر عن مثقفين وإعلاميين، وأحد الأمثلة هو موقف المؤرخ الإسرائيلي توم سيغف حيث قال "إسرائيل تضرب الفلسطينيين كي "تلقنهم درساً" هي المواقف التي رافقت المشروع الصهيوني منذ نشأته، حيث يرى الصهاينة في أنفسهم نوراً للأغيار، ومثالاً للتقدم والتحضّر والذكاء والأخلاق، أما العرب فمختلفون عنيفون وهم صبيان جهلة ينقصهم الوعي والحكمة، يجب تربيتهم وتعليمهم كيف يحكمون أنفسهم، في موقف يذكرنا بمقولة "عبء الرجل الأبيض" الذي يرى نفسه مسؤولاً عن تمدين الرجل الأسود وتحديثه وتطويره أو بمعنى آخر مسؤولية الأوروبي الاستعماري عن أبناء باقي الشعوب.

وهنا يتساءل الباحث، هل تركت عسكرة العقل الجمعي آثاراً على المجتمع الإسرائيلي؟

إن مجتمع يمتاز بعقلٍ عسكري وبشعورٍ أمني عالٍ، إضافة إلى ميول ومزاج عام قتالي، يجعل منه حساساً تجاه القضايا التي تمس أمنه الشخصي، سواء بالمعنى الآني كتنفيذ عملية، أو بالمعنى الاستراتيجي كالانسحاب من مناطق محتلة، وهذا المجتمع يمتلك جهوزية دائمة لتلقي الرسائل الإعلامية التي تحاكي شعوره بالاستقرار الأمني (دبوق، 2003: 143).

كما وتعتبر هشاشة التركيب الاجتماعي واحدة من المشاكل التي لا تزال تعاني منها دولة إسرائيل، وتبقيها في حالة صراع طبقي ثقافي واجتماعي بين أفراد الشعب الواحد، حيث يضم هذا الشعب تيارين واحد ديني وآخر علماني، إضافة إلى الصراع بين الشرقيين (السفراديم) والغربيين (الأشكناز) والصراع القومي بين اليهود والعرب، والصراع بين الروس والأثيوبيين والشرقيين من جهة، والأقلية الأشكنازية المهيمنة من جهة أخرى، مروراً بالصراع السياسي بين اليمين (شاس، المفدال، إسرائيل بيتنا، الليكود...) واليسار (العمل، ميرتس) تعبّر هذه الصورة عن تشتت في المجتمع، وأول ثمار هذا التشتت هو اختلال وعدم تساوٍ في ردات الفعل تجاه الرسائل التي يتلقاها الجمهور الإسرائيلي، وفي هذا المضمار تبرز أهمية وجود بوتقة الصّهر، التي أعطاها دافيد بن غوريون اهتماماً خاصاً من خلال الخدمة العسكرية لكافة قطاعات الشعب الإسرائيلي، والتي من شأنها أن تزيل الحواجز وتخلق لغةً ومنظومة قيم وميول متجانسة لدى أبناء الشعب الإسرائيلي.

تهيمن الأجواء القومجية المجنّدة على المزاج العام الإسرائيلي وتسيطر على جدول الأعمال السياسي (بشارة (1)، 2002: 215)، وهذه خاصية إضافية تميّز الرأي العام في إسرائيل، كما أن القلق الوجودي وعقد الغيتو والملاحقة تشكل مركّباً أساسياً في الوعي الجماعي التاريخي للشعب اليهودي خاصة، وللمجتمع الإسرائيلي بمكوناته عامة، وكتعبير عن الخوف الوجودي وعقدة الملاحقة يشير د. عزمي بشارة في كتابه "لئلا يفقد المعنى" أن الإعلام الإسرائيلي كان مُعبئاً ومجنداً بشكل كامل في بداية الانتفاضة ويضيف أن المحللين الإسرائيليين يعرفون الحقيقة ويصادرونها ويقومون بتغييبها، ويذكر مثالاً أن كلمة (احتلال) لا ترد في تقاريرهم كما يضيف أن موت الفلسطيني بالنسبة للمعلقين والمحللين هي مشكلة إعلامية وليست أخلاقية، ويعتبرها المراسلون الذين لا يعرفون الحقيقة مجرد إدعاء فلسطيني يحتاج إلى الإثبات، ويضيف هنا أن "المحللين الاستراتيجيين منحازون بشكل واعٍ أما المراسلون فانحيازهم غير واعٍ وقد تصدر عنهم حقيقة ما عند الارتباك أو المفاجأة" (المرجع السابق: 217).

ما أبرز اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي؟ الانحياز يميناً هو من أبرزهـا بحسـب يحيـى دبّـوق (دبوق،2003: 141)، فليس جديداً الانزياح نحو اليمين لدى الجمهور الإسرائيلي، وأبرز تجليـات ذلك الانزياح هو انقلاب عام 1977 حيث كسر الليكود احتكار حزب العمل للسلطة، وقد بات تداول السلطة بينهما منذ ذلك الوقت دورياً، وبدأنا نشهد مرحلة وجود الحزبين الكبيرين –العمل والليكود– بعد العام 1977.

ومن خلال الانتخابات يحدد الرأي العام الاتجاهات السياسية في السلطة، وبدا واضحاً تأثر الـرأي العام في إسرائيل بالانتفاضة في ظل ما أعلنه رئيس وزراء إسرائيل الأسبق بـاراك عـن انعـدام وجود "الشريك" الفلسطيني الذي يمكن التوصل معه إلى اتفاق نهائي.

في هذه الأجواء من العام 2001، وفي ظل الإعلان الرسمي الإسرائيلي عن عدم إمكانية التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين "الذين يسعون بالعنف إلى الوصول إلى أهدافهم"، جاء سـقوط بـاراك، وكانت الطريق أمام شارون اليميني المتطرف – زعيم الليكود– مفتوحة إلى رئاسة الحكومة، ومـا فوزه في انتخابات العام 2003 مرة أخرى إلا تعبيراً عن خيارات الرأي العام الإسرائيلي بالإنزياح يميناً، وذلك طبعاً بعد فشل سياسات باراك في إحراز الأمن والسلام، وسيفرد الباحث فصلاً يتحدث فيه بشكل أوسع عن الإنزياح نحو اليمين في المجتمع الإسرائيلي في الفتـرة الممتـدة مـن بدايـة انتفاضة الأقصى 28 سبتمبر من العام 2000 ولغاية العام 2011.

إن من اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي – إلى جانب الإنزياح يميناً– هـو الاصـطفاف القـومي، ويتضح ذلك من خلال التيار الجارف الذي أيد الحرب على غزة نهايـة العـام 2008 ، وظهـر الاصطفاف القومي في إسرائيل أيضاً من خلال استطلاع حول القضـايا المصـيرية فـي دولـة إسرائيل، وقد بين ذلك الاستطلاع أن 77% من اليهود أكدوا على وجوب اتخاذ قرارات مصـيرية بموافقة أغلبية يهودية فقط، وهي القضايا التي تمس أصل وجود الشعب اليهـودي فـي فلسـطين، وتتعلق بالامتيازات والخصوصيات التي يتمتع بها من خلال وجوده على أرض فلسطين (المرجـع السابق: 150).

ومن الجدير التساؤل هنا، هل من أمثلة على ظهور الاصطفاف القومي كأحد اتجاهات الرأي العام في إسرائيل؟ استطاع شارون استناداً إلى خبرته ومعرفته بالمجتمع الإسرائيلي إثارة المخاوف حول التهديد الوجودي، فجعل الصراع بين شعب فلسطين المنتفض وبين إسرائيل صراع وجود وصراع بقاء، فكان يدرك أن تحقيقه للأهداف السياسية مرهون بقدرة المجتمع على الصمود، فاستطاع بذلك جر أغلبية يمينية متطرفة خلفه، وذلك في ظل إسقاط خيار السلام وتـدمير مؤسسـات السـلطة،

وتجاهله لاتفاقات أوسلو، وخريطة الطريق وتبني استراتيجية قوامها أن الشعب الفلسطيني في الظروف الراهنة – الممتدة بين الأعوام 2000–2004– لا يمكن تسوية النزاع معه بل الاكتفاء بإدارة ذلك النزاع.

وللوقوف على الاصطفاف القومي كاتجاه من اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي في ظل التهديد الوجودي، نأخذ بعضاً مما قاله موشيه يعلون رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق "لم أعرف دول أخرى في العالم تعرّض حقها في الوجود كدولة مستقلة وذات سيادة للطعن والتشكيك مراراً وتكراراً، ومن قبل جهات كثيرة جداً مثل دولة إسرائيل.. إن مسألة حقها في الوجود كدولة يهودية مستقلة، مازالت موضع خلاف وجدل" (يعلون، 2006: 125). ويريد يعلون القول هنا أن حق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية على أرض فلسطين ليس بالشيء المفهوم ضمناً، ولا بالخيار المقبول لدى الكثيرين وفي مقدمتهم الفلسطينيين والأمة العربية والإسلامية، فيبدو أن رئيس الأركان السابق يدرك الظلم التاريخي الذي لحق بالعرب الفلسطينيين الذين قامت إسرائيل على أنقاضهم، ولعله يجيب عن السؤال: هل الصهيونية هي رد الفعل الصحيح على النازية، بمعنى هل نعالج الظلم الذي وقع على اليهود في أوروبا والمحرقة النازية بظلم الشعب الفلسطيني –احتلال أرضه– وتهجيره منها؟

وفي السياق ذاته يقول دوف بن مائير "إن دولة إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تواجه خطر الإبادة الوجودية، حتى يومنا هذا، إذ أنه باستثناء دولتين، هما مصر والأردن، وباستثناء قسم من قيادة الشعب الفلسطيني، لم تنجح في الحصول على الشرعية من جانب العالم الإسلامي والاعتراف بحقنا في الوجود في الشرق الأوسط كدولة يهودية مستقلة" (مائير،2009: 120) ، ويدعم هذا الموقف الرواية الإسرائيلية القائلة بأن إسرائيل هي الضحية المُعتدى عليها، وأن العربي هو دائماً مصدر التهديد الوجودي، فإسرائيل بحسب التيار القومي العام لا تريد سوى العيش بسلام كدولة يهودية على أرض فلسطين، أما العرب فلا يريدون لها ذلك، بل أن الصهيونية تبنت موقفاً ذا خصوصية ويبدو نادراً إذ يقوم على تجريم العرب لأنهم جعلوهم – أي الصهاينة– محتلين وصنعوا منهم قساة، ومن التصريحات الشهيرة لغولدا مائير (رئيسة وزراء إسرائيل السابقة) تقول "لن نغفر للعرب لأنهم جعلونا نقتل أولادهم"، أما التيار الصهيوني العلماني الإشتراكي فيجرّم الفلسطينيين لأنهم جعلوا اليهود يخونون مبادءهم الأخلاقية ويتحولوا إلى محتلين، وكما يبدو، فالمحتل الذي يشعر بالتهديد الوجودي يذهب إلى حد لوم الضحية، التي بسببها أصبح الجلاد جلاداً وأصبح المحتل محتلاً، والسؤال هنا، ما علاقة العرب الفلسطينيين بالعنف وبالعنصرية التي عانى منها يهود أوروبا إبان الحرب العالمية الثانية؟

ونحن هنا أمام حالات نادرة من الضحايا الذين يوظفون معاناتهم لاستعطاف العالم ولنيل القبول والتفهم من دول العالم، فالتيار الصهيوني العام كما يبدو يتباكى من جهة، وينقل أصناف المعاناة لضحاياه الفلسطينيين بأشكال متنوعة من جهة أخرى.

وتشكل تلك الذاكرة المتصلة بالمحرقة النازية، ذلك الوقود الذي يدفع عجلة الإنزياح نحو اليمين والتمسك بمنطق القوة والتأكيد على عدالة الطريق، "نحن على حق إذاً فلنبقى على حق مهما كلف الأمر"، فيصل الأمر إلى حد استغلال معاناة يهود أوروبا من أجل تبرير التعذيب والعنف الممارس على الفلسطينيين. وذلك بما يشبه الاتجار بمعاناة الشعب اليهودي وابتزاز كل من يمكن ابتزازه، فنرى على نحو واضح الالتزامات التي ترتبها ألمانيا اليوم على نفسها تجاه دولة إسرائيل كنوع من الالتزام الأخلاقي للتعويض عن جرائم النازية بحق اليهود في أوروبا، وليست ألمانيا وحدها من تدعم إسرائيل بل كل من تراه إسرائيل في أوروبا سواء بالمشاركة أو بالسكوت على الجريمة وعدم فعل شيء لإيقافها.

يتصل موضوع الاصطفاف القومي في المجتمع الإسرائيلي بالقلق الوجودي وما يعرف بالمناعة الوطنية، والتي سيتم تناولها في أجزاء لاحقة من هذا الفصل، ومن الفصل التالي المتعلق بالأمن القومي.

يبدو أن القلق الوجودي لدى الشعب اليهودي يفرض نفسه خلال تشكّل الرأي العام تجاه الفلسطينيين. بمعنى آخر الخوف من إبادة أخرى محتملة أو متخيَّلة، وهذا ما يغذّي إلى حد كبير الاصطفاف القومي والتحشيد والتجييش في الإعلام وفي الشارع.

والسؤال هنا هو: ما هو وزن معسكر السلام مقابل التيار المنحاز يميناً؟

إن تأثير الأقلية المسماة معسكر السلام يتلاشى أمام التيار العام من اليمين، وما يوصف باليسار لا سيما في ظل تنامي التخوف من الخطر الوجودي أو القلق الوجودي، والذي يسعون من خلاله إلى التأكيد على أهمية المناعة الوطنية وإبراز القدرة على الردع، وتبرير استعمال القوة، تقف وراء هذا اليسار وتسير معه قوى ثقافية وأدبية وإعلامية تؤمن بوجوب تلقين الفلسطينيين درساً، ففي مقال للكاتبين أنطوان شلحت وعلاء حليحل تحت عنوان "القوة الناعمة المكملة للقوة الصلبة"، هناك إشارة لبعض المقالات تمثل التجنّد القومي وترسم ملامح "الجنون والهستيريا" اللذين ميزا الرأي العام في إسرائيل، فيكتب المؤرخ والصحافي توم سيغف "إسرائيل تضرب الفلسطينيين كي "تلقنهم درساً" هذه الفرضية – يضيف الباحثان– هي الأساس الذي رافق المشروع الصهيوني منذ نشوئه: نحن ممثلو

التقدم والعلم والذكاء العقلاني والأخلاقيات، والعرب رعاع متخلف وعنيف، صبيان جهلة يجب تربيتهم وتلقينهم الحكمة... "هناك فرضية ترافق الحركة الصهونية وبحسبها يمكن فرض قيادة على الفلسطينيين "معتدلة" تتنازل عن تطلعاتهم القومية.

أما الفرضية الأخرى التي تم عرضها فهي: "أن المس بالمدنيين سيجعلهم يثورون ضد قياداتهم" قد ثبت خطأ هذه الفرضية، فعلى سبيل المثال، المس بالمدنيين في العدوان على غزة أواخر 2008 لم يؤدي إلى هذه النتيجة، بل أدى إلى تبادل مشاعر التضامن بين حكومة حماس والمدنيين بدل ثورتهم ضدها. ويضيف المقال التحليلي أن المؤرخ توم سيغف وضع أصبعه على عصب حساس من أعصاب "النفسية الجماهيرية" في إسرائيل وهي نفسية الضحية التي تبرر لإسرائيل كل أفعالها، بما في ذلك القول: "إننا ندافع عن أنفسنا فقط" (شلحت وحليحل، 2009: 60).

خلاصة الفصل:

تناول الفصل الثاني من البحث الرأي العام داخل إسرائيل، فحاول الباحث عرض تعريفات الرأي العام وخصائصه ومنها الانزياح نحو اليمين والاصطفاف القومي، كما بين الباحث اتجاهات الرأي العام وعوامل تشكله، وذلك في ظل تناول وعرض وتحليل لخصائص المجتمع الإسرائيلي الذي يتأثر بالمحرقة النازية ويتمسك بمبدأ نحن على حق، ونحن ضحايا.

كما تطرق الباحث في الفصل إلى علاقة الرأي العام بالإعلام وتأثير كل منهما بالآخر، والذي لم يخلو من تباين واختلاف – وإن كان طفيفاً– لبعض وجهات النظر الخاصة بالمفكرين الإسرائيليين من سلوك الحكومة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين.

وكما ظهر تشكل الانطباع بأن المطالبة الفلسطينية بحق العودة تشكل خطراً وجودياً، في تلك الأثناء خفض كل من الفلسطينيين والإسرائيليين سقف توقعاتهم وسادت أجواء من الإحباط وإنعدام الأمل، وصولاً إلى تفجّر الانتفاضة الفلسطينية في سبتمبر 2000 في ظل تلاشي معسكر السلام الإسرائيلي وصعود مستمر لتيار اليمين الذي تجلى بصعود شارون في انتخابات العام 2001. وهنا يبرز السؤال حول شكل وحجم التحول الذي طرأ على الرأي العام الإسرائيلي في قضايا الأمن القومي تجاه الفلسطينيين، وذلك في ظل الانزياح يميناً. بم يمتاز الأمن القومي الإسرائيلي كعامل يساهم في بلورة الرأي العام وصنع القرار؟

ويطرح الباحث هذه الأسئلة ويعمل على تقديم الإجابة عليها من خلال الفصل التالي.

الفصل الثالث: تحول الرأي العام في قضايا الأمن القومي تجاه الفلسطينيين

يعمل الباحث في هذا الفصل على طرح بعض التساؤلات والإجابة عنها، ومنها: هل تحول الرأي العام الإسرائيلي في قضايا الأمن القومي تجاه الفلسطينيين بعد العام 2000على نحو خاص؟ ما حجم هذا التحول؟ وما هي مظاهره وأبعاده؟

يحاول الباحث من خلال هذا الفصل من البحث – الفصل الثالث– الوقوف على طبيعة التحوّل والوقوف على حجمه ومظاهره وأبعاده، إذ يفترض الباحث أنه أخذ يتنامى في ظل التركيز على قضايا الاصطفاف القومي، والتهديد الوجودي، وثقافة الضحية، والتي ظهرت جميعها بوضوحٍ أكثر من ذي قبل، لا سيما في ظل اعتبار الانتفاضة الفلسطينية عملاً مدبّراً ومخططاً سلفاً من قبل الفلسطينيين، ما استدعى رداً عسكرياً قاسياً في الأشهر الأولى. فقد تعامل المجتمع الإسرائيلي مع الانتفاضة على أنها حرباً وجودية لا تقل مصيريةً عن حرب عام 1948 أوحرب 1967.

يتناول هذا الفصل كذلك المجتمع الإسرائيلي عشية فشل التسوية وانفجار أيلول من العام2000، وانتشار مشاعر القلق وانعدام اليقين عما سيحدث في المستقبل كما ظهر في ختام الفصل السابق، إضافة إلى تنامي مشاعر التطرّف والعنصرية التي يعبر عنها ميثاق طبريا. كما يُعالج البحث القراءة المغلوطة من كل طرف لمصالح الطرف الآخر، كما يسأل البحث عن أبرز مظاهر السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين الصادرة عن الحكومة، أو تلك المواقف الصادرة عن وسائل الإعلام والمثقفين الإسرائيليين، ومنها: الشتهير بالفلسطينيين بتصويرهم كإرهابيين متعطشين للدماء ومعادين للسامية. واستمرار الادعاءات حول عدم وجود شريك يمكن التفاوض معه، وتجريم مقاومة الفلسطينيين للاحتلال، واعتبارهم خطراً ديمغرافياً.

كما يستعرض الباحث مفهوم الأمن القومي بمفهومه الواسع، والأمن القومي الإسرائيلي على نحو خاص بما له من خصوصية، والمناعة الوطنية، كما يناقش ويحلل نظرية الأمن الإسرائيلية وأسس السياسة الأمنية بمركباتها وثوابتها، ويتناول الباحث اهتمام المواطن الإسرائيلي بالأمن ويعرض طبيعة المعركة على الوعي.

وفي ختام الفصل يقف الباحث عند الدعوة إلى يهودية الدولة، وكذلك عند صورة الفلسطيني المتخيلة لدى المواطن الإسرائيلي، ويناقش فشل التسوية وتفجّر الانتفاضة المسلحة، تلك الانتفاضة التي أسالت دماء الآلاف في سنواتها الأربعة الأولى.

لا بد للناظر إلى صورة المجتمع الإسرائيلي بمواقفه الأيديولوجية وتطلعاته السياسية من أن يرى ميل المجتمع نحو المنطلقات الصهيونية التقليدية، مجتمع يميل باتجاه اليمين. ما هي دلالة انتخاب اليمين مرة بعد أخرى؟ وكيف تنسجم تلك الانتخابات مع الرغبة المعلنة في السلام؟

إن خيارات الناخبين تُظهر إسرائيل كدولة لا تريد السلام مع الفلسطينيين، فباستثناء العودة المؤقتة لحزب العمل إلى الحكم 1992 ثم اغتيال رابين 1995 وباستثناء صعود باراك وأفول نجمه بعد ذلك بعامين (1999–2001) فإنه ومنذ انقلاب عام 1977 وصعود الليكود إلى سدة الحكم وإلى يومنا هذا، تسير إسرائيل كدولة وكمجتمع باتجاه المزيد من التشدد، والتمسك بالمنطلقات الصهيونية التقليدية بصورتها اليمينية.

يشير الباحث إيلان بابيه إلى أن الفشل المتمثل في تعثر التسوية وتفجّر الانتفاضة، يعود إلى الواقع الثقافي الأيديولوجي في المجتمع اليهودي في إسرائيل. ويشير في مقالته "المجتمع الإسرائيلي بين (ما بعد الصهيونية) والصهيونية الجديدة" إلى ظاهرةٍ ترافقت مع المراحل النهائية التي سبقت تعثر عملية السلام، وهذه الظاهرة تمثلت في "غياب الجدل الداخلي في إسرائيل حول موضوع الحل الدائم للقضية الفلسطينية"، ويضيف "إن المفاوضات النهائية يفترض أن تشكل لحظة الحقيقة للمجتمع الإسرائيلي ولكن في هذه اللحظة بالذات خبا النقاش حول التسوية النهائية.. لم يعد للنقاش وجود من أغلبية يهودية في الكنيست" (بابيه،2001: 25). ويعني هذا القول تنامي التعصب داخل الصهيونية أكثر فأكثر، صهيونية تتمسك أكثر من ذي قبل بفكرة أرض إسرائيل الكبرى، والتي يصف إيلان بابيه العوامل التي تؤثر في بلورتها وهي "نزعة التطرف لدى المجموعات الدينية القومية في إسرائيل، والتي يكمن مصدر قوتها في المستوطنات وفي شبكات التعليم المدارس والمعاهد الدينية الممولة من خزينة الدولة، إضافة إلى تصهيُن اليهودية الدينية المتشددة".

والسؤال هنا، من أين يتغذى هذا التعصب والإنغلاق؟ في سياق البحث يشير بابيه إلى أهم النجاحات التي حققها تيار الصهيونية (الجديدة)، والممثل في "هيمنته المستمرة على جهاز التعليم الإسرائيلي" الأمر الذي يؤكد بعضاً من المبادئ والقيم، التي تخرج بدورها طرازاً واحداً من الخريجين فقط. "الطراز العنصري المنغلق والمتعصب قومياً". وبحسب بابيه فإنه حتى بدون المبادئ المتشددة فقد خرج جهاز التعليم نسبة لا يستهان بها من الطراز العنصري السالف الذكر، ويضيف "المسألة التي تقدمها وتبثها تلك المبادئ هي كراهية "الآخر" والـ "مختلف" وهو العالم العربي المحيط بإسرائيل، والأحياء الفلسطينية، والمواطنون الفلسطينيون في إسرائيل".

ويتضح هنا أن الموقف من العربي الفلسطيني لا يتعلق بالضرورة بالسنوات التي تلت أوسلو، ولا بالهجمات التي نفذها الفلسطينيون في بداية انتفاضة الأقصى، بل يتعلق بفلسفة تربوية تعليمية تقوم على تهميش الآخر وشجبه والاستخفاف بوجوده، وهذا الآخر هو الفلسطيني، فهو ليس أي آخر، إنه أحد العقبات أمام فكرة "أرض إسرائيل لشعب إسرائيل". إذ يشير إيلان بابيه إلى أحد مكونات منهج التعليم وهو كتاب "يوبيل لإسرائيل" الذي يعلم تاريخ إسرائيل منذ تأسيسها عام 1948، حيث لا تحوي مجلدات الكتاب الثلاثة على ذكر للفلسطينيين، فهم ليسوا مذكورين في سياق حرب 1948 أو في سياق الحكم العسكري حتى أواخر 1966 أو كمواطنين فلسطينيين يعيشون في مناطق 1967، والذين يقرأون الكتاب يقرأون فقط عن وجود إرهاب فلسطيني، إرهاب ولد في مكان ما في ستينات القرن العشرين ولأسباب غير واضحة.

وفي موقع آخر من مقالته يقتبس بابيه كلاماً لـ(أفنير عاموس) الذي ترأس اللجنة المكلفة بإعداد كتب التعليم، حيث صرح لصحيفة هآرتس.. "في الماضي كان تدريس التاريخ في إسرائيل يتم من منطلق توجهاتنا نحن الإسرائيليين، والقاضي بأنه لنا حق غير قابل للنقاش في البلاد التي عدنا إليها بعد ألفي عام من المنفى، وأننا جئنا إلى أرض قفر، خالية (بابيه،2001: 20–42). وبتحليل الاقتباسات من نص إيلان بابيه يمكن الاستنتاج أن المواطن الإسرائيلي ومنذ سنواته الأولى في المدرسة يتلقى تربية تقوم على الاستعلاء وعلى رفض الآخر، ويتربى كذلك على قيم العنصرية والانغلاق تجاه الفلسطينيين. في ظل ما سبق وفي ظل استحضار القلق الوجودي "وعقدة الضحية"، يمكن فهم عدم إمكانية التسوية مع المجتمع الإسرائيلي بعامة، إذ ينزاح يميناً ويرفض أية تسوية لا تتناسب مع أيديولوجيته والتي من أبرز سماتها التمسك "بأرض إسرائيل الكبرى، القدس الموحدة، وحل قضية اللاجئين خارج حدود دولة إسرائيل". علماً بأن إسرائيل لم تسلّم بحقيقة أن حربي 19**48** و1967 هما سبب المعاناة الفلسطينية واللجوء والتشرد بل وترفض الرواية التاريخية الفلسطينية برمتها.

منذ العام 2000 فصاعداً سادت أجواء من الخوف والقلق وعدم اليقين أوساط الفلسطينيين والإسرائيليين على حدٍّ سواء، خيبة أمل من اتفاق أوسلو، لم يأخذ الفلسطينيون حقوقهم المشروعة بعد تسع سنوات من انطلاق مؤتمر مدريد وسبع سنوات من اتفاق أوسلو، وعلى الجانب الآخر تتنامى مشاعر القلق الوجودي والخوف في صفوف الإسرائيليين، منذ أن وجد الاحتلال.

ومن الجدير التساؤل هنا، هل تعطلت التسوية وحدث الانفجار عام 2000 بسبب مواجهات موضعية؟ أم بسبب تراكمات ومواقف سابقة؟ وهل تتعطل مسيرة تاريخية وتحدث في أعقابها

مواجهات مصيرية فقط بسبب الفعل ورد الفعل؟ وما الذي يتمتع بوزن أكبر وتأثيرٍ أعمق؟ هل هي ردات الفعل المتبادلة؟ أم هو الفكر؟

في مقال سبق أن ناقشه الباحث، وهو لأحد مهندسي أوسلو "رون بونداك" بعنوان "من أوسلو حتى طابا سيرورة منقطعة"، يؤكد الكاتب أن الانفجار العنيف لم يكن ببساطة بسبب زيارة شارون إلى الحرم القدسي، أو بسبب إلقاء الحجارة أو بسبب إطلاق نار من قبل أحد أفراد التنظيم، بل يعود الانفجار – بحسب رأيه– إلى حالة نفسية سياسية من فقدان الأمل والضياع، ومن هنا جاءت المواجهة العنيفة بعد التراكمات التي تلت توقيع اتفاق أوسلو.

وفي ذات السياق يرى عالم الاجتماع الإسرائيلي ليف غرينبرغ أن الانتفاضة وما خلفته من "حالة انعدام اليقين والإحساس بالقلق والخوف" قد مثلت نهاية نمط زعامة نتنياهو–باراك، الذي تبع اغتيال رابين، فيشير غرينبرغ إلى أن نشوب الانتفاضة أنهى حالة القلق والارتباك وعدم اليقين التي أثارتها مسيرة أوسلو، فبدلاً من تفكك الهوية الجماعية وبدل نشوء قطاعات معادية لبعضها البعض على خلفية أوسلو واغتيال رابين، فإن العدو الآن بات واضحاً، وهو نفس ذلك "العدو الأبدي الذي تعود الإسرائيليون على التكتل ضده ومحاربته". وهكذا – برأيه– فإن التجنّد للمواجهة دفع جانباً كل النزاعات الاقتصادية والاجتماعية والتوترات بين الشرقيين والأشكناز. وبجانب ذلك نما الشعور بالوحدة الوطنية، شعور مستند إلى الرواية التي تتحدث عن شعب يعيش حالة حرب وجودية مع عدو يريد إبادته. ويضيف غرينبرغ أن الجيش هو من اخترع هذه الرواية مستنداً إلى انعدام الأمل في السلام مستقبلاً مع الفلسطينيين، فلا يمكن – بحسب الرواية– الثقة بالفلسطينيين حتى وإن أرادوا السلام. وفي ظل أسطورة "انعدام الأمن" القديمة المتجددة أوكلت إلى الجيش مهمة إنقاذ المجتمع الإسرائيلي من أيدي الفلسطينيين، وهكذا تبلور الموقف. ففي ظل سفك الدماء بين أبناء القومية الواحدة التي تشعر بالتهديد الجماعي، لم يعد هنالك دور للسياسيين أمام قادة الجيش الإسرائيلي (غرينبرغ،2007: 252).

وبموازاة ذلك الاصطفاف وراء الخيار العسكري، بدأنا نسمع في أوساط الشارع الإسرائيلي نداءات مثل: "دعوا الجيش ينتصر" وخاصة في أوساط اليمين الإسرائيلي من مستوطني الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولعل مثالاً على التعبير عن الانزياح نحو اليمين بما يحمله ذلك من تجييش وعسكرة للمجتمع الإسرائيلي، يأتي من خلال تصريحات موشيه يعلون رئيس أركان الجيش الإسرائيلي بين الأعوام 2002 – 2005، حيث قال: "الانتفاضة الفلسطينية تأخذ أشكال وأبعاد وصفات النمور السرطاني،

والسرطان لا يواجه إلا بالعلاج الكيماوي في هذه المرحلة.[2] ويمكن لتصريحات يعلون أن تفسر على أنها تحريض ضد الفلسطينيين، وبصدورها عن رئيس هيئة أركان الجيش في ذروة الانتفاضة فإن ذلك يعني فيما يعني تحريضاً ضد الفلسطينيين وإضفاءً للشرعية على القمع الممارس عليهم، وبالتوازي مع ذلك يظهر الميل نحو تجميد عملية السلام ومحاولة رفع الشرعية عن الفلسطينيين، ويختار المجتمع الإسرائيلي ممثلاً بمثقفيه وقادته السياسيين خطاً أكثر تطرفاً، يتمثل في إدارة النزاع بدل العمل على تسويته، واعتماد سياسة تقوم على الاصطفاف القومي وتضخيم الخطر الوجودي. فهل ثمة دور للنخب الإسرائيلية المختلفة في تعزيز التحول وتكريس الاصطفاف القومي؟

لعل الإجابة تكمن في ما يعرف بميثاق طبريا، الذي اعتُبر بمثابة بداية لنقاش جماهيري عام بين مختلف الفئات السياسية اليهودية من اليمين واليسار، والعلمانيين والمتدينين وأنصار السلام والمستوطنين، حيث قدّم المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) ترجمة لبنود الميثاق وللتعليقات الواردة عليه مبيناً أن المشروع المعروض في الميثاق محكوم بعدة اختيارات مسبقة البرمجة ومُسبقة الأدلجة، وأهمها إقصاء العرب الفلسطينيين من دائرة النقاش بسبب الفشل في الاتفاق على تعريف دولة إسرائيل، حيث تمسك الميثاق بتعريف طابع إسرائيل الصهيوني باعتبارها دولة للشعب اليهودي في ظل الاستمرار في بناء أغلبية يهودية فيها.

كما يشدّد ميثاق طبريا على أنه ما من موضوع راهن يحتقن حوله "إجماع قومي يهودي" أكثر من موضوع المحافظة على "الطابع اليهودي – الصهيوني" لدولة إسرائيل. ويجدر التذكير بأن هذا الإجماع ومع استمرار الانتفاضة الفلسطينية وامتدادها، إلى تخوم الخط الأخضر (هبّة أكتوبر عام 2000 م) قد أجج حديثًا متواترًا حول ما يسمى بـ "الخطر الديمغرافي" الذي يشكله العرب الفلسطينيون على طابع إسرائيل السابق الذكر.

ما أبرز بنود الميثاق؟ من أبرز بنود ميثاق طبريا أن "دولة إسرائيل" هي الوطن القومي للشعب اليهودي وأنها دولة يهودية مُلزمة باستمرار وجود الشعب اليهودي وبحقه في أن يكون سيد نفسه في دولته ذات السيادة. ومن أبرز المعلقين على ميثاق طبريا الكاتبة حيوتا دويتش والتي كتبت أن وثيقة طبريا "هي أفضل جواب في هذه المرحلة على انتفاضة الأقصى، في مواجهة الأعداء، حيث

---

[2]. جاءت أقوال يعلون في المؤتمر السنوي لحاخامات إسرائيل في العام 2002، وذلك بعد مرور شهر على توليه مهام منصبه، ولاقت تصريحاته رداً في مختلف وسائل الإعلام الإسرائيلي والتي أجمعت على إدانة التصريحات.

أن تفكك المجتمع الإسرائيلي هو الوضع الأكثر سهولة ونجاعة بالنسبة لهم، تشكل وثيقة طبريا سلاحاً سرياً" (عثامنة، 2002: 17). البند الأهم والأبرز كما يبدو هو البند العاشر من بنود ميثاق طبريا والذي جاء تحت عنوان "مسؤولية وطنية" وينص البند على الآتي:

"ولقد عمل آباء الدولة عملاً تاريخياً نادراً بإقامتهم دولة إسرائيل، وهذا العمل لم يكتمل، بل هو في أوجه. إن جهود عودة صهيون ومحاولة إقامة سيادية يهودية ديمقراطية في أرض إسرائيل تقف في القرن الواحد والعشرين أمام تحديات صعبة" وهنا يقرأ المؤتمرون أحداث انتفاضة الأقصى بعد عام من اندلاعها كتهديدٍ يعصف بالكيان الصهيوني برمته، "نحن المساهمين في هذا الميثاق، نرى أنفسنا كمسؤولين عن استمرار العمل، نرى في إسرائيل وطننا المشترك. وبقبولنا هذا الميثاق فإننا مُلزمون بعمل كل ما ينبغي عمله من أجل أن نضمن بقاء ومتانة وأخلاقيات هذا الوطن". إضافة إلى ذلك فقد انبثق عن ميثاق طبريا ما يعرف بـِ "طاقم المسؤولية الوطنية" وهو منتدىً يضم العشرات من رجال السياسة والإعلام والاقتصاد وأساتذة الجامعات، إضافة إلى ضباط الجيش والحاخامات وأعضاء الكنيست (المرجع السابق: 22-23).

يمكن قراءة الكثير من الرسائل في ميثاق طبريا، وأكثرها وضوحاً برأي الباحث هي أن الميثاق بما يضم من رسالة طاقم المسؤولية الوطنية، يعكس الحالة العامة السائدة في أوساط المجتمع الإسرائيلي –في مطلع العام 2000 وبعد تفجّر الانتفاضة في أيلول من العام ذاته– والتي تتمثل بالاصطفاف القومي ودق ناقوس الخطر تحذيراً من تهديد وجودي، وخطورة على المشروع الصهيوني بمستوى حرب عام 1948 أو 1967. وبجانب التركيز على يهودية الدولة وتعزيز الوجود اليهودي في "الوطن القومي". وفي ضوء الميثاق كاستراتيجية إسرائيلية بعيدة المدى تبدو الرغبة في السلام أو في العمل على تحقيقه أمراً ثانوياً.

يسعى إيلان بابيه في مقالته بعنوان "المجتمع الإسرائيلي" بين ما بعد الصهيونية والصهيونية الجديدة"، إلى الإثبات بأن الفشل في استمرار العملية السياسية هو بالدرجة الأولى نتيجة للواقع الثقافي والأيديولوجي للمجتمع اليهودي في إسرائيل كما سبق وذُكر، ويؤكد أنه في المراحل النهائية لعملية السلام المتعثرة برزت ظاهرة مفاجئة تمثلت في "غياب الجدل الداخلي في إسرائيل حول موضوع الحل الدائم لقضية فلسطين"، فبدل أن تشكل المفاوضات النهائية مع الفلسطينيين لحظة الحقيقة الحاسمة بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي فقد خبا النقاش حول التسوية الدائمة، وحل محله على ما يبدو إجماع داخلي على حكومة ذات أغلبية يهودية في الكنيست تمتلك صورة واضحة للتسوية

المرغوبة مع الفلسطينيين، وتكون مقبولة لدى إجماع واسع من المجتمع الإسرائيلي (بابيه،2001: 25).

إلى جانب ذلك يؤكد عالم الاجتماع الإسرائيلي ليف غرينبرغ في كتابه سلام مُتخيّل على سمة الاصطفاف القومي والانزياح نحو اليمين التي ميزت المجتمع الإسرائيلي عقب اندلاع انتفاضة الأقصى، فيشير إلى أن "نشوب الانتفاضة أنهى حالة الارتباك والقلق وعدم اليقين التي أثارتها مسيرة أوسلو، وحالة تفكك الهوية الجماعية الإسرائيلية إلى قطاعات معادية لبعضها البعض، وحالة خطر نشوب حرب أهلية عقب اغتيال رابين". ويضيف غرينبرغ أن العدو في نظر المجتمع الإسرائيلي بات واضحاً (الفلسطينيين) مشيراً إلى أن التجنّد للمواجهة دفع جانباً كل النزاعات الاقتصادية والاجتماعية وسائر التوترات (غرينبرغ، 2007: 452).

لقد جاء التجنّد للمواجهة بحسب استنتاج الباحث في إطار قرار سياسي، بلوره باراك في أعقاب فشل قمة كامب ديفيد التي جمعت عرفات وباراك وبيل كلينتون، وبعد انتهاء أوسلو على أرض الواقع، اعتبر باراك ومساعدوه أن فشل كامب ديفيد ورفض الفلسطينيين لدولة على 98% من الأرض بدون القدس هو الحدث الرئيس، وهو البرهان على عدم وجود شريك، وهو سبب كافٍ للتجنّد للقتال، بما فيه القتل والتعرض للقتل، حيث عقد باراك مؤتمراً صحفياً في نهاية قمة كامب ديفيد، ومما جاء فيه: "كنت مستعداً لإنهاء النزاع بثمن مؤلم.. وإذا ما اضطررنا للذهاب إلى المواجهة فسنعرف كيف ننظر مباشرة إلى عيون أطفالنا قائلين لهم إننا فعلنا كل ما في وسعنا لمنع المواجهة".

يرى غرينبرغ أن قمة كامب ديفيد فُهمت في الذاكرة الجماعية الإسرائيلية كلحظة تاريخية حاسمة ونقطة تحوّل وكحدث يغير الوعي العام، وهو يبين كذلك انكسار آمال السلام المتخيّل الذي خلقته عملية أوسلو.

ما هو التفسير لما حدث؟ يقدم غرينبرغ تفسيراً لما حدث استناداً إلى علم الاجتماع، وبموجب هذا التفسير لا يهم ماذا حدث ومتى حدث، ومن قال ماذا، بل المهم هي الدلالة المتعلقة بالحدث كحدثٍ تاريخي، والحدث الذي هو فشل كامب ديفيد، قد خلق إجماعاً وطنياً إسرائيلياً يتلخص في أن "التهمة" في الفشل ملقاة على عاتق الطرف الآخر، ويترتب على ذلك خلق وحدة وطنية واستبعاد الخلافات الداخلية ثم خلق لغة الحرب ومشروعيتها، ويمضي غرينبرغ في طرح أهمية مناقشة قمة كامب ديفيد وتفسير مدلولها، فيشير إلى أن الإجماع الإسرائيلي بخصوص ما جرى في كامب ديفيد من فشل، قد مكّن الإسرائيليين من العودة إلى تأييد طريق العنف وتقديم الضحايا.

ولا بد من التساؤل هنا، كيف يؤثر الاصطفاف المسبق والموجه على استعداد الجمهور لتقديم التضحية وقبول الخسائر؟

لو نظرنا إلى الأثر الكبير الذي ينتج عن الاصطفاف والتجنّد القومي لرأينا مفارقة، ففي أيار 2000 طالب المجتمع الإسرائيلي بشدة من باراك الانسحاب من لبنان بسبب وصول معدّل القتلى إلى 25 جندي في السنة، وبعد ذلك بشهرين استعد المجتمع الإسرائيلي لتقديم آلاف الضحايا، وذلك استناداً إلى ما أسماه غرينبرغ "الخيال القومي" حول ما جرى في كامب ديفيد، إذ أن التفسير المتفق عليه لما جرى من "تلاعب فلسطيني" قاد إلى الاستعداد للتضحية حتى ولو بالحياة (غرينبرغ، 2007: 392).

وفي تحليله لما جرى يعطي غرينبرغ فكرة "الخيال القومي" أهمية كبيرة تعدل أو تفوق أهمية الواقع، ففي الخيال القومي للمجتمع الإسرائيلي، المتجنّد والمصطف وراء قرار المواجهة والبقاء، لا يهم من المسؤول، ولا تهم الحقائق حول من أدى فعلاً إلى تعطيل الحل وإجهاض العملية السياسية، بل المهم هو الخيال القومي حول ما جرى. ويقصد بالخيال القومي هنا وهو بالمفهوم الإسرائيلي، ما يرسخ في الذاكرة الجماعية اليهودية عامة من تصورات وقناعات وثوابت حول أصل الصراع والرواية التاريخية الإسرائيلية حول الحق في أرض الآباء والأجداد التي عاد إليها "أصحابها" بعد تشرد دام آلاف السنين. ومن العبارات الأكثر تداولاً بين القادة والمحللين الإسرائيليين "نحن على حق إذاً فلنبق على حق مهما كلف الأمر". وبناءً عليه فليس مهماً برأي الباحث الحدث الذي سبق انتفاضة الأقصى، سواء كان زيارة شارون للمسجد الأقصى أو أي حادثٍ آخر محتمل الوقوع، فهذه مجرد إشارة البداية، أما الأسباب الحقيقية فترتبط مباشرة بالخيال القومي، وبالفكر.

وبحسب أنطوان شلحت فإنه يمكن – إسرائيلياً– اختزال مسوغات الانزياح نحو اليمين والتي تتمثل في تفجر الانتفاضة الثانية (انتفاضة القدس والأقصى)، إذ يقرؤها الإسرائيليون على أنها لجوء الفلسطينيين إلى العنف ضد إسرائيل، ويضيف أن دلالات ذلك الانزياح تتعلق كذلك ببنية المجتمع الإسرائيلي المرتبط بنشوء الحركة الصهيونية.

ويتفق كل من ايلان بابيه، وأنطوان شلحت وليف غرينبرغ حول مسوغات الانزياح نحو اليمين، وهو وحدة الخطاب السياسي المركزي في إسرائيل في أعقاب اندلاع انتفاضة الأقصى، والمتصل بالوصف المشوّه من جانب إسرائيل لما حصل في كامب ديفيد صيف العام 2000، فبموجب هذا

الخطاب الإسرائيلي، فإن "خيانة" الفلسطينيين لمبدأ السلام لم تبق أمام إسرائيل سوى محاولة حل المشكلة عن طريق القوة (شلحت(1)،2008: 159).

يقف غرينبرغ مجدداً في كتابه سلام متخيّل عند أسطورة الأمن و"انعدام الشريك"، ويشير إلى أن نشوب الانتفاضة قد وضع جانباً كل الخلافات والعداوات بين فئات المجتمع الإسرائيلي، وبدلاً من ذلك لعب الفلسطينيون دور العدو، ففي ظروف غياب العدو تبرز المشاكل الداخلية في المجتمع الإسرائيلي، وهنا تبرز الحاجة لدى الإسرائيليين إلى تحويل المجتمع برمته إلى "جبهة داخلية"، وهذا بدوره يحوّل حالة القتال والشعور بالتهديد إلى وضعٍ قائم. كما يُسند عالم الاجتماع الإسرائيلي غرينبرغ هذا التصعيد والتجنّد للقتال بروح الاصطفاف القومي، يُسنده إلى نتائج ترتبت على ثلاث مسيرات إسرائيلية داخلية، التقت في آن واحد عندما خرج الفلسطينيون للاحتجاج في الشوارع، وهي: رغبة الجيش في استعادة قدرة الردع بعد انسحابه من لبنان، والإحساس بالأزمة العميقة لهوية المجتمع الإسرائيلي، والتخوف من فقدان النخبة الاجتماعية والثقافية لهيمنتها. إضافة إلى انهيار حكومة باراك في ظل انعدام قدرة النظام السياسي على التوسط والتصالح في القضايا المدرجة على جدول الأعمال (غرينبرغ، 2007: 589).

ويمكن للتحليل السابق أن يوفر إجابة على السؤال حول ماهية الظروف والدوافع المؤدية والمواكبة لعملية الانزياح نحو اليمين التي شهدها المجتمع الإسرائيلي، فالمجازفة المتمثلة في خروج الإسرائيليين إلى المواجهة والقتال لا تقل خطورة عن الظروف السائدة التي عصفت بالمجتمع الإسرائيلي عشية فشل التسوية السياسية وانعدام الأمل بالتوصل إلى حل. فبدا التجنّد والاصطفاف القومي برأي الباحث كما لو أنه الهروب إلى الأمام.

أما الباحث يحيى دبوق، فيقدم الانزياح يميناً كأحد أبرز اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي، مستشهداً بالانقلاب السياسي في إسرائيل عام 1977، المتمثل في فوز حزب الليكود اليميني والذي كسر بذلك احتكار حزب العمل للسلطة، ويضيف "إن الرأي العام في ذلك يؤدي الدور المحدد للاتجاهات السياسية في السلطة باعتبارها المتحكم بها من خلال عمليات الانتخاب الكثيرة الحدوث في إسرائيل، ويشير إلى أن اتجاهات التصويت المؤيدة لدى الرأي العام الإسرائيلي تتأثر بالانتفاضة الفلسطينية، وتتأثر كذلك بطبيعة الحرب القائمة بين المقاومة وجيش الاحتلال، إذ أن سقوط تجربة اليسار في جلب السلام والأمن –برئاسة باراك– بقيت عنصراً حاسماً في توجه الجمهور الإسرائيلي نحو اليمين، حيث أظهرت الاستطلاعات تأييد 45% من الجمهور لحكومة يمينية ضيقة برئاسة شارون مقابل 35% أيدوا حكومة وحدة وطنية بقيادة عمرام متسناع (دبوق، 2007: 146).

يتحدث (آشر أريان) عن الانزياح نحو اليمين، من خلال نتائج أساسية لاستطلاع الرأي العام الإسرائيلي في موضوع الأمن القومي، والذي أجراه مركز "يافة" للأبحاث الاستراتيجية بجامعة تل أبيب عام 2002، والذي يبين أن الانزياح نحو اليمين في آراء الجمهور الإسرائيلي يتناسب طردياً مع تصاعد الهجمات الفلسطينية، وهذا ما يفقد الجمهور الإسرائيلي الأمل في التوصل في سلام مع الفلسطينيين، ويجعله مكروباً أكثر من ذي قبل في كل ما يتعلق بوضعية الأمن القومي. ويشير (آريان) إلى أن الهجمات التي سماها إرهابية أصبحت في نيسان من العام 2002 أمراً روتينياً بنظر الإسرائيليين، وأن شهر شباط من العام 2002 أصبح –عملياً– أحد أكثر الأشهر دمويّة في تاريخ الصراع المتعدد السنوات، بالنسبة للطرفين (شلحت، 2003: 14).

إن مجمل التحليلات والآراء والمواقف التي تم استعراضها في هذا الباب، يمكن أن تدعم في جوهرها الادعاء القائل بانحياز المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين، وانتهاجه خطاً أكثر تشدداً تجاه الفلسطينيين، سواء كان ذلك في آراء الأكاديميين والمحليين، أو في نتائج استطلاعات الرأي، أو في تصويت الناخبين في صناديق الاقتراع، حيث حصل أرييل شارون على62.5% من أصوات الناخبين مقابل 37.4% لصالح إيهود باراك، وذلك في انتخابات العام 2001 (غنايم، 2001: 105). وما حدث هنا هو أن الإسرائيليين وبعد أن كان توقيع اتفاق السلام وشيكاً في كامب ديفيد، قد اختاروا الذهاب يمينا استجابة لوعود شارون بالأمن والسلام، والمفارقة هي إن المجتمع المتقوقع في حظيرة الإجماع القومي، قد اختار "السلام" بالانضواء تحت مظلة أشد محاربي السلام شارون، وذلك بإيصاله إلى سدة الحكم، وهذه الخيارات في الواقع تعكس تناقضا واضطرابا في المزاج العام الإسرائيلي، الذي "ينشد" السلام الآمن مع الفلسطينيين ولكن بالصيغة التي يقترحها زعماء اليمين، مستهلكا بذلك – هذا المجتمع الإسرائيلي – سيناريوهات التطرف والاصطفاف القومي، ويمضي مختاراً خلف شارون، الذي سحب البساط من تحت أقدام التسوية السياسية. ففي ظل حالة التسيب وانعدام اليقين الذي خلفتها مناورات باراك مع الفلسطينيين، ظهر شارون من تحت مظلة السلام واستخدم هذا الوعد الآسر الذي وعد به الناخبين ألا وهو جانب الأمن، وفي ظل الاصطفاف القومي والتجييش – الذي برز في أعقاب فشل كامب ديفيد – وتلاشي اليسار، فقد لاقت رسالة شارون آذاناً مصغية، وأصبحت طريقه إلى مقعد رئيس الحكومة في العام 2001 قصيرةً وسهلة.

وفي هذا الصدد يعبر مصطفى الفقي عن اعتقاده إن اختيار شارون لرئاسة الحكومة بهذه الأغلبية غير المسبوقة، إنما يعبر عن حجم تضخم الوهم حول الأمن في العقل الإسرائيلي، الذي يتصور إن شارون سوف يتكفل بتوفير الأمن للمواطن الإسرائيلي حسبما وعد في دعايته الانتخابية، إلا أن أحداث الشهور التي تلت وصول شارون إلى سدة الحكم أكدت استحالة تحقيق الأمن دون السير

الجاد في طريق "السلام". ويستنتج الكاتب كذلك أن إسرائيل لم تظهر عبر تاريخها بهذه العنصرية التي هي عليها الآن، فهي برأيه دولة عنصرية لا تستوعب الآخر ولا تحترم الغير (الفقي، 2002: 126).

سيقف الباحث في الفصل الرابع من البحث عند دور الإعلام في صنع القرار، وهنا لا بد من التساؤل عن الدور الذي يترتب على وسائل الإعلام في مثلث (السلطة، الرأي العام، الإعلام).

بالنظر إلى الإعلام الإسرائيلي، فقد كان له دور أساسي وغير مستهجن في المساهمة في الانزياح نحو اليمين وفي تكريس التطرف والاصطفاف القومي، وذلك من خلال تجريم الفلسطينيين وإدانتهم وتحميلهم مسؤولية "الفشل"، وعلى هذا الصعيد يشير الفقي إلى انخفاض في معدل التعاطف الدولي مع الفلسطينيين والذي يوحي بأن الخطاب الإعلامي الإسرائيلي قد نجح في تجريم الفلسطينيين وتصويرهم بأنهم "لا يريدون السلام" ويتجهون إلى تفجير العنف، ودليله على ذلك الادعاء هي الرواية الإسرائيلية حول ما جرى في كامب ديفيد إذ رفض الفلسطينيون عرض باراك في العام 2000 وقابلوا ذلك بانتفاضة الأقصى (المرجع السابق: 126).

لقد برزت أهمية الإعلام في إدارة المواجهة في السنوات الأخيرة على نحو يلفت الانتباه، ففي أعقاب تقييم قادة الأجهزة الأمنية في إسرائيل للمواجهة مع الفلسطينيين، فقد أوصى شاؤول موفاز عندما كان نائباً لرئيس الأركان في الجيش الإسرائيلي، بضرورة إعداد سياسة إعلامية واضحة وبشكل مسبق لكل عملية وحدث، وذلك في أعقاب إجماع قادة أذرع الأمن بأن أسباب الفشل في لبنان وفي الانتفاضة يرجع إلى انعدام الإجماع حول أهداف الحرب، وهناك حاجة في القيادة السياسية، والأمنية بالأساس، لخلق هذا الإجماع، وذلك لتعزيز قدرة إسرائيل على الصمود. ومن هنا فقد وقفت في مركز انتفاضة الأقصى سياسة إعلامية تقوم على عنصرين: الأول توجيه أصابع الاتهام نحو عرفات، والثاني يقوم على تأكيد دور الإعلام في خلق "الرواية الصحيحة" وفقا للتفسير الذي يرافق التقارير الصحافية، وهو ما يسمونه "حرب الصور" الرامية إلى تجنيد الإعلام الإسرائيلي إلى جانب الحرب، وذلك في محاولة لإيجاد المناعة والتصدي للتقارير الصحافية التي تعتبرها إسرائيل بمثابة: "تقارير أجنبية أحادية الجانب ضدنا". وفي سعيها للتصدي للحملة الإعلامية ضدها، أطلقت إسرائيل رواية مضادة، كانت بمثابة تشويه معكوس للواقع لأن الذي تلقى رسائل الإعلام الإسرائيلي هذه، كان المشاهد الإسرائيلي فقط (غرينبرغ،2007 :446).

وكانت أبرز بنود هذا الخطاب الذي تسوقه إسرائيل محليا، هي أن انتفاضة الأقصى ليست ثورة شعب ضد الاحتلال، ولا تعبر عن شعب يثور ضد من يقمعه ويسيطر عليه، بل هي حرب فرضت

على إسرائيل، فهي بذلك حرب "وجود"، حرب من "اجل الوطن"، ولا تقل بذلك مصيرية عن "حرب الاستقلال" عام 1948م وهي وفقاً لهذه الصورة حرب يجب التجند لها والانتصار فيها، وهكذا تم اعتماد خطاب واحد ذا لون واحد، وهو أن الانتفاضة الفلسطينية بالنسبة لإسرائيل هي حرب اللاخيار، أي التي أقحمت فيها، وفرضت عليها من قبل "عدو يريد إبادتنا". على هذا النحو كان خطاب التيار المركزي في إسرائيل، وكل من تحدث بغير ذلك جرى تجاهله أو إسكاته.

لا يعمل الإعلام بمعزل عن الثقافة السياسية السائدة في إسرائيل تجاه الفلسطينيين، بل هو انعكاس وترجمة لتلك السياسة، وللمزاج الإسرائيلي العام، وما دمنا أمام دور الإعلام بادعاء أنه يعزز الانزياح نحو اليمين والتجند والقتال إلى جانب دولة إسرائيل في "حرب اللاخيار"، لابد من ضرب أمثلة إضافية، أبرزها ما يبين تعامل المجتمع الإسرائيلي والإعلام الإسرائيلي مع القتل عندما يكون الضحية فلسطينياً، فبتاريخ 2005/8/4 صعد الجندي المتطرف (عيدان نتان زادا) من مستوطنة تبواح إلى حافلة متجهة إلى مدينة شفا عمرو، وما إن وصلت الحافلة إلى المدينة حتى فتح الجندي نيران سلاحه تجاه المسافرين حتى أفرغ الذخيرة، فقتل أربعة مواطنين، في حين استطاعت جموع المواطنين الغاضبة السيطرة عليه وقتله بينما هتف هو "جئت لقتل العرب". وسائل الإعلام بحد ذاتها ليست موضوع البحث، ولكن عرض هذه الحادثة يأتي في سياق الرد على السؤال ومناقشة الادعاء حول دعم الإعلام للسياسات وللمزاج العام في المجتمع. عرض الباحث الفلسطيني امطانس شحادة هذه الحادثة وتناولها بالبحث والتحليل في كتابه إسرائيل والأقلية الفلسطينية وذلك تحت عنوان تجلي ثقافة العداء والكراهية. وكان ابرز ما تناوله في هذا الباب هو تلكؤ الإعلام الإسرائيلي في تغطية الحدث لساعات طويلة، ولم يتم تناوله إلا بعد صدور بيان شجب من مكتب رئيس الحكومة يستنكر العملية الإرهابية التي ارتكبها جندي في مدينة شفا عمرو.

ادعت القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي إن الحادث وقع نتيجة خلاف بين الركاب على خلفية طائفية، في تلك الأثناء بدأت وسائل الإعلام المختلفة في إسرائيل بتغطية الحدث وجرى التركيز على ما جرى بعد إطلاق النار وليس على إطلاق النار نفسه، فجرى تصوير الحدث على انه قتل العرب الموجودين في المكان للجندي والتنكيل به، وليس اعتداء الجندي على مواطنين مدنيين أبرياء وقتل أربعة منهم.

ومن الجوانب اللافتة في تغطية الحادث هي اعتباره حادثا فرديا صدر عن شخص بعينه بدافع الجنون، ولم يحصل تناول ونقاش للبيئة الإيديولوجية التي أنتجت هذا القاتل، لم يحمل الإعلام الإسرائيلي المسؤولية للمنظومة الثقافية القائمة والتي تعطي الشرعية للمس بالعرب إلى حد قتلهم،

في حين انه لو كان القاتل عربياً والضحية يهودياً فإن الإعلام والساسة في إسرائيل يؤكدون بـــأن الحادث ليس فردياً وأن من وراء القاتل تقف منظومة ثقافية ايديولوجية متشعبة وتتصل بـــ "البنـــى التحتية للإرهاب" والتحريض وغير ذلك، مما يضع المجتمع العربي الفلسطيني برمته فـــي دائـــرة الاتهام والإدانة، علاوة على ذلك يفرد الإعلام الإسرائيلي مساحة لتبرير القتل والدفاع عن القاتـــل (نتان زادا) مثل "ربما تحرش به العرب في الحافلة"؟ مقابل ذلك لم تصدر دعوات للتحقيق في البيئة الفكرية التي أفرزته (شحادة، 2005: 87).

على الصعيد السياسي، يتناول الباحث موضوع يهودية الدولة كأحد مظاهر التحول يميناً.

كيف تعرف إسرائيل نفسها؟ وما الأهداف المعنوية والعملية التي ستحققها من التأكيد على يهوديتها؟ يلاحظ في السنوات الأخيرة مطالبة إسرائيل للفلسطينيين بالاعتراف بها كدولـــة يهوديـــة، كـــوطن للشعب اليهودي، هكذا تريد إسرائيل أن تعرف نفسها، وهكذا تريـــد أن يراهـــا العـــالم والعـــرب والفلسطينيون تحديداً.

ما هو تعريف المثقفين الإسرائيليين ليهودية الدولة؟ وما مدلول التعريف؟ وهل يمكـــن للدولـــة أن تكون يهودية وديمقراطية في آن واحد؟

يشير عزمي بشارة في كتابه من يهودية الدولة حتى شارون، إلى إجماع واسع لدى أوساط السياسة والقضاء ولدى عموم الجمهور الإسرائيلي، تجاه تعريفات أكثر صرامة ليهودية الدولة والتي تطغى – برأيه– على ديمقراطية الدولة، كما يبين بشارة التناقض القائم بين تعريف إسرائيل لذاتها كدولـــة يهودية، وديمقراطية في آن واحد. فالدولة الديمقراطية لا بد أن تضمن حقـــوق الأقليـــات وحريـــة التعبير، واحترام حقوق الإنسان عامة، أما تعريف إسرائيل كدولة يهودية فهذا ينطوي على أبعـــاد عنصرية إقصائية ولا تلقي بالاً بالضرورة لحقوق الآخرين، بل تعتبرهم أغيار وغربـــاء "غـــويم"، الأمر الذي يتناقض بشكل حاد مع مضامين الديمقراطية. أما إجماع الجمهور الإسرائيلي – بما فيه من رجال السياسة والقضاء– فنتناول منه على سبيل المثال، تعريف القاضي أهارون باراك الرئيس السابق لمحكمة العدل العليا في إسرائيل، ويلخص باراك في تعريفه ما يجب أن يكون عليه الإجماع في تعريف الدولة اليهودية، فمعناها بالنسبة لباراك :" دولة الشعب اليهودي التي يحق لكل يهـــودي الهجرة إليها ... يتشابك تاريخها ويندمج مع تاريخ الشعب اليهودي .. هي دولة تعتبر الاســـتيطان اليهودي في حقولها ومدنها على رأس سلم أولوياتها ... وهي دولة يهودية تكرس ذكـــرى اليهـــود الذين حرقوا في المحرقة، وتشكل حلاً وهوية للشعب اليهودي الفاقد للوطن والإســـتقلال ... دولـــة يهودية على أرض إسرائيل... تنمي الثقافة اليهودية وحق الشعب اليهودي... تحقق تطلع الأجيـــال

لخلاص إسرائيل.. تستقي من التقاليد الدينية، وهي دولة تلعب فيها الشريعة اليهودية دوراً مهماً ... دولة يهودية، هي دولة تعتبر قيم توراة إسرائيل والتراث اليهودي وقيم الشريعة اليهودية من بين قيمها الأساسية (بشارة، 2005: 38).

يكتسب هذا التعريف للدولة اليهودية أهمية خاصة كونه صادر عن قاضٍ علماني، علما أن القيم والمبادئ اليهودية تبدو جليةً في تعريفه للدولة اليهودية، هذا إلى الجانب كونه من أبرز رجال القضاء والقانون إسرائيل، والواضح هنا أن القيم اليهودية تأتي على حساب الطابع الديمقراطي الذي يمنح للدولة اليهودية، كدولة ديمقراطية ويهودية.

تسعى إسرائيل من وراء هذه المطالبة إلى تحقيق أهداف معنوية وعملية، فهي تريد التأكيد على حق اليهود في فلسطين كوطن قومي للشعب اليهودي، وبذلك إلغاء حق العودة، والتصدي لمطالب فلسطينيي الداخل بوقف التمييز العنصري ضدهم. وعليه فإن الاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة سيضفي الشرعية على الحركة الصهيونية، وتحديداً من الفلسطينيين خصوم الصهيونية، والأبعد أثراً من ذلك هو أن الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية سيسهل عليها ترحيل ما تبقى من فلسطينيين على أرض فلسطين، وذلك بذريعة المحافظة على الطابع اليهودي للدولة (بشارة(2)، 2008: 5).

في السياق ذاته يشير الباحث أنطوان شلحت إلى جملة من العوامل التي تدفع باتجاه عرض مفهوم الدولة اليهودية على الساحة الدولية، أي تسويقه للعالم بدل الاكتفاء بتقديم الدولة اليهودية كتعريف ذاتي صهيوني، ومن هذه العوامل: خطاب شارون في العقبة عام 2003 ومطالبته بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وتشديد جورج بوش على الفكرة في ذات المناسبة، إضافة إلى تأكيد إيهود أولمرت على الفكرة ذاتها في مؤتمر أنابوليس عام 2007 أمام الوفود العربية (شلحت، 2008: 31-32).

ويتبين أن ما تريده إسرائيل من هذا الاعتراف – إضافة إلى ما سبق- هو الاعتراف بشرعيتها التاريخية، وليس فقط الاعتراف بها كأمر واقع، وتريد إلى جانب ذلك نيل هذا الاعتراف من الفلسطينيين أنفسهم، والذين إذا قاموا حقاً ومنحوا إسرائيل هذا الاعتراف بشرعيتها التاريخية، واعترفوا بها كدولة يهودية، فإن روايتهم التاريخية حول أصل الصراع وجذوره ستسقط والى سنوات عديدة قادمة، وسيظهرون بذلك كمن يطلق النار على قدميه، لأن الإقرار بشرعية "الحق التاريخي للشعب اليهودي" لا بد أن يعني إسقاط كافة حقوق الفلسطينيين بأيدي الفلسطينيين أنفسهم، والذي يصلح كنموذج للانتحار السياسي.

وتبرز أهمية هذه النقطة عند الباحث، لأن التضارب بين الروايتين التاريخيتين الفلسطينية والإسرائيلية كانت أحد أبرز العوامل التي أدت إلى تعطيل التسوية المرجوة، وما ترتب عليه من تعزيز الانزياح نحو اليمين، وتفجر المواجهة، وتبني استراتيجية إدارة النزاع بدل تسويته.

تناول الباحث في الباب الأول من الفصل الثالث ادعاء الانزياح والتحول نحو اليمين بالمناقشة والتحليل، وذلك مرورا باستعراض عوامل فشل التسوية السياسية، والمزاج العام السائد حول انعدام آمال التسوية، وإلقاء كل طرف للمسؤولية عن فشل التسوية على الطرف الأخر ، مرورا بفكرة الخيال القومي التي تناولها غرينبرغ، والتي يتغلب فيها الخيال والمزاح القومي العام حول سبب النزاع على ما حدث على الأرض فعلاً .

كما التقى كل من رون بونداك وإيلان بابيه عند الواقع الإيديولوجي والثقافي والمزاج العام الفاقد للأمل، كأحد أبرز عوامل الاصطفاف القومي والانزياح نحو اليمين ، كما عالج هذا الباب ميثاق طبريا الذي اشتمل على مضامين أكدت على الخطر الوجودي والاصطفاف القومي وانعدام الشريك في الطرف الفلسطيني، وأهمية المحافظة على الطابع اليهودي والديمقراطي في آن واحد على نحو متناقض، حيث أن يهودية الممثلة بإقصاء الآخر تناقض الديمقراطية التي تحترم أدبياتها حقوق الأقليات.

كما تناول الباحث تحولاً تمثل في التعبير عن الانزياح يميناً بانتخاب شارون اليميني من قبل جمهور طالما أعلن أنه يريد السلام، كما تم استعراض ومناقشة لما تبنته المستويات القيادية العسكرية والسياسية لاستراتيجية إعلامية تعبر عن الاصطفاف القومي، إضافة إلى انحياز الإعلام غير الرسمي (التجاري) إلى ما وصف بالحرب الوجودية أو الحرب من أجل الوطن، وصولا إلى التركيز الإسرائيلي أكثر فأكثر على المطالبة بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية منذ العام 2003 فصاعداً، حيث أكد رئيس وزراء إسرائيل السابق أولمرت على هذا المطلب في مؤتمر أنابوليس عام2007، ويستمر بنيامين نتنياهو اليوم في إعطاء هذا المطلب أهميةً وزخماً كبيرين.

ويمكن إجمال هذا الباب بالقول أن النقاش الجماهيري داخل إسرائيل والذي سبق الانتفاضة ورافقها لم يصل بمجمله إلى الافتراض بان هناك شعب فلسطيني قامت إسرائيل باحتلال أرضه، وبإقامة الدولة على أنقاضه، فقد ظهر التيار العام في إسرائيل متأثرا بالخيال القومي، وبعقدة الضحية وبالشعور بالخطر الوجودي، وذلك بعيداً عن ربط انتفاضة الفلسطينيين باحتلال إسرائيل لهم.

يرى الباحث أن ما تعاقب من أحداث منذ اتفاق أوسلو، مروراً بانتفاضة الأقصى، يتصل مباشرة بالتباين بين الرواية التاريخية الفلسطينية والرواية التاريخية الإسرائيلية حول أصل الصراع وجذوره، وبالتمسك الإسرائيلي بمقولة "نحن على حق، وسنبقى على حق مهما كلفنا الأمر".

الباب الثاني: الأمن القومي الإسرائيلي

يفرد الباحث الباب الثاني من الفصل الثالث من أجل طرح الأسئلة الآتية: ما هو تعريف الأمن القومي؟ وما النظرية الأمنية الإسرائيلية بوجه خاص؟ من أسسها؟ وكيف نشأت وتطورت تلك النظرية؟ وما هي مركباتها وثوابتها؟

يخصص الباحث هذا الباب من الفصل الثالث لتناول الأسئلة السابقة والإجابة عليها، وذلك من خلال المقاربة بين أراءٍ وتعريفات لعدد من الباحثين، وقبل ذلك يسوق الباحث الاقتباس التالي الذي يعالج مفهوم الأمن من منظور إسرائيلي وهو للدكتور عزمي بشارة، يقول: "ينطلق التوجه الأمني بمجمله، من افتراضٍ أساسي هو أن العرب لم يسلموا بوجود إسرائيل، هناك بالتالي حاجة لإقناعهم بالحرب أو على الأقل الاستمرار باستخدام القوة، وكان بن غوريون وموشي ديان وشمعون بيرس وبنحاس لافون ويغال ألون وغيرهم، على يقين بأن العرب لم يكتفوا بهزيمة حرب 1948 وأن هناك حاجة لحرب أخرى لـ"إقناعهم" بوجود إسرائيل" (بشارة، 77:2005). ويبدو أن النزعة الأمنية الإسرائيلية بهذا المفهوم تقوم على الاستعلاء، تلك المتمثلة بالاطمئنان إلى أنك تستطيع أن تفعل ما تشاء فيمن تشاء وفي الوقت الذي تشاء، وكل ذلك لأنك تملك القدرة اللازمة. يبقى الحس الأمني في إسرائيل مستيقظاً في ظل الخطر الوجودي والشعور بخطر الإبادة، وأن هنالك دائماً عدو مناوب يتأهب لإبادة إسرائيل، لا يغيب هذا العدو إطلاقا، وإن كان موجوداً على الأقل في المخيلة، وذلك مما يضخم أهمية الأمن والحاجة إليه، ويجعل منه محوراً تدور حوله حياة الإسرائيليين.

وفي ظل الأهمية الاقتصادية للمشروع الصهيوني على أرض فلسطين، يعتقد الباحث بأن التهديد الوجودي أو خطر الإبادة هو في الأساس خطر على المصالح الاستيطانية، وما يترتب عليها من عوائد اقتصادية، فكل تهديد للمصالح الاقتصادية يتم تصويره كتهديد وجودي، إذ يتمتع المستوطنون بالأرض التي حصلوا عليها من أهلها سواء بالمصادرة أو التهجير أو الإبادة. حيث شكلت الأرض واستثمارها أحد أهم أعمدة الاقتصاد الإسرائيلي من بناء وشق طرق واستغلال مساحات للزراعة وإقامة المعسكرات، واستغلال المياه الجوفية، وغيرها من المكاسب الاقتصادية، التي لا يمكن إغفالها لأهميتها البالغة.

وبحسب المركز الفلسطيني للإحصاء على سبيل المثال، فإن إسرائيل تسيطر على 90%من مساحة الغور الذي يعتبر 29%من مساحة فلسطين، حيث يقيم في الغور 65 ألف فلسطيني، في حين أن عدد المستوطنين هناك لا يتجاوز 9500 مستوطن، وهذا بحسب معطيات العام 2011، وبحسب المعطيات ذاتها فإن السكان اليهود يستغلون أكثر من 85% من مجمل مساحة أرض فلسطين

التاريخية، في حين أن الفلسطينيين يستغلون 15% من إجمالي مساحة الأرض، ما يعني أن الفرد الفلسطيني يتمتع بأقل من ربع المساحة التي يتمتع بها الفرد الإسرائيلي (مركز الإحصاء الفلسطيني، 2011). من الواضح أن هذه السياسة لا تخرج المنطلقات القديمة الجديدة، ألا وهي "أرض أكثر وعرب أقل"، أي إبقاء أكبر عدد من الفلسطينيين على أقل مساحة من الأرض، ومن الواضح هنا أن الأمن والاقتصاد لا ينفصلان.

ولا يمكن تجاهل العائد الاقتصادي المتمثل بالسيطرة على مصادر الماء، وبحسب المركز الفلسطيني للاحصاء في بيانه الصادر عام 2009 يظهر أن كمية المياه المشتراة للاستخدام المنزلي في الضفة الغربية من شركة (ميكوروت) الإسرائيلية بلغت 48مليون متر مكعب في العام 2008. حيث أن إسرائيل هنا تسيطر على المياه الجوفية في الأراض المحتلة وتتحكم في تزويدها وبيعها للفلسطينيين.

في حين وصلت قيمة الانتاج الزراعي في إسرائيل عام 2010 إلى 24.2 مليار شيكل (حسام جريس، 2011: 195). ومما لا شك فيه أن حسابات التسوية النهائية وقضايا الحل الدائم بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تخضع للعامل الاقتصادي، وهو برأيي اللاعب الأساسي في دفع أية تسوية أو تعطيلها، وأكتفي بالإشارة هنا إلى معطيات السيطرة على الأرض والتحكم بمصادر المياه، وحجم المردود الاقتصادي في مجال الزراعة السالفة الذكر، كأمثلة على أهمية العوائد الاقتصادية في المشروع الصهيوني، مشروع الاحتلال الاستيطاني القائم على الإقصاء والسيطرة على الموارد كشرط أساسي للبقاء.

يرى محمد المصري في كتابه نظرية الأمن الإسرائيلي، أنه ليس هناك مفهوم فضفاض في العلوم الاجتماعية، والسياسية بوجه خاص، أكثر من مفهوم الأمن القومي، فهو برأيه مفهوم يصعب على المؤلف الإمساك به وتحديد عناصره ومقوماته، ويصفه بأنه لا يقبل الصياغة في قوالب نظرية ثابتة.

ويبلور المصري تعريفاً للأمن القومي يتمثل في الدفاع والوقاية ضد الإخطار الخارجية ، مثل وقوع الدولة أو أجزاء منها تحت سيطرة دولة أو جهة أجنبية، أو تدخل دولة خارجية في شؤون الدولة وذلك لتحقيق مصالح خارجية، والأمن القومي يقصد تحقيق الهدف السياسي للدولة، ويخطط للسلام الذي يعقب الحرب. وبهذا المعنى – يضيف المصري – فمفهوم الأمن القومي متعدد الأبعاد، "يمثل النواحي العسكرية والاقتصادية والاجتماعية". ومع ذلك يؤكد المصري أن الدارسين والمختصين في مجال الأمن القومي لم يتفقوا على حدود الإطار الفكري الذي يجب أن يتضمنه مجال تفكيرهم في

هذا الصدد، كما يبين أن الأمن لا ينحصر في تراكم الأسلحة أو القوة العسكرية، أو النشاط العسكري التقليدي، علما انه يحتاج إلى هذه المكونات الثلاثة، ومن أوجه التعبير عن الأمن القومي لديه هو اقتناء القوة ليس بالضرورة بهدف القتال ولكن بهدف الردع، وهذا التصور قديم قدم الإنسان، ويركز المفهوم على القوة العسكرية والدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، لتأمين سلامة البلاد في مواجهة الغزو الخارجي (المصري، 2008: 19).

وبالرغم من كون مفهوم الأمن فضفاضاً، إلا أنه يمكن وضع تعريفٍ تقريبي له، واستناداً إلى ما سبق فهو القدرة على الدفاع عن حدود الدولة ومصالحها الحيوية، بواسطة توظيف القوة العسكرية والقوى الاقتصادية والسياسية والعلاقات مع الدول، وذلك في ظل تحقيق الردع الذي يحول دون إقدام الخصوم على مهاجمة الدولة، فالردع هي السمة الأبرز فيه.

أما كتاب جوني منصور وفادي نحاس، وهو بعنوان المؤسسة العسكرية في إسرائيل، فيلقي المزيد من الضوء على تعريف الأمن القومي، وعلى المبادئ التي شكلت نظرية الأمن الإسرائيلية، فقد وضعها بن غوريون في سنوات الخمسين من القرن الماضي، وهي تتصف بالمرونة والتطور بما يتناسب مع تطورات الوضع الإسرائيلي. ويقف الأمن العسكري القائم على الردع الاستراتيجي في صدارة النظرية الأمنية الإسرائيلية، ذلك أن العقلية الإسرائيلية مرهونة بالهاجس الأمني القائم على فرضية أن إسرائيل موجودة في حالة خطر كياني دائم أما تعريفهما للأمن القومي الإسرائيلي فيقوم على المفهوم التقليدي للأمن العسكري والذي يعنى بتأمين كيان الأمة والدفاع عن مصالحها الضرورية، وكيان الأمة من وجود وبقاء واستمرارية، هو الموضوع الرئيسي للأمن الإسرائيلي (منصورو نحاس، 2009: 248).

أما وجود الأمة وبقاؤها واستمرارها فهو بعبارة أخرى المراحل الأساسية التي مر بها مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي بحسب محمد المصري، فالمرحلة الأولى لديه هي مرحلة القاعدة الاستيطانية، ثم تحويل القاعدة إلى دولة، أما الثالثة فهي مرحلة التوسع، والمرحلة الرابعة والأخيرة هي مرحلة الهيمنة، ومن هنا فالمفهوم يتبدل ويتغير بما تقتضيه السياسة التوسعية التي تميز الاستراتيجية الإسرائيلية (المصري، 19:2008).

ولا بد من الوقوف عند المرحلة الأولى وهي الحاسمة والتي وضع فيها بن غوريون النظرية الأمنية وبين عناصرها، وفي تلك المرحلة كان لا بد من اجتياز التحدي المركزي، وهو كسب الشرعية الأولية، والحصول على اعتراف القوى العظمى بحق الشعب اليهودي في إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، وقد حظيت الحركة الصهيونية بتلك الشرعية وبذلك الاعتراف من خلال

القرار رقم(181) الصادر عن الأمم المتحدة يوم 29\11\1948 والذي يمكن من إقامة دولة يهودية في إطار مشروع التقسيم (عياش،2010 :14).

يطرح الباحث سؤالاً عن العلاقة بين العقيدة اليهودية وبين نظرية الأمن الإسرائيلية، فهل هنالك علاقة؟ وهل تم تسخير الدين والمعتقدات في بناء النظرية الأمنية الإسرائيلية؟

ولا بد –باعتقاد الباحث– من تناول عوامل تنامي الأمن القومي الإسرائيلي من خلال التطرق إلى العامل الديني والمركب العقائدي، فيبدو أنه تم توظيف تعاليم الديانة اليهودية فيما يخص فلسطين في سبيل بناء العقيدة الأمنية الإسرائيلية. مع التأكيد على أن الذين وظفوا الدين لهذا الغرض ليسوا بالمتدينين. ففي كتاب المؤسسة العسكرية السالف الذكر يبين المؤلفان هذا العامل القائم على الربط بين أرض فلسطين وبين الدين، فيرى الإسرائيليون بحسب الكتاب أن من يصادر أحلامهم في "أرض الميعاد"، والمقصود فلسطين، ويقف أمام طموحاتهم، إنما يصادر "حقا لهم شرعه الرب". ويظهر من نفس المرجع أن الفكر الأمني الخاص بـ(بن غوريون) مستمد من التعاليم الدينية التي تذهب إلى أن الدعوة إلى الاستيلاء على الأرض إنما هو تنفيذ لوعد الرب (منصور ونحاس، 2009: 250).

يحاول الباحث هنا إظهار أثر العامل الديني في تكوين نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وفي نفس الوقت إبراز التحايل والتلاعب بالدين، فأحد آباء الصهيونية السياسية البارزين (تيودور هرتزل) لم يكن متديناً، وجهوده المبذولة لإقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين لم تستند إلى الدين، بل إلى الحصول على وعد بإقامة وطن ولا يهم أين يكون هذا الوطن، ويظهر ذلك من خلال اتصالات هرتزل وتحركاته في بداية القرن العشرين ، من أجل إقامة وطن قومي لليهود، وكان من بين الأماكن المقترحة: جزيرة سيناء ، الولايات المتحدة، قبرص، أوغندا، وغيرها (جريس،1987: 165).

كما يقدم محمد المصري في كتابه تأكيدا أخر على اعتماد مفهوم الأمن الإسرائيلي على ما ورد في التوراة من نصوص بأن احتلال الأرض إنما هو حق شرعه الرب (المصري،2008: 14). وذلك بحسب يغآل ألون، أحد أبرز قادة حرب 1948 وأبرز السياسيين الإسرائيليين في العقود الأربعة التي تلت إقامة دولة إسرائيل.

عوامل تنامي مفهوم الأمن الإسرائيلي:

كما هو معلوم فان النظام السياسي الإسرائيلي ليس كباقي الأنظمة السياسية في عالمنا، وله خصوصية ينفرد بها، وهي كونه نظام دولة قائمة على الاحتلال الاستيطاني، ويتخذ من احتلال الأرض، وطرد سكانها، ومن ثم الاستيلاء عليها، تدبيراً للبقاء، وكما سبق وذكر الباحث في فصل سابق فإن بقاء إسرائيل وشرعية وجودها وأخلاقية وجودها هي ليست بالأمور المفهومة ضمنا بالنسبة للعرب، وللفلسطينيين على نحو خاص، فلا زال الفلسطينيون بحسب ديان وبن غوريون وبيرس وغيرهم غير مقتنعين بوجود إسرائيل.

ومن هنا فان هذا الوضع الخاص لإسرائيل يبقي الباب مفتوحا أمام احتمالاتٍ للحرب، إما أن تشن على إسرائيل، أو كما في معظم الأحيان تشنها إسرائيل سعيا للتوسع وحماية الحدود، ولتامين عمق استراتيجي، وسعيا للحصول على الأرض لتلبية الحاجات المتزايدة للمستوطنين الوافدين، وفي ظل هذه الخصوصية يمكن تناول عملية تنامي مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، وشرح العوامل المؤثرة في تنامي ذلك المفهوم، من وجهة النظر الإسرائيلية.

إن مفهوم الأمن الإسرائيلي لا يقوم على الدفاع عن أرض محددة فحسب، بل يتحقق على أساس الردع الذي يمنع نشوب حرب أخرى ويرتكز ذلك على عاملين أساسيين:

الأول : مصدر العقلية الإسرائيلية التي تشكلت – كما شرح الباحث قبل قليل– في البوتقة الدينية العقائدية التي تؤكد أن إسرائيل هي وعد الله لإبراهيم عليه السلام (وعد الرب)، وهي حلم صهيون في العودة إلى أرض الآباء والأجداد .

وأما العامل الثاني الذي بلور مفهوم الأمن فهو: إنشاء دولة إسرائيل وقيامها ككيان غريب وسط العالم العربي، ورفض قادة إسرائيل دائما تحديد حدود نهائية للدولة أو تحديد الأراضي التي تعتبر ضرورية لأمن إسرائيل (منصور ونحاس،2009 :249).

كما يتنامى ذلك المفهوم إلى جانب العاملين السابقين، في ظل وثيقة الاستقلال – برأي الباحث– وفي ظل قانون العودة والمواطنة، والذي يبين أن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي غايةً ومنطلقاً، وأقيمت كدولة يهودية على ارض إسرائيل، بفعل حق الشعب اليهودي الطبيعي والتاريخي، مستقلا في دولة ذات سيادة (بشارة (1)،2008: 127). ما يعني أن مفهوم الأمن الإسرائيلي بمعناه الواسع يلقى دعماً قانونياً، ويجد انسجاماً مع القوانين والتشريعات الأساسية في دولة إسرائيل؛ فالأمن القومي الإسرائيلي يلقى دعما قانونياً من قانون العودة والمواطنة، وفي الوقت ذاته يظهر كما لو أنه

غطاء وحماية لقانون العودة والمواطنة، يكمل كل منهما الآخر، وبمعنى أخرى لن يتمتع المهاجر الإسرائيلي بقانون العودة والمواطنة لو أن مفهوم الأمن لا يفرض نفسه على أرض الواقع. بدون قدرة الردع الإسرائيلي وقدرة إسرائيل على حماية وجودها لكان قانون العودة والمواطنة حقاً نظرياً فقط، ومجرد شعار فارغ المضمون.

ما هي الثوابت والمركبات التي يقوم عليها مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي؟

بعد تناول ونقاش أهم العوامل وراء تنامي مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي وهما: مصدر العقلية الإسرائيلية، وقيام إسرائيل وسط محيط غريبة هي عنه. لا بد من استعراض وتحليل الثوابت والمركبات التي يعتمد عليها المفهوم بشكل أساسي، وأهمها:

الأهداف القومية والوطنية، ويقف في مركز الأهداف القومية والوطنية، الهدف الرئيسي والحيوي الحاسم المثل في الدفاع عن كيان تعصف به أخطار تهدد وجوده، ويعاني الشعور بخطر الإبادة بشكل يومي.

كثيرون من تناولوا ثوابت ومركبات النظرية الأمنية الإسرائيلية، أو العقيدة الأمنية الإسرائيلية، يقوم الباحث بذكرها مع الشرح بما يتفق مع سياق البحث، وبما يلبي أسئلة هذا الفصل من البحث: (تحول الرأي العام في قضايا الأمن القومي تجاه الفلسطينيين). وتأثيرها على اتخاذ القرار السياسي في إسرائيل، أما الثوابت والمركبات فقد تناولها الباحثان منصور ونحاس في كتاب المؤسسة العسكرية في إسرائيل، كما تناولها محمد المصري في كتابه نظرية الأمن الإسرائيلي، أما المصدر الثالث فهو كتاب د. عزمي بشارة من يهودية الدولة حتى شارون.

إضافة إلى المركب الأول الذي ذكره كتاب المؤسسة العسكرية (منصور ونحاس، 2009: 251)، وهو الدفاع عن بقاء الكيان الإسرائيلي، هنالك خمسة مركبات أخرى للنظرية الأمنية الإسرائيلية وهي:

1. التفوق في موازين القوى العامة (القومية) وأبرزها القوة الكامنة مثل: الموارد البشرية، مساحة الدولة وطبيعة أرضها، القوة الاقتصادية، الثقافية، العلمية، التكنولوجيا، الصناعة، الاقتصاد، وجودة النظام.

2. قوة التحطيم والمتمثلة في التفوق العسكري الفعلي، وحرص إسرائيل على أن تتفوق عسكريا على كل الدول العربية مجتمعة، وهذا ما تسعى إسرائيل إلى تأمينه باستمرار عن طريق التصنيع وتلقي المساعدات المالية والعسكرية من أوروبا ومن الولايات المتحدة بوجه خاص.

3. تحطيم القوة وإخضاع العدو وإن بشكل جزئي، يصعب على إسرائيل حسم المعركة نهائيا في ظل هذا المركب نظرا لتوفر الموارد البشرية والقدرة على ترميم خصومها العرب لقوتهم المدمرة، ومن هنا تستطيع إسرائيل فقط في ظل هذا المركب إرباك الخصم فقط وتعطيله جزئيا لفترة مؤقتة.

4. أما المركب الرابع من مركبات النظرية الأمنية الإسرائيلية فيتمثل في احتلال الأرض ما يمنحها ميزة سياسية كورقة ضغط في المفاوضات إضافة على منح الدولة عمقاً استراتيجياً للدفاع عن نفسها كما في هضبة الجولان، مع وضع قوات عسكرية في الأرض المحتلة تهدد أراضي الدولة المجاورة، ولا تخفى الأهمية الاستراتيجية في احتلال الأرض التي تعتبر مصدراً للموارد مثل المياه الجوفية وحل مشاكل الاكتظاظ السكاني بالاستيطان في الأراضي المحتلة، مثل الجولان و سيناء و الضفة الغربية.

5. أما إصابة الدولة الحليفة للعدو فيمثل المركب الخامس من مركبات النظرية الأمنية الإسرائيلية، ويكون ذلك باستهداف مواقع استراتيجية وأهداف اقتصادية للدول الحليفة والمساندة للدولة المعادية، ومن الأمثلة على ذلك استهداف إسرائيل لموقع داخل سوريا، فإلى جانب اعتبار إسرائيل لسوريا دولة عدو، إلا أنها ترى فيها حليفاً لعدوها حزب الله و لعدوها أيضاً حركة حماس، وفي السياق ذاته تهدد بضرب إيران، باعتبار الأخيرة عمقاً استراتيجياً وداعماً أساسياً لحماس و لحزب الله ولحركة الجهاد الإسلامي في أن واحد.

6. إن المركب السادس والأخير من مركبات النظرية الأمنية الإسرائيلية بحسب جوني منصور وفادي نحاس– هو تدمير وإزالة منشآت اقتصادية وتهديد عواصم، ويتم ذلك في حالة وجود خطر من قبل دولة معينة قد يصل إلى تهديد قوة التحطيم الإسرائيلية.

يستخلص الباحث بالنظر إلى هذه المركبات والمقومات في ظل انتفاضة الأقصى، أن أكثرها تطابقاً مع الوضع على الأرض هو الأهداف الوطنية الممثلة في الدفاع الإسرائيلي عن النفس، واحتلال الأرض الذي يعتبر ثابتاً لا جدال في أهميته، إضافة إلى تحطيم القوة و خنوع العدو، وعمدت إسرائيل على توظيف هذا المركب في نظريتها الأمنية وخاصةً في السنوات الأربع الأولى من

انتفاضة الأقصى والتي كانت الأشد عنفاً، حيث أراد قادة الجيش والمستوى السياسي من خلفهم ومن خلال تحطيم القوة وخنوع العدو، (تلقين الفلسطينيين) درساً و" كيٍّ وعيهم" بحسب التعبير الإسرائيلي، وتعليمهم أن لا إمكانية لتحصيل مكاسب سياسية من إسرائيل بالقوة، وبأن إسرائيل لا يمكن القضاء عليها، كما امتدت هذه التدابير لتشمل السلطة الفلسطينية، فقامت إسرائيل في بداية الانتفاضة بتدمير مؤسسات السلطة للقضاء على مظاهر القوة والسيادة في الجانب الفلسطيني، وإن كانت تلك المظاهر لا تزال محدودة وضئيلة.

في السياق ذاته يستعرض محمد المصري بعض الثوابت والركائز لمفهوم الأمن الإسرائيلي والتي أهمها: نظرية الردع، الرامية إلى تقليل احتمالات نشوب حرب بينها وبين العرب، ودفع العرب على التسليم بوجود إسرائيل وإلى التصديق بأن المواجهة معها ستكون باهظة الثمن. أما الركيزة الثانية فتتمثل في الحرب الاستباقية وهي السمة التي تميز حروب إسرائيل مع العرب، وذلك للتأكيد على قدرة الردع، والركيزة الثالثة هي الحدود الآمنة، وهذا الأمر متغير وقابل للتمدد بما يتماشى مع متطلبات الأمن الإسرائيلية، ففي العام 1982م رأت إسرائيل أن احتلال جنوب لبنان والسيطرة على العاصمة بيروت هو التعبير عن الحدود الآمنة، والذي يصل إلى حد احتلال عاصمة عربية.

الركيزة الرابعة من ركائز النظرية الأمنية الإسرائيلية بحسب المصري هي العمق الاستراتيجي، وهذا يتعلق أساساً بالواقع الجغرافي (لإسرائيل)، فيعتقد الإسرائيليون أن أية حرب قد تكون خطراً وجودياً على إسرائيل، وهي تتجنبها، ولا تريدها داخل الحدود، بسبب صغر المساحة وضعف الجبهة الداخلية، مما يستدعي نقل الحرب إلى أرض (العدو) أي الدولة العربية.

كما ويؤكد على أن النظرية تلك، لا تستهدف فقط تحقيق الأمن عبر ضمانات سياسية دولية ودبلوماسية تبقي إسرائيل تحت وصاية المجتمع الدولي، بل إيجاد وسائل مادية عملية تضمن حماية الدولة، مثل: حدود تضمن عدم نشوب حرب، إضافة إلى قوة عسكرية تشكل حماية حقيقية للدولة وقت الحاجة، وهي الجيش الإسرائيلي، إلى جانب ذلك امتلاك القدرة على التوسع في الأراضي العربية إذا اقتضت الحاجة ذلك. (المصري،2008: 25)

وكما هو ملاحظ فإن هذه الركائز الثابتة تجمع بين ضرورة ردع العرب والفلسطينيين عن مهاجمة إسرائيل، وشن حرب استباقية تضمن مفاجأة الخصم في داخل أرضه، والمحافظة على حدود آمنة قابلة للتمدد والتوسع بما يتفق مع متطلبات الأمن الإسرائيلية. والجدير بالذكر أن إسرائيل حتى الآن تتجنب ترسيم حدود نهائية لها، في إشارة إلى احتمال التوسع إن تطلب الأمر، ورابعاً تجنب جر الخصم إلى داخل أرض الدولة، بل محاربته على أرضه وذلك بسبب ضيق العمق الاستراتيجي

وضعف الجبهة الداخلية، وكمثال على نقل المواجهة إلى أرض الخصم فقد ظهر كيف ردت إسرائيل على العمليات داخل الخط الأخضر، بعملية (السور الواقي) الواسعة والمدمرة داخل المدن الفلسطينية في آذار من العام 2002.

تناول الباحث استعراضين أثنين لمرتكزات وثوابت النظرية الأمنية الإسرائيلية الأول لجوني منصور وفادي نحاس، والثاني لـ محمد المصري، ويتناول الباحث الآن أربعة مركبات، أو مبادئ أساسية يعرضها عزمي بشارة تحت عنوان تشكل العقيدة الأمنية الإسرائيلية.

الأول من بينها هو بقاء الدولة والمجتمع في حالة استعداد دائم للحرب، ويبدو أن ذلك يعود إلى كون إسرائيل كياناً غريباً في العالم العربي. أما الثاني فهو بقاء إسرائيل متطورة نوعياً في ظل التطور العددي والاتساع الجغرافي الذي يميز الوطن العربي، وبمعنى آخر التفوق في موازين القوى العامة وقوة التحطيم، أما الثالث فهو الانتصار على العرب تدريجياً وإقناعهم بأن القوة لن تحقق لهم إنجازاً سياسياً، وقد شاهدنا كيف قامت إسرائيل بعقد اتفاق كامب ديفيد للسلام مع مصر 1978 ثم وادي عربة مع الأردن 1994، وبهذا تكون قد حيدت اثنين من الدول العربية البارزة والمحيطة بها، واستمرت في حالة الحرب مع الفلسطينيين ولبنان وسوريا.

أما المبدأ الرابع، والذي لم يرد في النموذجين السابقين، فهو: التحالف مع دولة عظمى واحدة على الأقل من أجل البقاء ومن أجل تثبيت ركائز وثوابت النظرية الأمنية، والمثال على ذلك هو التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة والذي أخذ بالاكتمال والنمو أكثر بعد بروز إسرائيل في حرب حزيران 1967م كقوةٍ إقليميةٍ مؤثرة.

إن الركائز والأسس التي تقوم عليها نظرية الأمن الإسرائيلي هي سر حياة المجتمع والدولة في إسرائيل، وأحد أبرز خصائص المجتمع الإسرائيلي، والتي يترتب عليها تكاليف سياسية وعسكرية واقتصادية باهظة. وسيتناول الباحث لاحقاً أهمية الأمن القومي للمجتمع الإسرائيلي وعلاقة الاستيطان بترسيخ الأمن.

وجدير بالذكر أن نسأل، ما سر اهتمام المجتمع الإسرائيلي بالأمن على نحو يفوق غيره من بقية المجتمعات؟

إن عسكرة العقل الجمعي هي أحد أبرز خصائص المجتمع الإسرائيلي وهو "الشعور المتأتي من حاكمية الهاجس الأمني على الحياة اليومية للمجتمع الإسرائيلي، حيث أدى قيامها على أنقاض شعب آخر بالقوة إلى استدعاء الداخل الذي احتلته، والمحيط الذي جاورته، كما أنها وبعد قيامها خاضت

ستة حروب لم تنته بعد، وكل ذلك أدى بإسرائيل لأن تعيش حالة الاستنفار العسكري وبشكل دائم" (دبوق، 2002: 142)، بهذا الاقتباس يوجز يحيى دبوق وقوف النظرية الأمنية الإسرائيلية في مركز حياة الدولة والمجتمع في إسرائيل.

تنعكس أهمية الأمن القومي في إسرائيل من خلال الاهتمام الإعلامي الكبير به، والناتج عن الأحداث والوقائع الأمنية، وإلى جانب الاهتمام الإعلامي به، يحتل الأمن القومي مكانةً بارزةً في وعي الجمهور الإسرائيلي، ويعود ذلك الاهتمام إلى الصراع العربي الإسرائيلي، الذي يولد بدوره إجماعاً حول قضية التهديد الوجودي، وهذا التهديد هو بمثابة معطى ثابت، ولا يتغير بإطلاق مبادرة إسرائيلية، عسكرية كانت أم دبلوماسية، بمعنى أنه ليس بإمكان إسرائيل التوصل إلى حسم عسكري يرغم أعدائها على إنهاء الصراع حسب شروطها (مناع وبشارة،1998: 23). فحتى بعد انتصار إسرائيل في حرب حزيران 1967 وبعد نجاحها في إبراز أحد مركبات العقيدة الأمنية، وهو احتلال الأرض، إلا أنها فشلت في استخدام الأرض كورقة ضغط (الأرض مقابل السلام) وهنا ظهر إجماع مفاده أن الحل لا يتوقف على سياسات إسرائيل ومبادراتها، ولا على استعدادها (لتقديم تنازلات)، الأمر الذي كرّس الشعور بالتهديد الوجودي وضاعف اهتمام المجتمع الإسرائيلي بمسألة الأمن القومي حتى في ذروة الانتصار والاستعلاء الإسرائيلي في حزيران 1967 وما بعدها.

والسؤال التالي هو: ما هو حجم الاهتمام الإسرائيلي بالأمن؟ وكيف يتجلى ذلك الاهتمام؟

في كتابه من يهودية الدولة حتى شارون، يشير د.عزمي بشارة (بشارة،2005: 99). إلى اهتمام الإسرائيليين بقضايا الأمن منذ الصغر، حيث تشتمل عملية تنشئة الشباب على الخدمة العسكرية وقيمتها وطقوسها ومنزلتها، كما يشير إلى شعار يرفعه الإسرائيليون هو (الأفضل للطيران) في إشارة إلى توجيه خيرة الشباب إلى سلاح الطيران، كما يفاخر المجتمع الإسرائيلي بخدمة أبناءه في الوحدات القتالية أكثر من خدمتهم في الوحدات العادية أو في العمل المكتبي في الجيش، كما يشير بشارة إلى أهمية التجربة العسكرية في تصميم الأدب والمسرح في إسرائيل، كما تعتبر الوحدة العسكرية أحد أهم الأطر الاجتماعية في حياة الجندي، إضافة إلى ذلك تعتبر الخدمة العسكرية معياراً للحصول على الامتيازات والمنح المختلفة، ويشير كذلك إلى الاهتمام البالغ لدى المواطن الإسرائيلي بالقضايا الأمنية، مثل نسبة مصروفات الأمن من ميزانية الدولة، وأن 82% من المواطنين يعتمدون على تصريحات قادة الدولة في القضايا الأمنية، وببساطة فالأمن هو أسطورة، وكلمة سر تستحوذ على اهتمام الناس.

وفي الواقع فإن هذا لاهتمام بالأمن يتأتى من وجود المجتمع الإسرائيلي ككل في حالة تأهب واستعداد للحرب بكل أطيافه وفئاته وإثنياته، وقد كثر الحديث في إسرائيل عن الجيش الإسرائيلي كبوتقة للصهر التي تضمن واقع وأهداف ومصير مشترك لكافة أبناء الشعب الإسرائيلي، كما أراده بن غوريون أن يزيل الفوارق و الحواجز بين أبناء الشعب الواحد، باعتباره جيش الشعب، وبرأي الباحث أيضاً فقد تركت الخدمة العسكرية في كثير من الأحيان نتائج سلبية على المجتمع الإسرائيلي، وبدأ الكثيرون يتذمرون من الآثار النفسية والاجتماعية السلبية التي تخلفها الخدمة العسكرية على الجنود وأفراد عائلاتهم والمجتمع بأسره، فالاحتلال كما بات واضحاً لا يفسد من يقع تحت الاحتلال فقط، بل يفسد من يمارس الاحتلال أيضاً، والأدلة على ذلك كثيرة من العنف المنتشر بيت أفراد المجتمع إلى رافضي الخدمة لأسباب "ضميرية" والذين شكلوا لاحقاً منظمة عرفت باسم "كسر الصمت" كظاهرة يكثر تناولها مؤخراً في وسائل الإعلام الإسرائيلية.

هل يلعب الاستيطان دوراً في تعزيز العقيدة الأمنية الإسرائيلية؟

في سياق الحديث عن مفهوم الأمن الإسرائيلي وعن مقوماته وثوابته وعن اهتمام المجتمع الإسرائيلي به، لابد من تناول الاستيطان (الاستيلاء على الأرض كمركب أمني) وتحديد دوره وموقعه في هذه المعادلة، يتحدث عبد الوهاب المسيري عن الاستعمار الصهيوني، بوصفه استيطان إحلالي، ويشير إلى تغير في أهداف هذا الاستيطان وخاصة بعد العام 1967م ويحصرها في خمسة أهداف وهي:

1. تهيئة الفرصة لوجود عسكري إسرائيلي من خلال قوات الجيش أو مستوطنين مسلحين.
2. جعل المستوطنات رأس جسر لكسب المزيد من الأرض من خلال نزع الملكية وإزالة المزروعات وقلع الأشجار.
3. خلق حقائق استيطانية تجعل من العودة إلى حدود 1967 أمراً مستحيلاً.
4. إيجاد قاعدة بشرية من اليهود المهاجرين من مختلف أنحاء العالم، وقد برز ذلك جلياً في الهجرة من الاتحاد السوفياتي بعد العام 1990.
5. العمل على إخلاء الأرض من أهلها بإنشاء المعازل، وقطع التواصل بين المدن وتحويل الضفة الغربية على كانتونات هزيلة ممزقة ومفصولة عن بعضها (المسيري،2002: 112)، وبهذا يلعب الاستيطان دوراً مركزياً في احتلال الأرض، وإخلائها من ساكنيها وفي إخضاع "الخصم" وضرب مظاهر قوته.

في سياق الحديث عن مفهوم الأمن القومي، الذي تم تناوله من عدة زوايا، تجدر الإشارة – قبل مغادرة هذا الفصل– إلى أن جذور الأمن القومي توجد أيضاً في الفكر الإسلامي، وأن أفضل تعبير عن الأمن القومي بمعناه الحديث نجده في الآية: ﴿**وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ**﴾. (الآية 60 من سورة الأنفال)، فالآية بحسب محمد المصري وبالإضافة إلى إشارتها للقوة بمفهومها التقليدي، إلا أنها تشير إلى أحد أبرز النظريات المعاصرة في الأمن القومي وهي اقتناء القوة ليس فقط للقتال، وإنما قبل ذلك للردع (المصري،2007: 20).

وقد تمت الإشارة سابقاً إلى الردع: أحد المعاني الأوسع لمفهوم الأمن القومي، ويود الباحث هنا أن يشير على أهمية الربط بين الآية القرآنية الكريمة وبين مفهوم الأمن القومي حديثاً، وتكمن هذه الأهمية اللافتة في التطابق بين الدعوة إلى الاستعداد للمواجهة وتوفير القوة اللازمة للردع، قدر المستطاع، ويدخل تحت هذا العنوان القوة العسكرية والاقتصادية والقوة السياسية والدبلوماسية والمخصصة – بحسب الآية – للردع والإخافة قبل القتال.

خلاصة الفصل:

سعى الباحث من خلال هذا الباب إلى استعراض الأمن القومي الإسرائيلي بمفهومه الواسع، والذي يقف في مركز حياة المجتمع الإسرائيلي، وقد ترافق نشوء النزعة الأمنية وتشكل هذه العقيدة الأمنية مع قيام دولة إسرائيل، وأخذ هذا المفهوم بالتبلور والتغير والتبدل بما يتفق مع الاحتياجات الأمنية لإسرائيل، والجدير بالذكر أن لهذا المفهوم الأثر الأكبر في رسم السياسات الإسرائيلية تجاه العالم العربي عامة والفلسطينيين خاصة، و يرجع ذلك الاهتمام إلى وجود إسرائيل ككيان غريب وسط العالم العربي، وهذا ما يجعل إسرائيل في حالة تأهب دائم، وتخوف من التهديد الوجودي.

كما عمل الباحث على قراءة استراتيجية إسرائيل الأمنية، ويصعب من خلال الاهتمام الإسرائيلي البالغ بالنظرية الأمنية بثوابتها ومركباتها الحادة، يصعب الاستنتاج أن إسرائيل تسعى إلى (السلام العادل والشامل) وإلى التسوية، لأن التسوية السلمية ليست بحاجة إلى حروب استباقية وإلى السيطرة على "أرض الخصم" وامتلاك قوة تحطيمية، ولا إلى التوسع الاستيطاني والتمسك بإبقاء الاحتلال، ولكن إسرائيل لا تخفي أثر العامل الديني "تنفيذ وعد الرب" في رسم سياستها ونظرياتها الأمنية.

كما استعرض الباحث مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، ومراحل تطور هذا المفهوم، كما تناول العوامل التي أدت إلى تنامي مفهوم الأمن القومي، ثم استعرض أبرز الثوابت والمركبات للنظرية

الأمنية الإسرائيلية، والتي أبرزها إخضاع "العدو" والسيطرة على أرضه وامتلاك قوة التحطيم. كما سعى الباحث إلى إبراز أهمية النزعة الأمنية، وإلى اهتمام المجتمع الإسرائيلي بالأمن، واطلاعه على القضايا الأمنية، كما ناقش حضور التهديد الوجودي وخطر الإبادة الذي يبقي الحس الأمني مستيقظاً لدى الرأي العام الإسرائيلي، كما تناول العامل الديني والمركب العقائدي المتمثل بأن احتلال أرض فلسطين والأراضي العربية المحيطة إنما هو "تنفيذ لوعد الرب".

إلى جانب ذلك أشار الفصل إلى مرحلة حاسمة في تاريخ إسرائيل، تمثلت في العمل للحصول على الشرعية والقبول، والذي حصلت عليه من خلال قرار التقسيم، وانتقلت بعد ذلك إلى مراحل تثبيت الكيان، ووجود الأمة، وبقائها، وامتلاك القدرة الكمية والنوعية، والتوسع.

ويلتقي معظم الباحثين عند ركيزة مهمة في النظرية الأمنية الممثلة في امتلاك قدرة الردع التي تحول دون جر إسرائيل الحرب مع محيطها العربي، كما وقف الباحث عند بعض الثوابت الأساسية الممثلة في الحرب الاستباقية، وإلى العمل على دفع العرب على التسليم والقبول بوجود إسرائيل، وإضافة إلى ذلك، دفعهم إلى الاستخلاص بأن إسرائيل لا يمكن هزيمتها، أو تحصيل مكاسب سياسية من خلال قتالها، وبأن مواجهة إسرائيل سيكلف خصومها العرب ثمناً باهظاً.

ومن نافل القول أن المواجهات العسكرية التي نشبت بين إسرائيل وبين جماعات مسلحة أثبتت على الأرض عكس ذلك. ولعل أبرز الأمثلة هي المواجهة مع حزب الله في العام 2006، التي وضعت القوة الإسرائيلية الردعية في اختبار صعب أدى إلى إقالة مسئولين في الجيش مثل رئيس الأركان دان حالوتس إلى جانب وزير الدفاع عمير بيرتس.

لا بد من إثارة نقطتين هنا تشكلان مدخلاً للفصل التالي، الفصل الرابع من البحث والذي يدور حول صنع القرار في إسرائيل في قضايا الأمن القومي تجاه الفلسطينيين، الأولى: وتتمثل في الحاجة إلى تطوير مفهوم سياسي استراتيجي جديد، وإنتاج مفهوم مرحلي لإدارة النزاع وذلك في ظل فشل التسوية السياسية – كامب ديفيد – وتفجر الانتفاضة، فقد برزت الحاجة إلى مواجهة الانتفاضة الفلسطينية، و بالتوازي مع ذلك الحرص على عدم إغلاق الباب أمام إمكانية الحوار والمفاوضات، أما القضية الثانية فهي: العلاقة بين المستوى السياسي والمستوى العسكري وأثرها في عملية تقييم الأوضاع وصنع القرار، أي توزيع المهام بين الطرفين، مع الإشارة إلى وزن الجيش في رسم سياسة الأمن القومي تجاه الفلسطينيين في انتفاضة الأقصى. يحاول الجيش إبراز وزنه وتأثيره على صياغة النظريات الأمنية وعلى تقييمات الجيش فيما يتعلق بالقرار السياسي في قضايا الأمن القومي.

وعلى أية حال فإن سر تعايش إسرائيل واندماجها في المنطقة ومع الفلسطينيين بخاصة أو إبقائها على حالة المواجهة والتأهب يستوجب ثمنا–برأي الباحث– وهو صنع القرار المناسب، ويترتب عليه إجراءات وقرارات مصيرية تتجاوز الحسم العسكري والقدرة على الردع لتصل إلى القرارات السياسية، وعملية صنع القرار. وبناءً على ما تقدم تظهر بعض الأسئلة، ومن أهمها: كيف يصنع القرار السياسي تجاه الفلسطينيين في قضايا الأمن القومي؟ من يشارك في صنع القرار؟ وما العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار؟

الفصل الرابع: عملية صنع القرار السياسي الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين

يتناول هذا الفصل – الفصل الرابع– من البحث، عملية صنع القرار الإسرائيلي في قضايا الأمن القومي تجاه الفلسطينيين في انتفاضة الأقصى، والذي يغطي عموماً الفترة الممتدة بين الأعوام (2000–2011).

للفصل بابان: الأول يتحدث عن صنع القرار بمفهومه العام، بما في ذلك العوامل المؤثرة في صنعه، ويشمل العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار، ووزن الجيش في رسم سياسة الأمن القومي، إضافة إلى صلاحيات وحدود كل من المستوى السياسي والمستوى العسكري، فيما يتعلق بالتعامل مع الفلسطينيين.

كما يستعرض الباحث ويناقش بعض الثوابت التي تفرض نفسها في عملية اتخاذ القرار، وتتم صناعة القرار في ضوئها، ومنها: الخيال القومي الذي تكلم عنه ليف غرينبرغ بداية الفصل الثالث، والذي يعطي الفكر أهمية بالغة في التأثير على السلوك، ففي نظره لا تهم الأفعال والردود عليها، ولا يهم ماذا حدث على أرض الواقع بقدر ما يهم الخيال القومي الإسرائيلي حول الفلسطينيين وما يتعلق بالفلسطينيين، كما يتطرق الباب إلى الخطر الوجودي الاستيطاني، إضافة إلى التحولات التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي في العقدين الأخيرين بحيث تحول إلى مجتمع فرداني ليمنح بذلك المصالح الشخصية والفئوية دوراً في صنع القرار، كما يتطرق الباب إلى دور المناعة والوطنية في التأثير على صنع القرار.

وفي الباب الثاني من الفصل سيتم تناول بعض استطلاعات الرأي للبحث والمناقشة، في محاولة لبناء صورة تبين تفاعل الرأي العام الإسرائيلي المتبادل مع الحكومة. وبحيث يتناول الباحث أهم الاستطلاعات منذ حكومة العمل برئاسة إيهود باراك، مروراً بحكومتي شارون الأولى والثانية، وصولاً إلى حكومة كاديما برئاسة أولمرت، والانتهاء بتناول أهم الاستطلاعات في فترة حكومة نتنياهو الثانية التي بدأت منذ شباط من العام 2009إلى نهاية الفترة التي يغطيها البحث وهي عام 2011.

وإذا ما نظرنا بعيون إسرائيلية، لوجدنا أن اندماج إسرائيل في دول المنطقة، وحصولها على الشرعية التي تريدها، ونجاحها في إقناع الفلسطينيين في وجودها كأمر واقع مسلم به، كل هذا بحاجة إلى ثمن، إلى قرارات مصيرية تتجاوز حسم الأمور عسكرياً إلى قرارات سياسية، إلى صنع القرار.

ولا بد من تناول عملية صنع القرار في ضوء الحاجة الإسرائيلية إلى تطوير مفهوم سياسي استراتيجي جديد، وإنتاج مفهوم مرحلي لإدارة النزاع، (بارسيمنطوف، 2005: 25) وذلك في ظل فشل التسوية السياسية – فشل كامب ديفيد– وتفجر الانتفاضة، أي مواجهة الانتفاضة، وبموازاة ذلك عدم إغلاق الباب أمام إمكانية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، علماً بأن إسرائيل تبنت هذا التوجه وهذه الاستراتيجية، والتي تقوم على إدارة النزاع بدل تسويته، فتبنت المفهوم في ضوء السنوات الأربع الأولى من الانتفاضة والتي اتسمت بالدموية والعنف بشكل بارز، على نحو لا يتيح تقدماً سياسياً. ويعتقد الباحث هنا أن الحكومة الإسرائيلية لم تقدر الموقف كما يجب، فالقوة المفرطة لم تخضع الانتفاضة، فاتجهت تحت ضغط الشارع الإسرائيلي وضغط المجتمع الدولي إلى تبني نهج يقوم على إدارة الصراع ومواجهة الانتفاضة وكأنه لا يوجد حديث عن السلام، وذلك لتوفير الأمن الشخصي المفقود، والسير في العملية السلمية وكأنها لا توجد انتفاضة، وذلك استجابة للأصوات الدولية الداعية للتهدئة.

هنالك أهمية أساسية للمصادر المجتمعية والأكاديمية في عملية صنع القرار، فهي من المصادر التي يعتمد عليها متخذو القرار، ومن الركائز المهمة التي يقوم عليها. تمنح المصادر الأكاديمية مثل الدراسات المطبوعة وآراء الخبراء والباحثين في مجالات السياسة، وعلم الاجتماع وأنماط السلوك والاتصال والإعلام، تمنح السياسيين في إسرائيل رزمة من الخيارات والبدائل وتوفر لهم صورة أوسع وأدق للواقع الفلسطيني بشكل خاص وللواقع الإقليمي بشكل عام.

يقدم الباحثون والمحللون والخبراء الإسرائيليون في الشؤون الفلسطينية مخزون كبير ومتنوع من المعرفة الضرورية التي يعتمد عليها متخذو القرار في إسرائيل، وقد تناول الباحث هذه الأهمية النابعة من وسائل الإعلام، ومن ظهور المحللين والمعلقين الإسرائيليين على شاشات التلفاز بالنسبة لمتخذي القرار، وذلك في الفصل الثاني من البحث.

ويمكن القول في شح المصادر الأكاديمية وقلة الاهتمام بالجانب الإسرائيلي من قبل الجانب الفلسطيني هو أيضاً صحيح، بمعنى أن شح المعلومات ومصادرها المجتمعية والأكاديمية يخلق إشكاليات في الحالة الفلسطينية، ما يجعل صنع السياسات واتخاذ القرارات السياسية في الجانب الفلسطيني ارتجالياً وعشوائياً، وليس القصد هنا هو الاستنتاج بأن معرفة كل طرف لكل شيء عن الطرف الآخر هو العامل الحاسم، ولكنه أحد أبرز العوامل، ألا وهو المعلومة اللازمة لرسم السياسة.

أما معرفة كل شيء عن الخصم في ظل غياب سيادة وطنية حقيقية وفي ظل غياب القرار السياسي المستقل– الخاضع لشروط الاتفاقيات الموقعة– فإن العرفة والاطلاع هنا لا يشكلان عنصراً هاماً، ويمكن سوق الكثير من الأمثلة على اعتماد المستويات القيادية على مراكز الأبحاث وعلى المستوى الأكاديمي في تصميم السياسات وصنع القرارات، ولعل تبني حكومة إسرائيل في العام 2005 لاستراتيجية إدارة النزاع التي أوصى بها التقرير الاستراتيجي الصادر عن معهد القدس لأبحاث إسرائيل هي أحد الأمثلة على الإصغاء للتوصيات والعمل على تطبيقها.

الباب الأول: تعريف عملية صنع القرار السياسي

تعريف صنع القرار واتخاذ القرار: ورد في المعجم الوسيط قرر الشيء في المكان: تركه في محله أو وضعه في مكانه، قرر المسألة أو الرأي: وضحه وحققه، وتقرر الأمر: استقر وثبت، واستقر الرأي أو الحكم: أي أمضاه من يملك إمضاءه، وورد لفظ القرار في القرآن بمعنى آخر الشيء ونهايته والصورة التي يثبت عليها، مثل "ولكم في الأرض مستقر، فإذا قر الإنسان على مكان يعني أنه بقي فيه واطمأن واستقر طويلاً، وعرف قاموس المنجد في اللغة والأعلام القرار أنه ما قر عليه الرأي من الحكم في المسألة.

هذا في اللغة، أما في الاصطلاح فما هو القرار السياسي؟

السياسة هي ترجمة لكلمة (politics) اليونانية الأصل نسبة إلى الدولة المدينية، وهي ترمز إلى الشعب بكليته، وإلى الطريقة التي يدير فيها شؤون حياته، أما السياسة فهي تنظيم الدولة وإدارتها والإشراف على شؤونها وحماية مصالحها، وهي أيضاً: "البحث عن العدالة، وهي نشاط الدولة، وهي كذلك مفهوم القوة والنفوذ والسلطة".(الدجاني، 2009: 37-52)

ومن هنا يمكن للباحث ومن خلال مجمل ما جاء أعلاه، استخلاص تعريف لصنع القرار السياسي على أنه: ما يستقر عليه الرأي من الحكم في مسألة تتعلق بتنظيم الدولة وإدارتها والإشراف عليها، فإن صنع القرار ليس نتاج تفكير شخص واحد، بل هو حصيلة ونتاج لجهود متكاملة تأخذ بعين الاعتبار الأفكار والآراء والدراسات والتوصيات، فهو نتاج عمل جماعي، حتى وإن كان القرار في النهاية يصدر عن دائرة ضيقة من بضع أفراد، أوعن فردٍ واحد.

اتخاذ القرار في قضايا الأمن القومي. هل يؤثر المستوى العسكري في هذه العملية؟ وما هو وزنه؟

توجد في الجيش الإسرائيلي كما هو معروف جهات مختصة بتقييم الوضع وتقدير الموقف، ومنها الاستخبارات العسكرية، وحيث أن رسم السياسة واتخاذ القرار هي عملية مركبة تساهم فيها عدة أطراف، فإن تقييم الواقع يشكل جزءاً مهماً في رسم السياسة.

في هذا المجال أتناول مقالة يهودا بن مائير النائب الأسبق لوزير الخارجية الإسرائيلي، والتي يتحدث فيها عن العلاقات بين المستويين المدني والعسكري، يقول بن مائير أن المستوى العسكري يبتع للمستوى السياسي "تبعية رسمية، وتبعية مادية وجوهرية"، وبذلك يخضع المستوى العسكري بفضل المبدأ الديموقراطي للمستوى المدني، ويضيف: إن لهذه التبعية بعدان: وهما أن المستوى

العسكري يضع قرارات المستوى السياسي موضع التنفيذ، ويؤثر الجيش في رسم سياسة الأمن القومي وفي بلورة تلك السياسة (مائير، 2004: 19).

كما يضيف كاتب المقالة أن وزن الجيش يتغير في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن القومي، ويزداد وزنه في الحروب، ويطرح بن مائير ثلاثة أبعاد يمكن من خلالها فحص حرية المستوى العسكري – الممثل برئيس أركان الجيش– في إبداء الرأي والتأثير في صياغة القرارات، وهذه الأبعاد هي: الزمان، المكان والموضوع، فيجوز برأيه لرئيس الأركان إبداء رأيه قبل اتخاذ المستوى السياسي للقرار في إطار التشاور أما بعد صدور القرار فلا يجوز له الاعتراض، بل التنفيذ، وأما المكان فيمكن للمستوى الأمني إبداء رأيه حين يطلب منه ذلك في جلسات الحكومة إذ يطلب منه تقدير الموقف وتقديم التوصيات والتقديرات، أما أمام وسائل الإعلام فلا يجوز له ذلك بموجب القانون، وأما البعد الثالث بحسب بن مائير فهو الموضوع، فالمسؤول العسكري أو رئيس الأركان يبدي رأيه في موضوع عسكري صرف، أما إن كان جوهر الموضوع سياسي فلا يبدي رأيه، ويسوق الكاتب مثالاً وهو قضية إبعاد الرئيس الراحل ياسر عرفات، فالموضوع يبدو عملاً عسكرياً، أما مضمون الموضوع وأبعاده فهي سياسية بالتأكيد.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن مقالة بن مائير تعطي وصفاً مثالياً للوضع، وتتحدث عن الوضع المطلوب في علاقة المستوى العسكري بالسياسي، ويمكن للباحث القول أن كلام كاتب المقالة هو مثالي ونظري، وأما الواقع فهو مختلف، لأن الجيش الإسرائيلي يتدخل في القرار السياسي، ولا يراعي تماماً اعتبارات الزمان والمكان والموضوع. فمثلاً تصريحات رئيس الأركان موشيه يعلون في العام 2002 والتي ورد ذكرها والتعليق عليها في الفصل الثالث حول مواجهة الانتفاضة[3]، هي تدخل في القرار السياسي، وهي محاولة للتأثير على المستوى السياسي في رفع وتيرة القع، ولا تظهر انصياع تام للمستوى السياسي كما أنها قيلت في منتدى مفتوح وليس اجتماع للحكومة.

لقد أشار الباحث في نهاية الفصل السابق إلى الحاجة الإسرائيلية إلى تطوير مفهوم سياسي استراتيجي جديد، وإلى جانب ذلك إنتاج مفهوم مرحلي جديد لإنهاء الصراع، وبرزت تلك الحاجة في أعقاب تعثر العملية السياسية وانسداد أفق السلام وفشل محادثات كامب ديفيد وتفجر الانتفاضة، مما جعل إسرائيل تبلور تلك الحاجة إلى المفهوم الاستراتيجي الجديد، وذلك في ظل استنتاجها القاطع بعدم إمكانية التقدم في ذلك الحين باتجاه الحل.

---

[3] أنظر ملاحظة رقم 4، في هامش الفصل الثالث. تصريحات يعلون حول مواجهة الانتفاضة (مؤتمر الحاخامات في بئر السبع).

خلفت المواجهات العنيفة نهاية أيلول من العام 2000 المزيد من سفك الدماء، تصاعد الكراهية، وانعدام الثقة بين إسرائيل والفلسطينيين، وقد أدى الشعور بالوصول إلى طريق مسدود بالباحثين في "معهد القدس لأبحاث إسرائيل" للبحث عن طرق تمكن إسرائيل من إدارة المواجهة بشكل فعال في السنوات الأربعة الأولى للانتفاضة. قدم طاقم العمل حقائق أولية توصل إليها الباحثون، وتمثلت في أن الصراع لا يمكن حسمه بالطرق العسكرية، وأن إدارة الصراع بالطرق التقليدية لم تعد تجدي في ظل الوضع المتفجر حيث الخسائر في الأرواح وفي الاقتصاد باهظة، وأن الطرفين ليسا ناضجين لتسوية سياسية، وان إسرائيل وفي ظل اعتقادها بعدم وجود شريك عليها انتهاج استراتيجيات جديدة من طرف واحد لضمان أمنها (بارسيمنطوف،2005: 15-31).

وفي ضوء النقطة السابقة وما تقوم عليه من مقومات، يتناول الباحث المحاور الآتية في هذا الفصل من البحث وهي: دور كل من الإعلام والاستخبارات في صنع القرار، ثم يناقش الباحث العوامل المؤثرة في صنع القرار، مثل الثقافة السياسية، ومواقف الجمهور التي تشكل محور الاهتمام مثل التركيز على قدرة الردع، والتحذير من الخطر الوجودي بشكل دائم، إضافة إلى الخيال القومي الذي يبين أثر الفكر على السلوك السياسي.

لا شك في أن المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع مستوطنين مهاجرين، ولذلك فإن الهاجس الأمني هو المحرك، وهو العامل الرئيس في تشكل الوعي، وفي تبلور الثقافة السياسية، وتقف الحساسية تجاه فقدان الردع وراء عملية اتخاذ القرار، وعليه فإن الرغبة في الانتصار هي المبرر الإسرائيلي لخوض معظم الحروب، حتى وإن كانت تلك الحروب غير صادقة وغير مبررة. ذكر الباحث مهند مصطفى أن الصراع المستمر بين المجتمع اليهودي والتهديد الخارجي يؤدي إلى خلق شعور من الخوف داخله، كما أشار أيضاً أن الصراع كلما كان أطول وامتلك ميزات الاستمرارية فإن مستوى المناعة سوف يتراجع (مصطفى، 2009: 80).

كما يلعب الإعلام دوراً مركزياً في عملية صنع القرار، وذلك من خلال كونه متأثراً بالمستوى الأمني، ويمكن القول أن المؤسسة الإعلامية هي بمثابة الصدى لما يتخذ من قرارات، وما ينشر من تقييمات وتقديرات في أروقة المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، ويقول الباحث أنطوان شلحت في هذا الجانب بأن وجهة النظر الأمنية هي المهيمنة على السجال والسياسي والعمومي في إسرائيل، ويضيف، بأن احتياجات الأمن هي البؤرة التي يجب أن يتمحور حولها كل الاهتمام، ويقول أيضاً في سياق تناوله لكتاب "سلام مكسور: إسرائيل، الفلسطينيون والشرق الأوسط" للباحث يورام ميتال، يقول أن الخطاب الإعلامي المهيمن يتماشى مع ما تضخه المؤسسة السياسية والأمنية من مواقف

وأنباء وتحليلات، وخاصة فيما يتعلق ب"الشريك الفلسطيني"، ويشير إلى اعتماد غالبية وسائل الإعلام الإسرائيلية على أخبار وتقييمات مصدرها المؤسسة السياسية والأمنية، اعتماداً مبالغاً فيه ويفتقر إلى النقد (شلحت، 2008: 59).

ومن وجهة نظر الباحث يمكن تلخيص هذا الباب، وإجمال ما ذكر أعلاه من (دور المؤسسة الأمنية، والإعلام، والقلق الوجودي) كعوامل مؤثرة في عملية صنع القرار، بالقول أن علية صنع القرار هي نتاج مزيج من المفاهيم والقناعات التي تنبع من موقف مجتمع الاحتلال الاستيطاني من الأرض والشعب هنا في فلسطين، ذلك أن حق إسرائيل في الوجود غير مفهوم ضمناً بالنسبة للمحيط الذي تحتله إسرائيل، وعليه تبقى مسكونة بهاجس الأمن، والرغبة في تحقيق الردع ورسم صورة الانتصار لإقناع خصومها بوجودها، وبعدم إمكانية إنهاء هذا الوجود بالوسائل العسكرية.

وفي الباب الثاني من الفصل يستعرض الباحث دراسات واستطلاعات تبين تفاعل الرأي العام، وتأثيره في ظل الحكومات المتعاقبة على القضايا محور الاهتمام، مثل: حل الدولتين، والانسحاب إلى حدود عام 1967م ومواقف الجمهور الإسرائيلي فيما يتعلق بالمستوطنات، وبالتسوية السياسية عموماً، ويلخص الباحث نتائج الاستطلاعات، ويناقشها ويعلق عليها. وكما ذكر أعلاه، سيقوم الباحث بتناول استطلاعات للرأي تغطي الفترة الممتدة من العام1999إلى العام2011، وتشمل ولاية كل من: إيهود باراك، أرييل شارون (الأولى والثانية)، إيهود أولمرت، وأخيراً فترة بنيامين نتنياهو، بحيث يحاول الباحث الاعتماد على أكثر من مرجع من استطلاعات الرأي لتغطية كل ولاية.

وكما سبق وذكر أيضاً، فقد برزت الحاجة في ولاية باراك إلى تطوير مفهوم استراتيجي يقوم على إدارة النزاع، مع الاستمرار في بلورة ذلك المفهوم وإعادة إنتاجه بما يتوافق مع سير الأحداث، فاستمر تطوير المفهوم في عهد شارون، ويعتقد الباحث أن هذا التوجه الإسرائيلي هو من العوامل التي تقف وراء عملية صنع القرار في إسرائيل.

الباب الثاني: تفاعل الرأي العام وأدائه في ظل الحكومات الإسرائيلية:

أولاً: حكومة حزب العمل برئاسة باراك (1999-2001)

لا بد من التذكير أولاً بأن انتفاضة الأقصى اندلعت في ولاية إيهود باراك، وذلك بعد عام تقريباً من توليه رئاسة الحكومة الإسرائيلية، والتي لعبت دوراً كبيراً في بلورة المزاج العام في إسرائيل، ولعل مساهمتها الأبرز كانت ادعاء باراك بعدم وجود شريك فلسطيني يمكن الحديث معه، وبأن الفلسطينيين أضاعوا فرصة لتسوية سخية من جانب إسرائيل، ومن هنا فقد استمرت الحكومة الإسرائيلية برعاية المزاج العام المنزاح نحو اليمين، حتى بعد سقوط حكومة نتنياهو (1996-1999) ولم يظهر التغير المتوقع نحو قبول التسوية، والذي يفترض أن ترعاه حكومة حزب العمل برئاسة باراك (بارسيمنطوف،2005: 22).

يعرض آشر أريان أستاذ العلوم السياسية والباحث في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، نتائج لاستطلاع رأي في مشروع الأمن القومي والرأي العام، والاستطلاع برعاية مركز يافيه للأبحاث الاستراتيجية بجامعة تل أبيب. يقول أريان أن هناك فارق جوهري بين الانتفاضتين الأولى والثانية، ففي حين شارك في الأولى أناس اعتياديون، إلا أن انتفاضة الأقصى تميزت بعمليات تفجير قادها انتحاريون تفجروا بأمتعتهم. ومن هنا- يضيف- فإن ما سماه "الإرهاب" المتصاعد والقتل دون تمييز يقفان وراء ازدياد قلق الإسرائيليين على امنهم الشخصي، ففي ولاية إيهود باراك في العام 1999م أعرب 68% من المجيبين على الاستطلاع عن القلق بأنهم أو أحد أقاربهم سيصاب في هجوم، في حين أن النسبة ارتفعت بحسب ذات الاستطلاع إلى 79% في العام 2000م، ووصلت إلى 85% في العام 2001م.

وعلى صعيد إمكانية حل النزاع باتفاق سلام، اعتقد 67% من الإسرائيليين عام 1999م بإمكانية حل الصراع العربي الإسرائيلي عن طريق اتفاقيات سلام مع الفلسطينيين والدول العربية، في حين هبطت النسبة بصورة حادة إلى 30% عام 2001م (أريان،2003: 15)، ويبدو هنا أن آمال الإسرائيليين بالحل السلمي السياسي أخذت تتضاءل في فترة ولاية باراك، وذلك منذ بدايتها عام 1999م وصولاً إلى نهاية ولايته عام 2001م.

ويعتقد الباحث من خلال الاستطلاع المعمول فيما يخص الأمن الشخصي وإمكانية الحل السياسي، بأن الرأي العام الإسرائيلي يميل نحو اليمين ويلتف حول حكومته، ويشاركها الادعاء بغياب شريك فلسطيني للحل، ويفضل معالجة الانتفاضة بالقوة باعتبارها خيانة لمبدأ السلام وتصعيد مدبر من طرف الفلسطينيين – وذلك بحسب ادعاء إيهود باراك– في أعقاب فشل كامب ديفيد 2000م وتفجر الانتفاضة كتعبير عن انسداد الأفق السياسي. وهذا التحليل تدعمه نتائج ذات الاستطلاع الذي يفيد بأن 49% من الإسرائيليين يعتقدون أن الفلسطينيين هم المسؤولون الوحيدون عن استمرار النزاع، و35% يعتقدون أنهم مسؤولون رئيسيون عن النزاع. وفقط 5% من الإسرائيليين يعتقدون بأن إسرائيل هي المسؤول الوحيد أو الرئيسي عن استمرار النزاع.

ثانياً–الليكود برئاسة أرييل شارون:2001–2003

ربما يمكن اتخاذ فوز شارون في الانتخابات كمؤشر على فترة ولايته، فبعد عام على اندلاع انتفاضة الأقصى، نلاحظ غياب تام للحديث عن موضوع السلام والتسوية السياسية، فقد اصطف التيار العام وراء شارون حامل لواء الأمن، وجاء فوزه الكاسح على باراك في انتخابات عام 2001حيث أصبح رئيساً للوزراء بعد حصوله على 62.5%من أصوات الناخبين (غنايم،2001: 13). ويمكن اعتبار صعوده لسدة الحكم قبل انتهاء ولاية باراك تعبيراً عملياً عن الانزياح نحو اليمين، وتجسيداً لما طرحه وسوقه باراك من ادعاءات غياب الشريك لصنع السلام.

يعتمد الباحث في هذا الجزء من البحث على استطلاع للرأي أجراه "مشروع الأمن القومي والرأي العام"، عام 2002 برعاية مركز يافة للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب. وعلى مرجع آخر: (الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي) د. عزمي بشارة. بعد أن كانت نسبة الإسرائيليين الذين يعتقدون بإمكانية التوصل إلى حل للنزاع بواسطة اتفاقيات سلام مع الفلسطينيين ومع الدول العربية هي67% عام 1999. و30%عام 2001 فإن النسبة هبطت إلى 26% عام 2002. أي في ذروة انتفاضة الأقصى في فترة ولاية شارون. حيث اعتبر شهر شباط (فبراير) من العام ذاته هو الأكثر دموية في تاريخ الصراع (أريان، 2003: 15–16). كما ارتفعت في العام 2002 نسبة الإسرائيليين الذين يعتقدون باستحالة التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين فوصلت إلى 68%، وذلك بعد أن كانت 56% عام 2001م. وفيما يتعلق بمبدأ الأرض مقابل السلام فقد أيده 37% من الإسرائيليين فقط عام 2002 بعد أن كانت نسبة المؤيدين لذات المبدأ هي 74% عام 1999م.

استعرض عزمي بشارة استطلاعات لصحيفتي هآرتس، معاريف. ففي شهر آب من العام 2001 أيد 64% من الإسرائيليين زيادة وتصعيد لاستخدام القوة ضد الفلسطينيين، وفي الأسبوع ذاته أيد 76% من اليهود سياسة الاغتيالات، في حين عارضها 17% فقط (بشارة(2)، 2002: 258).

يمكن الملاحظة هنا بأن الجمهور الإسرائيلي بدا أقل تصالحاً في كل ما يتعلق بالتنازل أمام الفلسطينيين، في موضوع الأرض مقابل السلام مثلاً، كما بدا أكثر ميلاً للمواجهة والالتفاف حول حكومته اليمينية حتى رغم تصاعد أعداد القتلى في صفوف المدنيين، وذلك كتعبير برأيي عن مبدأ (اللاخيار)، واستمراراً للاعتقاد بأن الأمة تواجه حرباً لم تختارها، بل فرضت عليها.

ثالثاً- ولاية شارون الثانية: 2003-2005

يقول دافيد حزوني تحت عنوان ميثاق الأمل: انعكس الانزياح البارز لجمهور الناخبين نحو اليمين السياسي، وذلك في معركة الانتخاب لرئاسة الحكومة، حيث أكدت جميع الاستطلاعات أنه تصاعد منذ ذلك الوقت، وهو انتخابات 28-01-2003 (أريان،2003: 59). التي أعادت شارون للحكم في ولايته الثانية.

حصل موضوع إقامة الجدار العازل (جدار الفصل) الذي بدأ تشييده في فترة ولاية شارون الثانية على نسبة تأييد تبدو مرتفعة من ناحية الاهتمام، فقد حصل على نسب أخذت بالتصاعد، إذ حصل على 80% من آراء المستطلَعين عام 2004، و82%عام 2005 (بن مائير وشاكيد، 2007: 129). لقد نجح أرييل شارون برأي الباحث في تكريس مسألة القلق الوجودي لدى الجمهور الإسرائيلي، ونجح في جمع الصفوف وراء قيادته التي ترفع لواء جلب السلام عن طريق فرض الأمن، وبذلك سوق خطة الفصل أحادية الجانب، وأصبحت فرضية غياب الشريك تلقى رواجاً أكثر في فترة ولايته الثانية، كما يظهر ذلك في مواقف الجمهور الإسرائيلي الذي بدا أقل تسامحاً وتفاؤلاً تجاه إمكانية التوصل لحل، وذلك من خلال نسب التأييد المنخفضة لمواضيع حل الدولتين، والدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع وغزة، والاستعداد للانسحاب من أراضٍ محتلة في إطار حل دائم، كما يلاحظ ذلك في العامين التاليين: 2006-2007.

وعلى صعيد الأرض مقابل السلام مثلاً، أعرب في العام 2003 نسبة 22.6%من الإسرائيليين أنهم يعارضون بشدة إعادة أرض للفلسطينيين، و23.3% يعارضون. وأما في العام 1999 قبل اندلاع الانتفاضة فكانت نسبة المعارضين بشدة 21.9%، ونسبة المعارضين14.6% (شحادة، 2007: 56).

رابعاً- كاديما في ظل إيهود أولمرت:2006-2009

لا بد في البداية من الإشارة إلى نقطة يراها الباحث من الأهمية بمكان، وهي النتيجة التي ظهرت من أبحاث أجريت في سنوات سبقت العام 2007. فبحسب يهودا بن مائير ودفنه شاكيد، فإن للدين تأثير كبير على الآراء الحزبية، يفوق تأثير العناصر الديمغرافية من البلد الأصلي، إلى العمر، إلى المستويين التعليمي والاجتماعي، فقد كان مستوى ومقياس التدين للفرد هو العامل صاحب التأثير الكبير على المواقف والآراء المستطلعة، وذلك بحسب الباحثين (بن مائير وشاكيد، 2007: 127).

وقد أظهر المجتمع اليهودي، بناءً على المرجع السابق، اهتماماً بموضوعي الدولة الفلسطينية، وحل دولتين لشعبين، فقد حصلت إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة على نسبة 61% عام 2006، إلا أن النسبة في ذات الموضوع انخفضت إلى 55% عام 2007. وأما اقتراح حل دولتين لشعبين فقد حصل عام 2006 على نسبة70%، في حين انخفضت نسبة التأييد لحل دولتين لشعبين إلى 63% في العام التالي وهو2007. وأما مسألة إخلاء المستوطنات في إطار الحل الدائم فقد حصلت على نسبة تأييد بلغت 64%عام 2006، وانخفضت إلى 59% عام 2007. وبخصوص الرغبة في تحقيق السلام، فقد كانت النسبة49% عام 2006، وانخفضت إلى 44% عام 2007.

ويعزو الباحث هذه النتائج إلى ما يبدو بنظره ميلاً إلى التشدد في المجتمع الإسرائيلي، ذلك المجتمع الذي يظهر أقل تسامحاً تجاه الفلسطينيين في قضايا الحل الدائم، وبالأخص تحت تأثير المواجهة المسلحة التي جرت عام 2006 مع حزب الله في لبنان، والتي عرفت بحرب تموز. كما سيلاحظ الانزياح نحو اليمين، في نتائج الاستطلاعات التي جرت في خضم الحرب على غزة أواخر العام 2008 وما بعدها، لا سيما وأن قضايا التهديد الوجودي، والرغبة في تحقيق الردع، ورسم صورة الانتصار، تبدو أكثر حضوراً في كل مواجهة.

خامساً- الليكود في ظل نتنياهو (الحكومة الثانية): 2009-2011

إن أبرز ما يميز هذه الفترة هو الانتخابات الإسرائيلية العامة التي جرت في العاشر من شباط عام 2009. أعادت هذه الانتخابات بنيامين نتنياهو إلى سدة الحكم في ولاية ثانية له. ويرى الباحث في هذه العودة تعبيراً واضحاً للرأي العام العام الإسرائيلي عن الاستمرار في الانزياح يميناً، وذلك من خلال صندوق الاقتراع، لا سيما حصول حزب جديد نسبيا ويحمل آراء عنصرية مثل حزب

"إسرائيل بيتنا" بزعامة أفيغدور ليبرمان على خمسة عشر مقعدا في الكنيست، متجاوزا بذلك أحزابا تعتبر يساراً مثل حزب العمل وحركة ميرتس.

لعل أبرز استطلاعات الرأي في هذه الفترة ما أجراه معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب في العام 2009 الذي تناول عدداً من المسائل المطروحة على أجندة الجدل العام في إسرائيل، في المجالين السياسي والأمني، وقد أظهر الاستطلاع استعداد الجمهور الإسرائيلي للموافقة على إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار تسوية دائمة، حيث بلغت نسبة المعبرين عن هذا الموقف في أيار 2009 53%، وأما المؤيدين لحل "دولتين لشعبين" فقد بلغت في نفس الشهر 64%. في حين كانت نسبة التأييد لدولة فلسطينية هي 55% عام 2007 ونسبة المؤيدين لحل "دولتين لشعبين" هي 63% (شلحت،2010: 78-80). ويبدو هنا أن تأييد المجتمع الإسرائيلي لإقامة دولة فلسطينية في اطار الحل الدائم وتأييده لمبدأ "دولتين لشعبين" قد تراجع في ولاية نتنياهو الثانية عما كان عليه في ولاية أولمرت السابقة لها، والتي امتدت من 2006 إلى 2009. يمكن لهذه النتيجة أن تعكس عملية التفاعل المتمثلة في التأثر والتأثير المتبادل بين الرأي العام والحكومة الإسرائيلية، ففي الوقت الذي تصل حكومة يمينية إلى سدة الحكم يظهر الجمهور الإسرائيلي مواقفاً أقل تسامحا تجاه الفلسطينيين.

وأما عن مواقف الرأي العام الإسرائيلي فيما يتعلق بالأرض مقابل السلام، فقد أيد28% من الجمهور الإسرائيلي هذا المبدأ عام 2009، بعد أن كانت النسبة 48% عام 2005. أما الذين كانوا يعارضون هذه المعادلة فقد وصلوا إلى 60% عام2009 في حين لم تتجاوز نسبتهم 38% عام 2005م (أبو سيف ومصطفى،2011: 62). يستنتج الباحث من هذا الاستطلاع أن التأييد لمبدأ الأرض مقابل السلام في سبيل الحل آخذٌ بالتراجع، وأن مواقف الجمهور الإسرائيلي تميل إلى الابتعاد عن هذا المبدأ ويفضل التيار العام الإسرائيلي الحلول القائمة على فرض القوة وتثبيت الأمر الواقع، حيث تكمن في المخيلة قضايا مهمة وردت في فصول هذا البحث منها الشعور بالتهديد الوجودي. تدرك إسرائيل- في تقدير الباحث- بأن وجودها على هذه الأرض وحقها في العيش بأمان، هو ليس بالأمر المفهوم ضمناً عند المحيط العربي ومنه الفلسطيني، ولذلك تبقى المواجهة العسكرية مع المحيط العربي مسألة وقت، تحتاجها إسرائيل بقدر ما تخشاها، بغض النظر إن كانت عادلة وأخلاقية ومبررة، أم لم تكن كذلك، لا سيما إذا كانت المواجهة توفر لها (البضاعة) المطلوبة، وهي: الفرصة لتحقيق الردع، ورسم صورة الانتصار.

الفصل الخامس: الخاتمة

في ختام البحث لا بد من الوقوف عند محطة، وذلك في محاولة لفهم تحولات الرأي العام وتفاعله مع الحكومة الإسرائيلية، ويأتي ذلك من خلال مراجعة موقف الحكومة الإسرائيلية، عندما حاولت إقناع الرأي العام بضرورة الخروج إلى مواجهة مع عدو يهدد وجودها.

عندما قررت إسرائيل شن الحرب على غزة أواخر العام 2008م. عملت الحكومة الإسرائيلية على إقناع الرأي العام الإسرائيلي بضرورة شن الحرب على قطاع غزة، وذلك-حسب الدعاية الإسرائيلية- لتغيير الوضع الأمني في الجنوب، ووقف إطلاق الصواريخ، وتدمير قوة حماس، وجلب الأمن، وتحقيق الردع بترميم هيبة الجيش الإسرائيلي التي تضررت بشكل بالغ في حرب تموز من العام 2006م في لبنان (تقرير مدار الاستراتيجي2009-المشهد الاسرائيلي2008: 80-82).

يبدو هنا وجود التفاعل والتأثير المتبادل بين الحكومة والشعب الإسرائيلي، فقد كانت كل من الحكومة الإسرائيلية والشعب الإسرائيلي مع قرار الحرب، وحظيت الحرب على غزة بإجماعٍ واسع ممثل بطيف من وسائل الإعلام، والمحللين السياسيين والعسكريين، والمفكرين والكتاب، وقبل ذلك المستويين السياسي والعسكري. والواقع أن التأثير المطلق هو للحكومة، إذ أن الرأي العام الذي ضغط باتجاه الحرب قد تأثر قبل ذلك بدعاية الحكومة والخبراء والمحللين، أي أن التأثير هو باتجاه واحد.

وبحسب القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي فقد أيد الحرب في اليوم الثاني لاندلاعها 90% من الإسرائيليين، في حين عارضها 10% (مصطفى، 2009: 82). وقد حظيت الحرب على غزة بتأييد واسع حتى في صفوف الأدباء المعروفين في إسرائيل، والذين يجمعون على أن الحرب على غزة هي حرب اللاخيار وهي حرب عادلة وأخلاقية، ودفاعية، وأن العرب لا يفهمون إلا لغة القوة ولا بد من تلقينهم درساً، (حليحل وشلحت، 2009: 52-62).

وهنا حري بالباحث أن يطرح سؤالاً، وهو: لماذا نجحت إسرائيل في جمع التيار العام وراءها؟

لقد كانت المهمة سهلة أمام الحكومة الإسرائيلية للوصول إلى عقول الإسرائيليين وقلوبهم، فالمجتمع المسكون بهاجس الأمن-للمحافظة على امتيازاته الاستيطانية- كان أكثر قابليةً للالتفاف حول قرار الحرب، وذلك لعدة عوامل، وأهمها: أن المجتمع الإسرائيلي ومن ورائه الحكومة بحاجة ماسة إلى تحقيق الردع الذي تضرر على نحوٍ كبير في العام 2006 في لبنان، إضافة إلى الحاجة إلى رسم صورة الانتصار، وجباية الثمن ممن وصفتهم إسرائيل بالإرهابيين في غزة، وذلك في

سبيل كي الوعي الفلسطيني بوجود إسرائيل، وبعدم جدوى مقاومتها ومواجهتها بالقوة، وبجانب ذلك ترميم هيبة الجيش الذي يجب أن يحظى إسرائيلياً بصورة الجيش الذي لا يقهر وبكونه الضمان العملي والفعال لبقاء إسرائيل.

يحظى البعد الأمني والوجودي في إسرائيل باهتمام فائق وإن لم يكن خطراً على بقاء الحياة فهو الخطر على بقاء المصالح الاستيطانية، ذلك أن الحالة الإسرائيلية تنفرد بتقاسم الوطن مع أصحابه الأصليين الذين يعيشون داخل حدود الوطن، ما يجعل "الخطر" أكثر جديةً وقرباً.

يهتم المجتمع الإسرائيلي بشكل مميز بالأمن، فالعقل الجماعي العام يقوم على ثقافة ترتكز على توفير الأمن، ويأتي ذلك من خلال إخضاع الخصم، ودفعه إلى الاستنتاج بحقيقة وجود إسرائيل، وبحقيقة عدم إمكانية هزيمتها بالوسائل العسكرية، وهو ما يعرف إسرائيلياً ب" كي الوعي".

ومن خلال مجمل ما تناوله الباحث في فصول الرسالة، يمكن الخروج باستنتاج يتمثل في الفقرات الآتية:

لا يتشكل الرأي العام الإسرائيلي بخصائصه ومضامينه بعيداً عن الموروث الثقافي والفكري للقادة، وللمؤسسين الأوائل في الحركة الصهيونية.

إن علاقة الرأي العام الإسرائيلي مع الحكومات الإسرائيلية تفاعلية باتجاه واحد، فالحكومة هي من يقرر. وهي إن ظهرت تبادلية ومتطابقة وتسير بكلا الاتجاهين فذلك يعود ذلك إلى الاتفاق على قيام تهديد وجودي، حيث يعتبر تهديد السياسات الاستيطانية الاقتصادية بمثابة تهديد وجودي.

ويبدو للباحث هنا أن عملية التأثير والتأثر المتبادلة بين الرأي العام والحكومة تظهر كالأتي: يقوم النظام –إلى حد ما– بتصميم وتشكيل الرأي العام الذي بدوره يعمل على طرح أجندته وميوله ورغباته على ذلك النظام، بمعنى أن المزاج العام الإسرائيلي الذي دعم التوجه إلى الحرب على غزة أواخر العام 2008م فيما يعرف بعملية الرصاص المصبوب، قد تشكل في ظل الخطاب الإعلامي الرسمي، وفي ظل تقدير الموقف الذي يقدمه السياسيون وقادة الجيش والأجهزة الأمنية للجمهور.

هنالك هاجس عام يحرك مجمل أطياف المجتمع الإسرائيلي، من سياسيين وإعلاميين، ومثقفين وعامة الشعب، وهذا الهاجس هو الشعور بالخطر الوجودي، والشعور بالتهديد، فهو عميق في الثقافة وفي الشعور الإسرائيليَين، ومن هنا فالحاجة إلى الردع والحاجة إلى تأكيد الوجود هما العامل

الحاسم والقاسم المشترك بين الحاكم والمحكوم، وأما الذكريات المتعلقة بالمحرقة–الهولوكوست في الذاكرة العامة للمجتمع الإسرائيلي فهي القوة التي تقود إلى التفكير بهذه الطريقة.

التوصيات:

لعل من أبرز نتائج البحث، هو أن الرأي العام يتأثر بعملية صنع القرار السياسي، وبالمستوى السياسي في إسرائيل، بمعنى أن التفاعل توافقي بين الجمهور وبين المستوى السياسي وبين عملية صنع القرار، ويعود ذلك التوافق والتفاعل – كما ظهر في الخاتمة– إلى الاتفاق الداخلي الإسرائيلي على قضية القلق الوجودي والخوف المستمر من مسألة "التهديد" الوجودي. ولهذا، فإننا نقف أمام رأي عام متصالح ومتوافق مع قيادته السياسية فيما يخص الفلسطينيين، ولعل قرار الخروج للحرب على غزة والتأييد الجارف للقرار، هما من أبرز الأمثلة.

وبناءً على ما تقدم، فإن من شأن النتائج أن تساهم في تحسين اتخاذ قرارات الطرف الفلسطيني في التعامل مع المجتمع والقيادات السياسية في إسرائيل، وخاصة البحث عن طريق للتأثير على القرار السياسي الإسرائيلي. ومن التوصيات التي يتقدم بها الباحث:

إذا كانت دراسة الرأي العام الإسرائيلي هي من الأهمية بمكان، فلا بد أيضاً برأيي من دراسة فلسطينية لعملية صنع القرار الإسرائيلي. وأمام دولة كولونيالية–استيطانية مدعومة برأي عام شعبها الذي يخاف على "وجوده"، لا بد من إجراء دراسات نقدية حول موقف الرأيين العامين الإسرائيلي والفلسطيني في القضايا الغير–متماثلة والغير– متكافئة التي تهم كل جانب. كما أن رؤية المشهد من زاوية كل طرف هو من الوسائل المفيدة التي تدعم بقاء الفلسطينيين على أرضهم، وتمنح النخب الفلسطينية المؤثرة هامشاً أكبر للعمل.

لا بد برأيي من مضاعفة الجهود البحثية الأكاديمية في موضوع صنع القرار الإسرائيلي، ومحاولة النظر والرؤية من خلال العين الإسرائيلية، كما أنه لا غنى عن تعزيز دور مراكز الأبحاث والدراسات التي تتناول المجتمع الإسرائيلي، وأخذ توصياتها وقراءتها للمشهد الإسرائيلي بعين الاعتبار، والبناء على أبحاثها.

المصادر والمراجع

- أريان، أ. (ترجمة أنطوان شلحت). "الانزياح نحو اليمين 2003 ما قبلها وما بعدها"، أوراق إسرائيلية (14)، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2003.
- أبو سيف، ع، مصطفى، م. "مواقف الرأي العام الإسرائيلي". تقرير مدار الاستراتيجي. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية(مدار)، 2011.
- أبو اصبع، ص. الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، عمان: دار آرام، 2004.
- بابيه، إ(1). "ما بعد الصهيونية والصهيونية الجديدة"، أوراق إسرائيلية، (6)، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار)2001.
- بابيه، إ(2). "المجتمع الإسرائيلي بين ما بعد الصهونية والصهيونية الجديد" أوراق إسرائيلية،(6)، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية(مدار)،2001.
- بابيه، إ. التطهير العرقي في فلسطين، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007.
- بارسيمنطوف، ي (ترجمة أنطوان شلحت). "الانتقال من تسوية النزاع إلى إدارته"، أوراق إسرائيلية، (27)، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2005.
- بشارة، ع. "دوافع إسرائيل إلى الاعتراف بها كدولة يهودية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، (73)، 2005.
- بشارة، ع. من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية، رام الله: مواطن، 2005.
- بشارة، ع(1). لئلا يفقد المعنى، رام الله: مواطن،2002 .
- بشارة، ع(2). الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي- تحليل في خضم الأحداث، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بشارة، ع(1). العرب في إسرائيل رؤية من الداخل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

- بشارة، ع(2). "دوافع إسرائيل إلى الاعتراف بها دولة يهودية "، مجلة الدراسات الفلسطينية، (73)، شتاء 2008.

- بن مائير، د. "لا يجوز أن تهزم إسرائيل"، قضايا إسرائيلية، (36)، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2009.

- بن مائير، ي. "تغييرات في العلاقات بين المستوى المدني و المستوى العسكري في السنوات الأخيرة"، أوراق إسرائيلية (24)، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، تشرين أول 2004.

- بن مائير، ي، شاكيد، د. "الرأي العام والأمن القومي 2007". قضايا إسرائيلية، (30)، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) 2008.

- بونداك، ر. "من أوسلو حتى طابا سيرورة منقطعة"، أوراق إسرائيلية، (11)، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2002.

- جابوتنسكي، "على الجدار الحديدي"، قضايا، (5)، نوفمبر 1990.

- جريس، ص. تاريخ الصهيونية (ج1)، القدس،1987 .

- جريس، ح. "المشهد الاقتصادي- اسرائيل 2010". تقرير مدار الاستراتيجي. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2011.

- حمادة، ب. الرأْي العام وأهميته في صنع القرار، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002.

- دبوق، ي. " الرأي العام الإسرائيلي في قراءة سيكولوجية"، شؤون الأوسط، العدد 112، 2003.

- الدجاني، م، الدجاني، م. مقدمة في العلوم السياسية، القدس: منشورات دار جامعة القدس، 2009.

- شحادة، أ. إسرائيل والأقلية الفلسطينية، حيفا: مدى الكرمل، 2005.

- شحادة، أ. "40عاماً على الاحتلال: مواقف المجتمع الإسرائيلي من قضايا السلام". قضايا إسرائيلية (26)، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار).2007.
- شحلت، أ، حليحل، ع. "النخب الثقافية والأدبية في إسرائيل، القوة الناعمة المكملة للقوة الصلبة"، قضايا إسرائيلية، (33)، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2009.
- شحلت، أ، حليحل، ع ، "النخب الثقافية والأدبية في إسرائيل والحرب على غزة كمثال"، قضايا إسرائيلية، (33)، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2009.
- شلحت، أ."المشهد السياسي الحزبي"، تقرير مدار الاستراتيجي، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2010.
- شلحت، أ(1). في صورة إسرائيل، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2008.
- شلحت، أ(2). "اليمين الإسرائيلي والدولة اليهودية"، قضايا إسرائيلية، (31،32)، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2008.
- ضاهر، ب. "نيف غوردون: إسرائيل دولة أبارتهايد" قضايا إسرائيلية، (35)، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2009.
- عثامنة، ن. "ميثاق طبريا الأسئلة والصيغ المراوغة، "أوراق إسرائيلية، (9)، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2002.
- عياش، س(مترجم). "تحدي نزع الشرعية: تهديد مصيري لإسرائيل"، أوراق اسرائلية ، (51)، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2010
- غرينبرغ، ل. سلام متخيل، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)،2007.
- غنايم، م. طريق شارون، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)،2001
- الفقي، م. العرب الصورة والأصل، القاهرة: دار الشروق، 2002.
- محارب، ع. هاجاناة، إتسل، ليحي. العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة 1937-1948، بيروت: مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، الطبعة الأولى،1981.

- مركز الإحصاء الفلسطيني. بيان صحفي بمناسبة يوم المياه العالمي لعام 2008. رام الله 2009.
- مركز الإحصاء الفلسطيني. بيان إحصائي بمناسبة يوم الأرض لعام 2011. رام الله 2012.
- المسيري، ع. مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي، بيروت: دار الفكر، 2002.
- مصالحة، ن. إسرائيل الكبرى والفلسطينيون سياسة التوسع 1967-2000، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2001.
- المصري، م. نظرية الأمن الإسرائيلي، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2008.
- مصطفى، م. "الحرب على غزة وتأثيرها على المجتمع اليهودي"، قضايا إسرائيلية، (35)، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2009.
- مناع، ع، بشارة، ع (إعداد وتحرير). دراسات في المجتمع الإسرائيلي، بيت بيرل: مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، 1998.
- منصور، ج، نحاس، ف. المؤسسة العسكرية في إسرائيل، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)،2009.
- منصور، ج. معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2009.
- ياعر، أ. "أوسلو والرأي العام الإسرائيلي قصة خيبة"، أوراق إسرائيلية، (11)، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2002.
- يعلون، م."الجيش الإسرائيلي والروح الإسرائيلية"، أوراق إسرائيلية، (36)، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2006.

المراجع الإنجليزية:

1. Hennessy, B. Public opinion, second edition. California: Wadsworth publishing company. 1970.

2- Ogle, M, Public opinion and political dynamics. USA: the Riberside ress.1950.

المراجع العبرية:

1- يهودا شيف، وداني دور. خمسون عاماً على قيام إسرائيل. تل أبيب: (جالي ألفا)،1997.

2- جاد برزيلاي. اتجاهات في المجتمع الإسرائيلي. تل أبيب: الجامعة المفتوحة في إسرائيل، 2003 .

مواقع الكترونية

- الكذب والحرب: اندلاع الحرب على العراق لعشر سنوات. 1.5.2013

http://arabic.cntv.cn/program/news_ar/20130320/105488.shtml

- جون برسكوت نائب رئيس الوزراء البريطاني الأسبق: لا يمكن تبرير الحرب على العراق. 1.5.2013

http://www.kaldaya.net/2013/News/03/Mar01_A2_MeNews.html

- **الجدل حول الحرب على العراق لم يتوقف في بريطانيا**، تقرير ناصر البدري، موقع الجزيرة 29.1.2009:

http://www.youtube.com/watch?v=I3IeuAYqJzU

الملاحق:

ملحق رقم 1: ماذا حصل عندما حاولت زيارة الجامعة العبرية في القدس؟

توجهت يوم أمس الثلاثاء21-05-2013إلى الجامعة العبرية في القدس (حرم التلة الفرنسية-العيسوية)، بهدف وصول المكتبة العامة، حيث كنت بحاجة إلى بعض المراجع العبرية والإنجليزية، لا سيما أنني أحتاج إليها لدعم المقدمة النظرية التي تتحدث عن الرأي العام بمعناه النظري وكيف يتكون ويتفاعل مع مستوى صنع القرار والتي هي جزء من رسالتي. وكان الوضع كالآتي:

توجهت الساعة الواحدة ظهراً إلى مدخل المشاة الرئيسي، في محاولة للدخول بشكل طبيعي. وهناك أوقفني الحراس الذين يقفون على المدخل، وطلبوا مني بطاقة جامعية، فأخبرت الحراس بأنني لست طالباً في الجامعة العبرية، وبالتالي لا أحمل بطاقة، ولكنني بحاجة للتوجه إلى مكتبة الجامعة. وهنا رفض الحراس السماح لي بالدخول وطلبوا مني إحضار تصريح خاص من مركز الأمن الرئيسي المسؤول عن تصاريح الدخول.

توجهت لمركز الأمن الذي يبعد مسافة حوالي مئتي متر عن المدخل، تحدثت مع موظفة، عرفت بنفسي وبماذا أريد، وسألتني نفس السؤال: أين البطاقة؟ هل أنت طالب هنا؟ أجبت بأنني لست طالب هنا، ولكني طالب ماجستير من جامعة القدس وأحضر لرسالة ماجستير وأحتاج لدخول المكتبة للحصول على بعض المراجع لدعم رسالتي، أخبرتني الموظفة بأن الدخول ممنوع، وأضافت بأنني استطيع التوجه إلى الموظفة المخولة بهذه التصاريح وهي من يقرر، وهنا قد مرت أكثر من نصف ساعة من الوقت.

وفي المحطة الأخيرة وصلت إلى الموظفة المسؤولة التي هي من يقرر القبول أو الرفض، أخرجت بطاقة هويتي وعرفت بنفسي وبمكان سكني(القدس) وبماذا أريد من المكتبة. هنا ردت علي الموظفة بما قاله قبل ذلك الحارس والموظفة السابقة، وهو أن دخول الجامعة لغير الطلاب ممنوع، وهذا معروف ولا يمكنني الدخول، هكذا كان رد الموظفة.

يجب أن أذكر هنا أن هذه العملية امتدت لما يقرب ساعة من الزمن وأنا أتنقل من محطة، إلى ثانية، إلى ثالثة، كان إحساسي هو أن التعامل يقوم على إلقائي من موظف إلى آخر في ظل الاستخفاف والتجاهل والإهانة، في حين أن النتيجة معروفة سلفاً وهي الرفض. لا أعتقد أن فكرة دخول طالب فلسطيني للمكتبة لإجراء بحث عن الرأي العام الإسرائيلي هي فكرة مرحب بها هناك.

وبحسب رأيي لا أظن أن طالباً يهودياً أو من دولة أجنبية لا يدرس في الجامعة العبرية سيتعرض لهذه المعاملة، هذا هو إحساسي الداخلي وتقييمي لما حصل معي، ويبدو لي أن كونك عربي هو بحد ذاته سبباً كافياً للمنع من الدخول، يبرر المسؤول قرار المنع من الدخول بتقديم سبب لا يظهر طابعاً عنصرياً، وهو عدم حمل ما يثبت أنني طالب في الجامعة العبرية.

وبعد ذلك يئست وابتعدت عن المكان بهدف المغادرة، ثم عدت وسألت عن الضابط الذي يستطيع أن يقرر نهائياً أن أدخل أم لا، لأن الدخول أصبح تحدياً بالنسبة لي، ولا بد أن أقول أنني حافظت على الهدوء وضبط النفس والإصرار على ما أريد رغم الإهانة، انتظرت بالدور، وتوجهت له، وشرحت بالتفصيل ما أريد، ويبدو أن الضابط اقتنع بعد محاولات متكررة بضرورة تلبية الطلب، وأمر الموظفة بإعطائي التصريح المطلوب، ودخلت.

وفي ضوء ما تقدم أعلاه فلم أكن مستعداً لإعادة هذه التجربة ثانيةً